

البنك المركزي المصري

التقرير السنوي

٢٠٠٧/٢٠٠٦

مجلس الإدارة



السيد الدكتور / فاروق عبد الباقي العقدة
المحافظ ورئيس مجلس الإدارة



السيد الأستاذ / طارق فتحى قنديل
نائب المحافظ



السيد الأستاذ / طارق حسن على عامر
نائب المحافظ



السيد الأستاذ / محمد فتحى صقر
ممثل وزارة التنمية الاقتصادية



السيد الأستاذ/ممتاز محمد السعيد
ممثل وزارة المالية



السيد الدكتور/ احمد سعد عبد اللطيف
رئيس الهيئة العامة لسوق المال



السيد الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات
رئيس مجلس إدارة بنك مصر



السيد الأستاذ/ محمد عبد السلام الأنور
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك H.S.B.C



السيد الدكتور/حسن السيد عبد الله
ممثل وزارة التجارة والصناعة



السيدة الأستاذة/منى صلاح الدين ذو الفقار
خبير قانونى



السيد المحاسب/ حازم زكى حسن
خبير مراقبة حسابات البنوك



السيد الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين
خبير قانونى



السيد الأستاذ/ هشام رامز عبد الحافظ
رئيس بنك قناة السويس



السيد الأستاذ/ علاء الدين حسونة سيع
خبير اقتصادى



السيد الدكتور/ محمود عبد الفضيل حسين
خبير اقتصادى

محتويات التقرير

أ – هـ

التقديم

الفصل الأول التطورات في الاقتصاد العالمي

١/١	النمو الاقتصادي	٢
٢/١	معدلات البطالة والتضخم	٣
٣/١	أسعار المواد الأولية	٤
٤/١	أسعار الخصم	٤
٥/١	أسعار الصرف	٥
٦/١	الاحتياطيات الدولية	٥
٧/١	التكتلات الاقتصادية	٦

الفصل الثاني البنك المركزي المصري

١/٢	تطور المركز المالي للبنك المركزي	٩
٢/٢	إصدار النقد المصري	١١
٣/٢	السياسة النقدية	١٣
٤/٢	السيولة المحلية والأصول المقابلة لها	١٥
٥/٢	الإشراف والرقابة على البنوك	١٩
٦/٢	تطوير القطاع المصرفي	٢٠
٧/٢	إدارة سوق الصرف والإحتياطيات الدولية	٢٦
٨/٢	الدين العام المحلي والخارجي	٢٩
٩/٢	نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات	٣٩
١٠/٢	تنمية الموارد البشرية	٤١

الفصل الثالث التطورات المصرفية

١/٣	المركز المالي	٤٥
٢/٣	الودائع	٤٨
٣/٣	النشاط الاقراضى	٤٩
٤/٣	حركة التدفقات المالية	٥١
٥/٣	مؤشرات الأداء	٥٢

الفصل الرابع التطورات الاقتصادية المحلية

٥٥	النمو الاقتصادي	١/٤
٦٠	التضخم	٢/٤
٦٣	العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة	٣/٤
٦٩	ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية	٤/٤
٨٤	سوق الأوراق المالية	٥/٤
٨٨	قطاع التأمين	٦/٤

الملاحق

٨٩	أ – القرارات الصادرة بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفي خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .
٩٥	ب – القسم الاحصائي .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

اتسم أداء الاقتصاد العالمي بالتباطؤ خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ليسجل معدل نمو ٣,٣٪، مقابل ٣,٨٪ خلال السنة المالية السابقة. وكان هذا التباطؤ نتيجة أساسية لتراجع أداء الاقتصاد الأمريكي، وكذا أداء اقتصاد كل من منطقة اليورو واليابان. فقد تأثرت هذه الاقتصادات سلباً بالمستوى القياسي المرتفع للأسعار العالمية للبترول والتي تجاوزت حاجز السبعين دولاراً للبرميل في الأشهر الأولى والأخيرة من السنة. هذا بالإضافة الى انتهاج تلك الدول لسياسات نقدية تقييدية للحد من الضغوط التضخمية التي صاحبت ارتفاع أسعار البترول، وهو ما أدى الى الحد من قوى الطلب الاستهلاكي ومعدلات نمو الإنفاق الاستثماري.

وقد حد من تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، المستوى المرتفع لمعدل نمو بعض الاقتصادات الناشئة، خاصة الاقتصادين الصينى والهندي، حيث أصبح تأثيرها على أداء الاقتصاد العالمى لا يقل أهمية عن تأثير الاقتصاد الأمريكى. فقد أصبحت تلك الاقتصادات من القوى الرئيسية المحركة للاقتصاد العالمى، وهو ما صاحبه تأثره بدرجة أقل بحالات التباطؤ والانتعاش التي يمر بها الاقتصاد الأمريكى.

وقد قامت معظم البنوك المركزية فى العديد من الدول الصناعية الرئيسية بتطبيق سياسات نقدية تقييدية ساهمت فى الإبقاء على معدلات التضخم عند مستويات منخفضة. فقد قام البنك المركزى الأوروبى برفع سعر إعادة الشراء خمس مرات خلال سنة التقرير ليبلغ ٤,٠٪، وقام بنك اليابان برفع سعر الخصم مرتين ليصل الى ٧,٥٪، ورفع بنك إنجلترا سعر إعادة الشراء أربع مرات خلال السنة ليبلغ ٥,٥٪، أما فى الولايات المتحدة فقد أبقي مجلس الاحتياطي الفيدرالى على سعر الخصم عند مستوى مرتفع (٦,٢٥٪). ويجدر التنويه أنه خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٧، وأثناء إعداد هذا التقرير، قام مجلس الاحتياطي الفيدرالى الأمريكى بتخفيض أسعار الخصم عدة مرات لاحتواء تداعيات أزمة القروض العقارية الممنوحة لعملاء ذوى جدارة ائتمانية منخفضة. subprime mortgage، والتي امتدت آثارها السلبية إلى أسواق المال وأسعار الصرف فى دول صناعية أخرى مما دفع البنوك المركزية بتلك الدول لضخ مزيد من السيولة للتغلب عليها.

وأدى تباطؤ الاقتصاد الأمريكى وما صاحبه من انخفاض فى سعر صرف الدولار الأمريكى أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى، إلى قيام بعض الدول بتنويع احتياطياتها الدولية لتتضمن جزءاً أكبر من عملات أخرى أكثر استقراراً كاليورو، بهدف الحد من الآثار السلبية الناجمة عن عدم استقرار الدولار.

وعلى مستوى الاقتصاد المحلى، استمر تحسن أداء الاقتصاد المصرى خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ والذى جاء مدعوماً بزيادة الطلب المحلى والصادرات غير البترولية، وانتعاش سوق الأوراق المالية. هذا بالإضافة إلى استمرار المضى قدماً فى تنفيذ خطة تطوير الجهاز المصرفى والتي شارفت على الانتهاء، واستقرار وكفاءة أداء سوق الصرف الأجنبى، وإصلاح النظام الضريبي والجمركى، فضلاً عن تبسيط الإجراءات، خاصة تلك المرتبطة بالنشاط الاستثمارى، والاستمرار فى تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية. وقد ارتفع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج من ٦,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٧,١٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وكان من أهم القطاعات مساهمة فى هذا الارتفاع، الصناعة التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، والزراعة والرى، وقناة السويس.

وقد ارتفع اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال سنة التقرير بمعدل كبير بلغ نحو ٣٤,٢٪ ليصل إلى ١٥٥,٣ مليار جنيه تمثل ٢١,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى. وتركز الجزء الأكبر من الزيادة فى تلك الاستثمارات (٧٥,٢٪) فى استثمارات القطاع الخاص، والتي تصاعدت بمعدل ٤٤,٩٪ لتصل إلى نحو ٩٦,١ مليار جنيه بما يمثل ٦١,٩٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧

وقد كان لذلك أكبر الأثر في ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج لتبلغ ٦٢,٣٪ خلال سنة التقرير .

وقد أدى تحسن مناخ الاستثمار وانعكاسه على الأداء الاقتصادي والاستثمارات المنفذة إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل. فقد ارتفع عدد المشتغلين بنحو ٦٠٠ ألف فرد بمعدل ٣,١٪ ليصل إلى ٢٠,١ مليون فرد، وتراجع معدل البطالة ليبلغ ٩,١٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقابل ٩,٥٪ خلال السنة المالية السابقة .

واستمر العمل خلال السنة على تحقيق استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية. فقد قررت لجنة السياسة النقدية في اجتماعاتها الدورية خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تحريك أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي بالزيادة. ويأتي ذلك في إطار العمل على الحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن تسارع معدل النمو الاقتصادي، وكذا تلك المرتبطة بالآثار والانعكاسات اللاحقة لصدمات العرض (تأثير مرض أنفلونزا الطيور وتداعياته، وتخفيض الدعم على بعض المنتجات البترولية). وقد جاء تحريك أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي (سعرًا فائدة الإيداع والإقراض لليلة واحدة) بواقع ٠,٥ نقطة مئوية في اجتماع اللجنة بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠٠٦ ، و ٠,٢٥ نقطة مئوية في اجتماعها بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦ ، واستمرت تلك الأسعار حتى نهاية السنة موضع العرض .

وقد أعاد البنك المركزي تفعيل المزايدات على الودائع ليتم استخدامها، إلى جانب الأدوات القائمة من شهادات إيداع وصكوك البنك المركزي، لامتناس فائض السيولة الناتج عن زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وقد بلغ الرصيد القائم لتلك الأدوات ١٦٣,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، مقابل ٩٣,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٦ .

وكان لتطبيق السياسة النقدية نتائج هامة تمثلت في الحد من الضغوط التضخمية ، حيث تراجع معدل التضخم السنوي المحسوب على أساس الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) ليبلغ ٨,٥٪ في يونيو ٢٠٠٧ ، وذلك مقابل ٩,٦٪ في سبتمبر ٢٠٠٦ ، و ١٢,٤٪ في ديسمبر ٢٠٠٦ ، و ١٢,٨٪ في مارس ٢٠٠٧ . هذا بالإضافة إلى تحقيق الاتساق بين سعر فائدة المعاملات بين البنوك لليلة واحدة (الهدف التشغيلي للسياسة النقدية) وأسعار الفائدة الأساسية التي تقررها لجنة السياسة النقدية . كما أصبحت أسعار الفائدة على ودائع وقروض العملاء أكثر استجابة لتغيرات أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي، حيث بلغت للودائع لمدة ثلاثة شهور نحو ٦,٦٪ في نهاية يوليو ٢٠٠٦ ، وارتفعت في أكتوبر من نفس العام لتبلغ ٦,٨٪ ، وتراوح بين ٦,٧٪ و ٦,٨٪ خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٦ حتى يونيو ٢٠٠٧ . هذا في حين كانت أسعار فائدة الإقراض لمدة سنة أقل مرونة، حيث تراوحت بين ١١,٣٪ و ١١,٩٪ خلال سنة العرض .

وقد ارتفع معدل النمو السنوي للنقود بمعناها الواسع (م) ليبلغ ١٨,٣٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقابل ١٣,٥٪ خلال السنة المالية السابقة . ويعتبر المعدل المحقق خلال سنة التقرير مرتفع قليلا عن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (٧,١٪) مضافا إليه معدل التضخم وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (٨,٥٪) . غير أن تركيز الجزء الأكبر من زيادة السيولة المحلية في أشباه النقود قد حد من زيادة الضغوط التضخمية.

ج

البنك المركزي المصري — التقرير السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧

وفيما يتعلق بسوق الصرف الأجنبي، استمر حرص البنك المركزي على تفعيل وتدعيم تحرير تلك السوق بما يكفل استيعاب كافة المعاملات فيها من خلال القنوات الشرعية. وقد أسفر ذلك عن تحسن سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، حيث انخفض المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار في سوق الانترنت من ٦,٢١٣٧ جنيهاً عند بداية العمل بالسوق في ٢٣/١٢/٢٠٠٤ إلى ٥,٧٥٧٩ جنيهاً في ٢٩/٦/٢٠٠٦، وإلى ٥,٦٩٦٨ جنيهاً في ٢٨/٦/٢٠٠٧، أي بارتفاع في قيمة الجنيه بمعدل ٩,١٪ منذ تطبيق سوق الانترنت الدولار، وبمعدل ١,١٪ خلال سنة التقرير بأكملها.

واستمر التصاعد في صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي بمقدار ٥,٦ مليار دولار بمعدل ٢٤,٥٪ خلال سنة التقرير ليصل إلى ٢٨,٦ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٧، وواصل تصاعده أثناء إعداد التقرير ليصل إلى ٢٩,٩ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بإدارة هذه الاحتياطيات، واصل البنك المركزي تطبيق سياسته الاستثمارية التي تستهدف الخروج عن النمط الاستثماري التقليدي (الودائع) إلى أدوات استثمارية حديثة مختارة وفقاً لمعايير ومحددات استثمارية متحفظة. ووفقاً لتلك السياسة، يتم توزيع الاحتياطي على عملات أخرى بجانب الدولار الأمريكي استناداً لعدة عوامل استراتيجية مثل تركيبة دين مصر الخارجي من عملات أجنبية، وعملات أهم الشركاء التجاريين لمصر. كما قام البنك بتوزيع الاحتياطي النقدي الأجنبي على عدة محافظ آجال وأهداف ومحددات مختلفة تراعى التوازن بين المخاطر والعائد. وقد تمت الاستعانة بمديري استثمار عالميين لإدارة جزء من الاحتياطي بالتعاون مع مستشار استثمار عالمي. ولتطوير إدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي وفقاً للسياسة الجديدة، تمت الاستعانة بأحدث الأنظمة الآلية في العالم لإدارة الاحتياطي، وتجهيز البنية الأساسية لإدارة المخاطر بالاستعانة بأنظمة قياس مخاطر عالمية وبالاشتراك مع البنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى. وقد تم تعيين مجموعة من الكفاءات والخبرات المؤهلة للعمل في هذا المجال الهام. وقد نجحت تلك السياسة، من خلال توزيع الاحتياطي من النقد الأجنبي على عدد أكبر من العملات، في تجنب خسائر قيمتها ٩٥٠ مليون دولار، بل وتحقيق عوائد استثمارات بلغت مليار دولار خلال سنة التقرير.

وفيما يتعلق بخطة البنك المركزي لتطوير الجهاز المصرفي، تمت عمليات اندماج طوعى بين عدد من البنوك ودمج جبرى بين عدد آخر منها بهدف تقويتها ودعم رؤوس أموالها. وقد أسفر ذلك عن انخفاض عدد البنوك العاملة في مصر إلى ٤١ بنكاً في نهاية يونيو ٢٠٠٧ مقابل ٥٤ بنكاً في ديسمبر ٢٠٠٤. كذلك تم الإعلان عن استحواذ بنك مصر على نسبة ١٠٠٪ من أسهم بنك القاهرة. كما تم بنجاح كبير في إطار تنفيذ خطة التطوير، بيع بنك الإسكندرية، حيث تم فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٦ الإعلان عن فوز البنك الإيطالى سان باولو Sanpaolo IMI بصفقة شراء ٨٠٪ من أسهم رأسمال بنك الإسكندرية، وذلك بعد إجراء مزايده علنية بين أربع مؤسسات مالية عربية وأوروبية تقدمت بعروض نهائية لشراء البنك. وقد بلغت قيمة البنك وفقاً للعرض المقدم من سان باولو ٢,٠ مليار دولار أمريكى، وبلغت قيمة الصفقة ١,٦ مليار دولار أمريكى (٨٠٪ من أسهم البنك). وفى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦، تم تنفيذ عملية نقل ملكية الأسهم إلى البنك الإيطالى ببورصة الأوراق المالية. وتعد هذه الصفقة، وفقاً للمعايير الدولية، من أنجح صفقات الاستحواذ التى أبرمت على مستوى الأسواق الناشئة. ويجرى حالياً الإعداد لعملية طرح النسبة المملوكة للدولة والبالغة ٢٠٪ من أسهم رأسمال بنك الإسكندرية للبيع، وذلك من خلال طرح ١٥٪ في بورصة الأوراق المالية و٥٪ للعاملين بالبنك. وفيما يتعلق بتخارج البنوك العامة، فقد استمرت تلك البنوك فى بيع مساهماتها فى البنوك المشتركة وفقاً للخطة الموضوعة.

وتقوم البنوك العامة في إطار خطة التطوير المصرفي بتنفيذ برنامج شامل محدد التواريخ لإعادة الهيكلة وتطوير إدارة المخاطر بها . وقد تم اعداد هذا البرنامج من قبل وحدة اعادة الهيكلة بالبنك المركزي المصري ، ومن المقرر الانتهاء من تنفيذ اتفاق مع المفوضية الأوروبية في نهاية عام ٢٠٠٨ بشأن تمويل عملية تقييم وتطبيق لأفضل الممارسات الدولية بالاستعانة بمستشارين دوليين لثلاث إدارات حيوية ببنكي الأهلي ومصر هي إدارة المخاطر، وإدارة النظم التكنولوجية والمعلومات، وإدارة

الموارد البشرية. كما تم الانتهاء من المراجعة الشاملة للبنوك العامة التجارية وفقاً للمعايير التي وضعتها وحدة إعادة الهيكلة بالبنك المركزي بالاتفاق مع البنك الدولي وطبقا لمعايير المحاسبة الدولية. وتم البدء في تعيين قيادات وكوادر مصرفية متميزة بالبنوك العامة بتمويل من صندوق تطوير القطاع المصرفي.

ومن أهم انجازات خطة التطوير المصرفي في مجال حل مشكلة الديون المتعثرة بالبنوك، التنسيق خلال فترة التقرير بين البنك المركزي المصري وبنوك الأهلي المصري ، ومصر ، والقاهرة، والتنمية الصناعية المصري في مجال التعامل مع المديونيات المتعثرة الصغيرة حتى مليون جنيه بالقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية المختلفة من خلال برنامج تم الإعلان عنه في ٥ مارس ٢٠٠٧ وانتهى في يونيو ٢٠٠٧. وقد نجح البرنامج في إنهاء حوالي ٧٦٠٠ حالة تعثر بنسبة ٦٣٪ من إجمالي عدد الحالات المدرجة به ، منها ٤٣٠٠ حالة كان متخذاً ضدها إجراءات قانونية . كما أنه وفقاً للمبادرة ، تم إنهاء ١٢٠٠ حالة كانت قد صدرت ضدها أحكام، و٣١ حالة كانت تنفذ عقوبة السجن. وتقوم وحدة الديون المتعثرة بالبنك المركزي بمتابعة الوحدات المناظرة بالبنوك، والتي قامت خلال الفترة من ١/١/٢٠٠٤ وحتى ٣١/٣/٢٠٠٧ بعمل تسويات، غير شاملة مديونيات القطاع العام، بنسبة ٦٧٪ من الديون غير المنتظمة، وقامت بتحصيلات بنسبة ٢٧٪ منها متضمنة تحصيلات نقدية بنسبة ٢٣٪. كما تم الاتفاق نهائياً مع وزارة الاستثمار على المديونية غير المنتظمة لشركات قطاع الأعمال العام بالبنوك العامة التجارية والتي بلغت ٢٦,٠ مليار جنيه، حيث تم سداد ٦,٩ مليار جنيه نقداً في يناير ٢٠٠٦ لبنك الاسكندرية، كما تم سداد مبلغ ٩,١ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٠٦ للبنوك الثلاث الأخرى (الأهلي، مصر، القاهرة). وتم الاتفاق على سداد المديونية المتبقية لهذه البنوك وقدرها ١٠ مليار جنيه من حصيلة الخصخصة خلال ١٢ شهراً.

وفي مجال تطوير قطاع الرقابة والإشراف، تم وضع برنامج يهدف الى رفع كفاءة هذا القطاع والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن، والاستعانة بقيادات تتماز بالكفاءة والقدرة والتقنية المصرفية الحديثة، وتنمية ورفع كفاءة الكوادر البشرية، واستقطاب الخبرات اللازمة لتطبيق أحدث المعايير الدولية في مجال الرقابة والإشراف، والارتقاء بمستوى نظم إدارة المعلومات. وقد تم توقيع بروتوكول مع البنك المركزي الأوروبي وأربعة من البنوك المركزية الأوروبية لتقديم برنامج المساعدة الفنية لمدة عامين بداية من ديسمبر ٢٠٠٥. هذا وقد بدأ تفعيل الاتفاقية الموقعه بين مصر والمجموعة الأوروبية لتطوير قطاع الرقابة والإشراف. وفيما يتعلق بالرقابة الميدانية، فقد تم تطوير أسلوب التفتيش على البنوك، كما تم وضع خطة تفتيش لعام ٢٠٠٧ لتغطية عدد من البنوك تمثل أصولها أكثر من نصف أصول الجهاز المصرفي.

وعملاً على تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات، وذلك بهدف الحد من المخاطر الائتمانية ومخاطر التسوية وزيادة السرعة والمصدقية في تسوية المدفوعات، فقد قام البنك المركزي بالتعاون مع المفوضية الأوروبية بالانتهاء من التعاقد مع كبرى الشركات العالمية لتوريد نظام التسوية اللحظية،

بحيث يتم التنفيذ الفعلي للنظام خلال الربع الثاني من العام المقبل. كما تم بالتعاون مع صندوق النقد العربي، إعداد ونشر كلا من الكتاب الأبيض (White Book) الخاص بجمهورية مصر العربية والذي يتضمن جميع المعلومات الخاصة بالمدفوعات في مصر، وكذا ملخص لمصطلحات نظم الدفع باللغة العربية.

وفيما يتعلق بنشاط الجهاز المصرفي خلال سنة التقرير، ارتفع المركز المالي للبنك المركزي المصري (بقسميه الاصدار والعمليات المصرفية) بمقدار ٩١,٢ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٦٪ مقابل تراجع بمقدار ٣٥,٢ مليار جنيه بمعدل ٩,٠٪ خلال السنة المالية السابقة.

أما البنوك الأخرى بخلاف البنك المركزي المصري، فقد تصاعد اجمالي مركزها المالي بمقدار ١٧٦,٤ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٢٪ خلال سنة التقرير ليبلغ ٩٣٧,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧. وقد نمت الودائع لدى البنوك بمقدار ٨١,١ مليار جنيه بمعدل ١٤,٣٪ خلال سنة التقرير لتصل إلى ٦٤٩,٩ مليار جنيه وبما يمثل ٦٩,٣٪ من مجموع المركز المالي للبنوك في نهاية يونيو ٢٠٠٧. أما أرصدة الاقراض والخصم، فقد زادت بمقدار ٢٩,٧ مليار جنيه بمعدل ٩,٢٪ خلال سنة التقرير لتصل إلى ٣٥٣,٧ مليار جنيه وبما يمثل ٣٧,٧٪ من اجمالي المركز المالي.

وبالنسبة لسوق الأوراق المالية، فقد ازدهرت التعاملات بها خلال السنة، وهو ما انعكس على مؤشر الأسعار (CASE ٣٠)، حيث ارتفع بمعدل ٦٣,٥٪ خلال السنة ليصل إلى ٧٨٠٣,٤ نقطة في نهاية يونيو ٢٠٠٧، كما سجل المؤشر العام لهيئة سوق المال ارتفاعا بمعدل ٦١,١٪ ليصل إلى ٢٧٣٣,٧ نقطة في نهاية يونيو ٢٠٠٧. وبلغ رأس المال السوقي للأسهم المتداولة في البورصة ٦٠١٨٢٣ مليون جنيه وبما يمثل ٨٢,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي عن السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وقد استهدفت السياسة المالية خلال سنة العرض تدعيم النمو الاقتصادي مع العمل في الوقت ذاته على مراعاة البعد الاجتماعي. ويعكس ذلك استمرار ارتفاع الأهمية النسبية للأجور والمزايا التأمينية والمعاشات والدعم ليمثل اجمالي تلك البنود ما يقرب من نصف اجمالي الإنفاق الحكومي. كما انخفضت نسبة العجز الكلي للموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي من ٨,٢٪ خلال سنة المقارنة إلى ٧,٥٪ خلال سنة التقرير، وأن كان ذلك قد صاحبه استمرار تزايد الدين العام المحلي ليصل إلى ٦٣٧,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧، أي ما يمثل ٨٧,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للمعاملات الخارجية، أسفر أداء ميزان المدفوعات عن تحقيق فائض كلي بلغ نحو ٥,٣ مليار دولار بما يمثل ٤,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة التقرير (مقابل ٣,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة).

وقد حقق ميزان المعاملات الجارية فائضا بلغ نحو ٢,٧ مليار دولار بما يمثل ٢,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وذلك انعكاسا للزيادة في كل من فائض الميزان الخدمي، وصافي التحويلات بدون مقابل. أما المعاملات الرأسمالية والمالية، فقد حققت صافي تدفق للداخل بلغ ١,١ مليار دولار (مقابل ٣,٥ مليار دولار)، وهو ما يعزى أساسا إلى الزيادة الملحوظة في الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ليسجل صافي تدفق للداخل قدره ١١,١ مليار دولار (مقابل ٦,١ مليار دولار).

وبالنسبة للدين الخارجى ، فقد ارتفع بنحو ٠,٣ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠٠٧ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٠٦ ليبلغ رصيده القائم (العام والخاص) مقوماً بالدولار الأمريكى نحو ٢٩,٩ مليار دولار. ويعزى هذا الارتفاع من ناحية إلى زيادة أسعار معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكى مما أدى إلى زيادة رصيد الدين بنحو ٠,٦ مليار دولار ، ومن ناحية أخرى إلى تحقق صافى سداد من القروض والتسهيلات بلغ ٠,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وانخفضت أعباء خدمة الدين الخارجى بمقدار ٠,٧ مليار دولار لتصل إلى نحو ٢,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لانخفاض المسدد من الأقساط بمقدار ٠,٨ مليار دولار ليصل إلى ١,٧ مليار دولار ، وارتفاع الفوائد المدفوعة بنحو ٥٨,٤ مليون دولار لتصل إلى نحو ٠,٦ مليار دولار. وقد أدى ذلك إلى تحسن نسبة خدمة الدين إلى الحصيلة الجارية فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات لتصل إلى ٤,٧٪ مقابل ٧,٣٪ خلال السنة المالية السابقة.

وفى مجال مكافحة غسل الأموال ، شهدت سنة التقرير استمرار وحدة مكافحة غسل الأموال فى تلقى إخطارات الاشتباه واتخاذ كل ما يلزم بشأنها. كما تم تشكيل لجنة فرعية لشئون التدريب فى نطاق اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة غسل الأموال. وبالإضافة إلى ذلك حققت الوحدة عدة إنجازات منها المساهمة فى تتبع أرصدة بعض العملاء المشتبه فيهم لدى بعض الدول، واسترداد الأرصدة الخاصة بأحد المحكوم عليهم من خلال الاتصال بالبنك السويسرى المتحد وبالتنسيق مع النيابة العامة والبنك المركزى. كما تم إجراء العديد من الدراسات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للاستفادة منها ، وتم خلال شهر فبراير ٢٠٠٧ تفعيل إقرار الإفصاح عن النقد الأجنبى فى الموانئ والمطارات. هذا بالإضافة إلى قيام الوحدة بتنظيم والاشتراك فى حضور المنتديات وورش العمل فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأخيراً ، أود أن أعرب عن شكرى وتقديرى لكافة العاملين بالبنك المركزى على جهودهم المخلصة لمواصلة البنك للدور المنوط به بكفاءة وفعالية ، داعياً الله عز وجل أن يحقق لوطننا العزيز ما يصبو إليه من رفعة وتقدم .

المحافظ

د . فاروق العقدة

الفصل الأول : التطورات فى الاقتصاد العالمى

- ١/١ - النمو الاقتصادى
- ٢/١ - معدلات البطالة والتضخم
- ٣/١ - أسعار المواد الأولية
- ٤/١ - أسعار الخصم
- ٥/١ - أسعار الصرف
- ٦/١ - الاحتياطيات الدولية
- ٧/١ - التكتلات الاقتصادية الدولية

الفصل الأول التطورات فى الاقتصاد العالمى

شهدت السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تراجع أداء الاقتصاد العالمى بالمقارنة بالسنة المالية السابقة، حيث اقتصر معدل النمو على ٣,٣٪ مقابل ٣,٨٪. كنتيجة أساسية لتراجع أداء الاقتصاد الأمريكى، واقتصاد اليابان ومنطقة اليورو. حيث تأثرت هذه الاقتصادات سلباً بالمستوى المرتفع للأسعار العالمية للبترول، والذي جاوز حاجز السبعين دولاراً للبرميل فى بعض أشهر السنة موضع العرض. هذا بالإضافة إلى انتهاج البنوك المركزية بها سياسات نقدية تقييدية للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية التى صاحبت ارتفاع تلك الأسعار، مما أثر سلباً على قوى الطلب الاستهلاكى، ومعدلات نمو الإنفاق الاستثمارى بهذه الدول.

وقد ساعد تحقيق بعض الاقتصادات الناشئة، وفى مقدمتها الاقتصادين الصينى والهندى، لمعدلات نمو مرتفعة، على الحد من تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمى على نحو أكبر، حيث بلغ معدل النمو فى الصين ١١,٩٪، وفى الهند ٩,٣٪. فقد أصبحت تلك الاقتصادات من القوى الرئيسية المحركة للاقتصاد العالمى، مع الاقتصاد الأمريكى، خاصة مع تزايد الإنفاق الاستهلاكى فيها، وانعكاس ذلك بصورة ايجابية على معدل النمو العالمى.

ورغم تراجع أداء الاقتصاد العالمى، ارتفعت أسعار الأسهم فى معظم البورصات الرئيسية مع التوسع فى إبرام صفقات الدمج والاستحواذ، وزيادة أرباح بعض الشركات على الصعيد العالمى. فقد ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز العالمى (١٢٠٠) بمعدل ٢٢,٣٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقابل ١٥,٢٪ خلال السنة المالية السابقة.

ومن القضايا الاقتصادية الهامة على الساحة الدولية خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، عدم التوصل إلى اتفاق بشأن استئناف مباحثات تحرير التجارة العالمية فى إطار جولة الدوحة التى تم إطلاقها عام ٢٠٠١، وأتمت عامها السادس دون اتفاق، لاستمرار الخلاف بين الدول المتقدمة والنامية، بسبب عدم الاستجابة لمطالب الدول النامية بوقف دعم الدول المتقدمة للسلع الزراعية، وطلب فتح أسواقها بدرجة أكبر أمام صادرات الدول النامية.

١/١ . النمو الاقتصادي

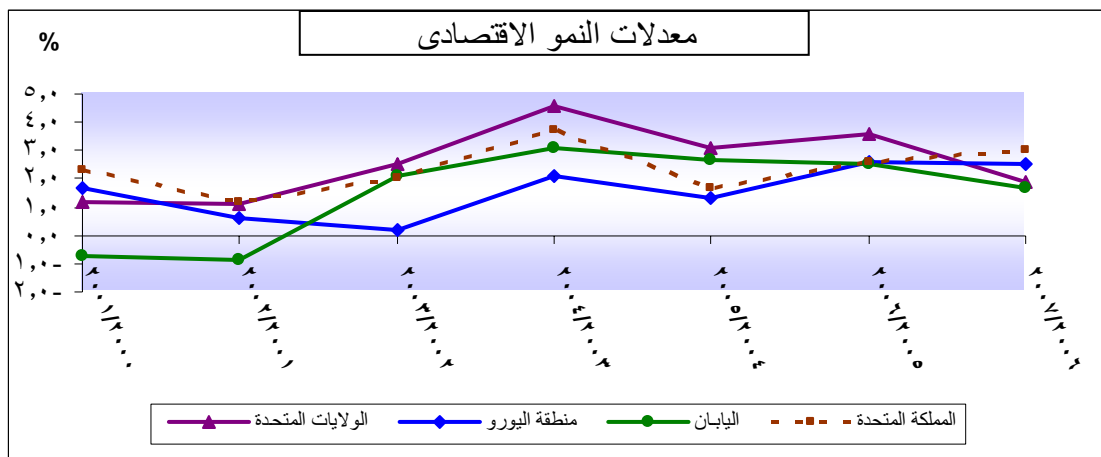
تراجعت معدلات النمو الاقتصادي بمعظم الدول الصناعية الرئيسية خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مقارنة بالسنة المالية السابقة. فبالنسبة للولايات المتحدة انخفض معدل النمو إلى ١,٩٪ مقابل ٣,٢٪ خلال السنة المالية السابقة. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى التراجع الحاد في الإنفاق الاستثماري الثابت بمعدل ٣,٩٪ مقابل زيادته بمعدل ٤,٠٪، مما أدى إلى انخفاض معدل نمو الإنتاج الصناعي ليقصر على ١,٨٪ مقابل ٥,١٪، بالإضافة إلى تباطؤ معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وتراجع المخزون.

كما انخفض معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو ككل، ليلبلغ ٢,٥٪ خلال السنة مقابل ٢,٩٪، ويتركز هذا الانخفاض في كل من ألمانيا (٢,٥٪ مقابل ٣,٥٪)، وفرنسا (١,٣٪ مقابل ٢,٧٪). ويعزى انخفاض معدل نمو المنطقة أساساً إلى تأثير اقتصادها سلباً بعدة عوامل، منها قيام البنك المركزي الأوروبي برفع سعر إعادة الشراء عدة مرات خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وتراجع صادرات تلك المنطقة نتيجة ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى تباطؤ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي، ثاني أكبر شريك تجاري لدول منطقة اليورو.

وتراجع أيضاً معدل النمو في اليابان ليقصر على ١,٧٪ خلال سنة التقرير مقابل ٢,٢٪. ويعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى انخفاض معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الذي يساهم بنحو ٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لليابان، وتراجع الإنفاق الاستثماري الثابت بمعدل ٠,٢٪ مقابل زيادته بمعدل ٣,٩٪، بالإضافة إلى تراجع الصادرات إلى الولايات المتحدة، أحد أكبر الشركاء التجاريين لليابان.

واستمر تباطؤ الاقتصاد الكندي للعام الثالث على التوالي، فقد انخفض معدل النمو إلى ٢,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقابل ٣,١٪ خلال السنة السابقة. ويعزى ذلك إلى التراجع الحاد في معدل نمو الإنفاق الاستثماري الثابت ليلبلغ ٣,٥٪ مقابل ٨,٠٪، وانخفاض الإنتاج الصناعي والمخزون خلال سنة العرض. ومما ساعد الاقتصاد الكندي على عدم التراجع بدرجة أكبر، زيادة معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى ٤,٣٪ من ٣,٨٪.

أما في المملكة المتحدة، فقد تصاعد معدل النمو الاقتصادي بصورة طفيفة ليلبلغ ٣,٠٪ خلال السنة مقابل ٢,٨٪، نتيجة للزيادة الملحوظة في الناتج الصناعي مع اقتراب الاقتصاد البريطاني من الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية المتاحة. بالإضافة إلى تصاعد معدل نمو الاستهلاك الخاص مدعوماً بزيادة الأجور، خاصة خلال النصف الثاني من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.



٢/١. معدلات البطالة والتضخم

رغم تراجع الأداء الاقتصادي في معظم الدول الصناعية الرئيسية، انخفضت معدلات البطالة بها في شهر يونيو ٢٠٠٧ مقارنة بشهر يونيو ٢٠٠٦. فقد انخفض هذا المعدل في الولايات المتحدة بصورة طفيفة ليبلغ ٤,٥٪ مقابل ٤,٦٪، وعلى مستوى منطقة اليورو إلى ٦,٩٪ مقابل ٧,٨٪، وفي اليابان إلى ٣,٧٪ مقابل ٤,٢٪، وفي المملكة المتحدة إلى ٥,٤٪ مقابل ٥,٥٪. أما في كندا، فقد ظل هذا المعدل عند نفس مستواه (٦,١٪) في شهر يونيو ٢٠٠٦.

معدلات البطالة والتضخم

معدل التضخم (%)		معدل البطالة (%)		السنة المنتهية في يونيو
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
٢,٧	٤,٣	٤,٥	٤,٦	الولايات المتحدة
١,٩	٢,٥	٦,٩	٧,٨	منطقة اليورو
١,٨	٢,٠	٩,١	١٠,٩	ألمانيا
١,٢	١,٩	٨,٠	٩,٠	فرنسا
١,٧	٢,٣	٦,٠	٧,٨	إيطاليا
٠,٢-	٠,٥	٣,٧	٤,٢	اليابان
٢,٤	٢,٥	٥,٤	٥,٥	المملكة المتحدة
٢,٢	٢,٤	٦,١	٦,١	كندا

وفيما يتعلق بمعدلات التضخم، فقد ساعدت السياسات النقدية التقييدية التي اتبعتها البنوك المركزية بالدول الصناعية الرئيسية، على الحد من الضغوط التضخمية في معظم تلك الدول. ففي الولايات المتحدة، تراجع معدل التضخم من ٤,٣٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وفي منطقة اليورو من ٢,٥٪ إلى ١,٩٪، وفي المملكة المتحدة من ٢,٥٪ إلى ٢,٤٪، وفي كندا من ٢,٤٪ إلى ٢,٢٪. أما في اليابان، فقد تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بمعدل ٠,٢٪ مقابل زيادته بمعدل ٠,٥٪ خلال السنة المالية السابقة.

٣/١. أسعار المواد الأولية

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المواد الأولية (عام ٢٠٠٠=١٠٠) بمعدل ٦,٤٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، نتيجة لزيادة أسعار كل من المعادن بمعدل ٣٢,٠٪، والمشروبات بمعدل ١٥,٣٪، والخامات الزراعية بمعدل ١١,٨٪، والمواد الغذائية بمعدل ١١,٦٪، والطاقة بمعدل ٠,٢٪. وجاء التصاعد الحاد في أسعار المعادن، مع الزيادة الكبيرة في أسعار القصدير، والذي ارتفع بمعدل ٧٩,١٪، والزنك بمعدل ١٣,٥٪، والذهب بمعدل ١٠٪، والنحاس بمعدل ٤,٠٪. ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في الطلب عليها، خاصة من جانب الصين والهند نظراً للارتفاع الملحوظ في معدل النمو الاقتصادي بهاتين الدولتين، وضعف الاستثمارات في مجال البحث والتنقيب.

وفيما يتعلق بارتفاع أسعار المشروبات، فكان محصلة لارتفاع أسعار الكاكاو بمعدل ٣٥,٤٪، والبن بمعدل ١٥,٩٪ لزيادة الطلب عليهما، خاصة من جانب الصين ودول شرق أوروبا، مع ارتفاع مستوى المعيشة، في الوقت الذي تراجعت فيه أسعار الشاي بمعدل ١٩,٢٪.

وبالنسبة لأسعار الخامات الزراعية، والمواد الغذائية، فيعزى ارتفاعها إلى التصاعد غير المسبوق في أسعار زيت النخيل بمعدل ٩٣,٨٪، والذرة بمعدل ٥٠,٢٪، والقمح بمعدل ١٤,٣٪، وذلك لزيادة الطلب العالمي عليها، والاتجاه نحو استخدام بعض المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، مما ساهم أيضاً في زيادة أسعار المنتجات الحيوانية حيث تستخدم بعض هذه المحاصيل في إنتاج أعلاف الماشية.

ويعزى ارتفاع أسعار الطاقة، أساساً إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بمعدل ١٨,٥٪، والجازولين بمعدل ١,٥٪، هذا بالإضافة إلى استقرار الأسعار العالمية للبترول عند مستوى مرتفع وإن كان قد انخفض بمعدل ٠,٢٪ فقط خلال سنة العرض.

٤/١. أسعار الخصم

استمرت معظم الدول الصناعية المتقدمة في تطبيق سياسات نقدية تقييدية خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، للتحوط تجاه مخاطر تزايد الضغوط التضخمية المتوقعة. فقد أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر الخصم عند مستوى مرتفع بلغ ٦,٢٥٪ في ٢٩ يونيو ٢٠٠٦ بعد رفعه سبع عشرة مرة متتالية منذ يونيو ٢٠٠٤. كما قام البنك المركزي الأوروبي برفع سعر إعادة الشراء خمس مرات خلال سنة التقرير، بمقدار ربع نقطة مئوية في كل مرة، ليبلغ ٤,٠٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٧. كما قام بنك اليابان برفع سعر الخصم مرتين خلال السنة موضع العرض ليصبح ٠,٧٥٪. ورفع بنك إنجلترا سعر إعادة الشراء أربع مرات خلال السنة، كل منها بمقدار ربع نقطة مئوية، ليصل إلى ٥,٥٪ في يونيو ٢٠٠٧. أما في كندا، فقد ظل سعر الخصم عند نفس مستواه في نهاية يونيو ٢٠٠٦ (٤,٥٪).

ويجدر التنويه أنه خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، وأثناء إعداد هذا التقرير، قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار الخصم عدة مرات لاحتواء تداعيات أزمة القروض العقارية الممنوحة لعملاء ذوي جدارة ائتمانية منخفضة. subprime mortgage، والتي امتدت آثارها السلبية إلى أسواق المال وأسعار الصرف في دول صناعية أخرى مما دفع البنوك المركزية بتلك الدول لضخ مزيد من السيولة للتغلب عليها.

٥/١. أسعار الصرف

تشير تطورات أسعار الصرف خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية، باستثناء الين الياباني . فقد تراجع الدولار بمعدل ٥,٩٪ تجاه اليورو ليصل إلى ٠,٧٤٠٥ يورو لكل دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٧، وتجاه الاسترليني بمعدل ٨,٥٪ ليبلغ ٠,٤٩٨٨ استرليني، وتجاه الدولار الكندي بمعدل ٤,٦٪ ليبلغ ١,٠٦٣٤ دولار كندي. ويعزى تراجع الدولار الأمريكي أمام معظم العملات الرئيسية إلى تباطؤ أداء الاقتصاد الأمريكي خلال السنة المالية محل العرض، وما صاحبه من تصاعد عجز الميزان التجاري الأمريكي، فضلاً عن تزايد قلق المتعاملين في الأسواق بشأن التأثير السلبي لمخاطر الائتمان العقاري المنسوح للعملاء ذوى الجدارة الائتمانية المنخفضة (subprime mortgage) على الاقتصاد الأمريكي. هذا في حين تصاعد الدولار الأمريكي أمام الين الياباني بمعدل ٧,٢٪ ليبلغ ١٢٣,٢٣ ين، نتيجة لزيادة عمليات Carry Trade، حيث يقوم المستثمرون بالاقتراض بالين بسعر فائدة منخفض واستخدام الحصيلة في شراء أصول بعملات أخرى تدر عائداً مرتفعاً .

معدل التغير (%) خلال السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٦	في نهاية يونيو
٤,٦٣-	١,٠٦٣٤	١,١١٥٠	الدولار الكندي
٨,٤٩-	٠,٤٩٨٨	٠,٥٤٥١	الجنيه الاسترليني
٧,٢٠	١٢٣,٢٣٠٠	١١٤,٩٥٠٠	الين الياباني
٥,٨٦-	٠,٧٤٥٠	٠,٧٨٦٦	اليورو
٢,٤٠-	٠,٦٥٩٨	٠,٦٧٦٠	وحدة حقوق السحب الخاصة

المصدر: IFS, Various issues

٦/١. الاحتياطيات الدولية

بلغت الاحتياطيات الدولية (بخلاف الذهب) ٣٨٠١,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية يونيو ٢٠٠٧ مقابل ٣١٣٨,١ في نهاية يونيو ٢٠٠٦، بزيادة قدرها ٦٦٣,٠ مليار وحدة بمعدل ٢١,١٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وجاءت تلك الزيادة نتيجة زيادة احتياطيات كل من الدول النامية بنحو ٦٠٧,٩ مليار وحدة وبمعدل ٢٧,٤٪، والدول الصناعية بنحو ٥٥,٢ مليار وحدة بمعدل ٦,٠٪. ويعزى ما يزيد عن نصف الزيادة في احتياطيات الدول النامية إلى زيادة احتياطيات الدول الآسيوية (بدون اليابان)، حيث بلغت نحو ٣٤١,٧ مليار وحدة، كنتيجة أساسية لتصاعد احتياطيات الصين، والهند، وكوريا، وماليزيا. ويذكر أن الصين تحتل مكان الصدارة علي الصعيد العالمي من حيث حجم الاحتياطيات الدولية، حيث تجاوزت احتياطياتها ٨٨٠ مليار وحدة ح.س.خ في نهاية يونيو ٢٠٠٧، تليها اليابان برصيد ٥٩٢,٢ وحدة ح.س.خ. كما ارتفعت الاحتياطيات الدولية لكل من دول أوروبا الشرقية والوسطى، وأمريكا اللاتينية، ودول الشرق الأوسط، وأفريقيا.

وفيما يتعلق بزيادة احتياطيات الدول الصناعية، فكان ذلك كنتيجة أساسية لتصاعدها في كل من اليابان، ومنطقة اليورو، والمملكة المتحدة، وأستراليا، وكندا .

٧/١ - التكتلات الاقتصادية

فيما يتعلق بالتطورات التي شهدتها التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. عقدت جمعية البنوك المركزية الأفريقية الاجتماع الدوري الثلاثون لمجلس المحافظين يوم ١٨ أغسطس ٢٠٠٦ في ويندهوك بناميبيا. ومن أهم القرارات التي أسفر عنها: الإشادة بالتقدم في تنفيذ برنامج التعاون النقدي الإفريقي، والموافقة على عقد الندوة السنوية للجمعية لعام ٢٠٠٧ وموضوعها "دور التمويل متناهي الصغر والمدخرات والاتحادات الائتمانية في تخفيف حدة الفقر"، وأن يكون الاجتماع السنوي القادم بطرابلس - ليبيا، خلال شهر أغسطس ٢٠٠٧.

عقد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية اجتماعه السنوي الثلاثين في ٤ سبتمبر ٢٠٠٦ بمدينة الجزائر. وتم استعراض ترتيبات الإعداد لتطبيق اتفاق بازل II، انضباط السوق، والمبادئ الأساسية. كما ناقش المجلس قضايا لإدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد، وأهمها الدعوة للتغلب على معوقات نجاح مفاوضات تحرير التجارة في إطار جولة الدوحة، ومناشدة المجتمع الدولي مساعدة الدول الفقيرة لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، والإشارة إلى ضرورة التنسيق بين المؤسسات الدولية والإقليمية في القضايا التي تهم اقتصاد المنطقة العربية.

اجتمع وزراء بترول منظمة الأوبك في ١١ سبتمبر ٢٠٠٦ بفيينا، وقرروا الإبقاء على سقف الإنتاج عند مستوي ٢٨ مليون برميل يوميا - الذي يعد الأعلى منذ نحو ٢٥ عاما - وذلك على الرغم من انخفاض أسعار البترول العالمية بحوالي ١٦٪ منذ منتصف يوليو ٢٠٠٦. وتم الاتفاق على خفض الإنتاج على مرحلتين، الأولى بنحو ١٧ مليون برميل يوميا اعتبارا من أول نوفمبر ٢٠٠٦، والثانية تقرر في اجتماعهم غير العادي بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦ بمدينة أبوجا بنيجيريا بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميا اعتبارا من أول فبراير ٢٠٠٧، وذلك مع زيادة إنتاج الدول غير الأعضاء بالمنظمة بأكثر من الزيادة المتوقعة في الطلب عام ٢٠٠٧. كما تمت الموافقة على انضمام أنجولا للمنظمة لتصبح العضو الثاني عشر اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٧. وفي اجتماعهم في فيينا بالنمسا يوم ١٥ مارس ٢٠٠٧ قرروا الإبقاء على سقف الإنتاج، الذي بلغ نحو ٢٥.٨ مليون برميل يوميا دون تغيير.

عقد محافظو البنوك المركزية لدول الكوميسا اجتماعهم السنوي يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦ بمدغشقر. وقرروا تنفيذ برنامج التعاون النقدي في موعده المقرر عام ٢٠١٨. واتفقوا - من حيث المبدأ - على إنشاء مؤسسة نقدية تتولي متابعة المراحل التمهيديّة لقيام الاتحاد النقدي، مع إعداد دراسة حول "تحليل التكلفة والعائد" للاختيار ما بين إنشاء مؤسسة نقدية مستقلة أو توسيع سكرتارية الكوميسا للقيام بهذا الدور، وعرضها على هيئة مكتب المحافظين. كما طالبوا الدول التي تعاني من ارتفاع حاد في معدلات التضخم نتيجة لزيادة المعروض النقدي بتطبيق سياسات نقدية أكثر تقييدا، وتبني الدول التي تعتمد اقتصاداتها بصورة كبيرة على الزراعة سياسة لزيادة الاستثمارات في مجال الري حتى لا تكون عرضة للجفاف، والعمل على تعزيز قدرة وحدة البيانات بسكرتارية الكوميسا. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، اتفق المحافظون على ضرورة تبادل المعلومات والممارسات السليمة ما بين الدول الأعضاء، وأن يتم إنشاء إطار عمل قانوني للتعامل مع غسل الأموال.

عقدت قمة مجلس التعاون الخليجي يومي ٩ و ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦ بالرياض. وأعلنت سلطنة عمان تأجيل انضمامها للاتحاد النقدي المزمع إقامته بين دول المجلس الستة (البحرين، الكويت، عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، والمملكة السعودية) بحلول عام ٢٠١٠، وهو التاريخ النهائي المتفق عليه عام ٢٠٠١. وذلك لعدم واقعية التاريخ المحدد، وصعوبة تحقيقها لمعايير التقارب التي التزمت دول المجلس بالعمل بها بحلول عام ٢٠١٠. كما أيد ممثل كل من السعودية والكويت الحاجة إلى مزيد من الوقت حتى تستطيع دول مجلس التعاون تعديل القواعد المصرفية المعمول بها، وكذا أساليب إدارة احتياطياتها من النقد الأجنبي في ظل وجود بنك مركزي واحد.

عقد الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا خلال الفترة ٢٤-٢٨ يناير ٢٠٠٧، وأكد على الاهتمام بدراسة نتائج الإحصاءات السكانية التي أظهرت حدوث اختلال واضح في هيكل التركيب العمري للسكان لدى الدول الأغنى، نتيجة للارتفاع الكبير في الأهمية النسبية للفئات العمرية في سن التقاعد على حساب الفئات العمرية في سن العمل، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل الإعالة بالدول التي تشهد هذه الظاهرة، ويهدد بعدم كفاية العمالة بها في المستقبل القريب. كما طالب الاجتماع المجتمع الدولي بإجراء بعض الإصلاحات بالمؤسسات الاقتصادية الدولية، بما يضمن المشاركة الفعالة لكافة الدول في إدارة القضايا الدولية، خاصة مع ظهور قوى اقتصادية جديدة تنافس الولايات المتحدة، كالصين والهند وروسيا. وناقش الاجتماع ضرورة تكريس الجهود للتوصل إلى توجهات جديدة لملاحقة ما فرضته العولمة من توسع في مجال تكنولوجيا الاتصالات وظهور خدمات جديدة، وزيادة المخاطر وحدة المنافسة الدولية.

اتفق قادة دول الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم ببروكسل يومي ٨ و ٩ مارس ٢٠٠٧ على تجديد إستراتيجية " لشبونة" لزيادة النمو والتشغيل لمدة ٣ سنوات أخرى تبدأ من عام ٢٠٠٨، والعمل على تحقيق أهداف ميثاق الاستقرار والنمو، وزيادة معدلات التشغيل، والتأكيد على حقوق العمال بما يضمن رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل. والاستفادة من النمو الاقتصادي الحالي في تحسين المركز التنافسي للاتحاد على المستوى العالمي. كما اتفقوا على دعم البحث العلمي والابتكار والتعليم والتأكيد على أهمية تخصيص نسبة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لميزانية البحوث والتطوير بحلول عام ٢٠١٠، كما تم إقرار خطة عمل بشأن تأمين إمدادات الطاقة إلى دول الاتحاد حتى عام ٢٠٠٩، واستكمال ربط أسواق الغاز والكهرباء فيما بينها، فضلا عن تبني خطة لتطوير الطاقة الآمنة والقابلة للتجديد.

عقد قادة دول مجموعة الثمانية اجتماعهم السنوي في الفترة ٦ - ٨ يونيو ٢٠٠٧ بألمانيا. وقرروا تعزيز التعاون القائم بين المجموعة ودول الاقتصادات الناشئة الخمس الكبرى: الصين، الهند، المكسيك، البرازيل، وجنوب أفريقيا، من خلال اقامة منتدى للحوار بين الطرفين تحت مظلة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بهدف حماية الابتكارات، وتبني شروط عادلة للاستثمار، تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، وذلك بحلول عام ٢٠٠٩. كما اتفق القادة على وضع أهداف مشتركة في إطار الأمم المتحدة لخفض ظاهرة الانبعاث الحراري لمواجهة التغير في المناخ وحماية البيئة. وحدد القادة تعهدهم بزيادة مساعدات التنمية الرسمية المقدمة لأفريقيا لتصل إلى ٥٠ مليار دولار سنويا حتي عام ٢٠١٠، وتقديم ٦٠ مليار دولار إضافية خلال الأعوام القادمة لمكافحة أمراض الإيدز والملاريا والدرن. بالإضافة إلى دعوة جميع الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية للعمل البناء من أجل إنجاح مفاوضات تحرير التجارة في إطار جولة الدوحة.

الفصل الثانى :

البنك المركزى المصرى

- ١/٢ - تطور المركز المالى للبنك المركزى
- ٢/٢ - إصدار النقد المصرى
- ٣/٢ - السياسة النقدية
- ٤/٢ - السيولة المحلية والأصول المقابلة لها
- ٥/٢ - الإشراف والرقابة على البنوك
- ٦/٢ - تطوير القطاع المصرفى
- ٧/٢ - ادارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية
- ٨/٢ - الدين العام المحلى والخارجى
- ٩/٢ - نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات
- ١٠/٢ - تنمية الموارد البشرية

الفصل الثاني

البنك المركزي المصري

١/٢ – تطور المركز المالي للبنك المركزي

سجل المركز المالي الإجمالي للبنك المركزي المصري (بقسميه الإصدار والعمليات المصرفية) زيادة قدرها ٩١,٢ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مقابل انخفاض قدره ٣٥,٢ مليار جنيه بمعدل ٩,٠٪ خلال السنة المالية السابقة، ليصل إلى ٤٤٧,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧.

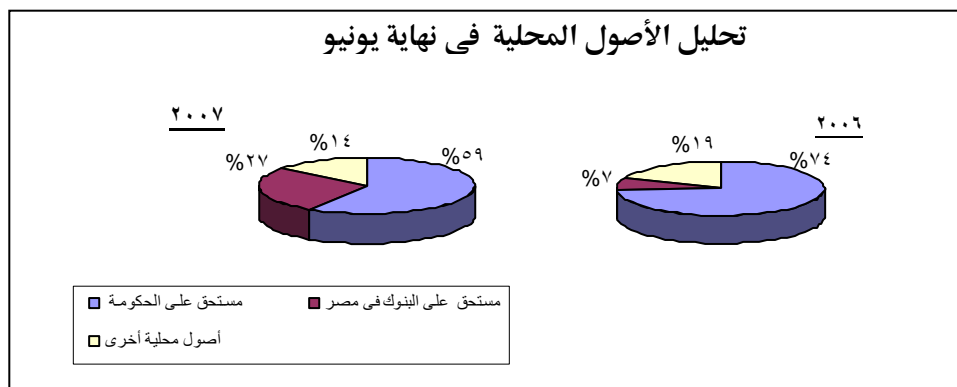
وتعكس الزيادة في جانب الأصول خلال سنة التقرير ارتفاع كل من الأصول المحلية والأجنبية، حيث ارتفعت الأصول المحلية بمقدار ٦٠,٥ مليار جنيه بمعدل ٢٦,٧٪ لتبلغ ٢٨٧,٤ مليار جنيه وبما يمثل ٦٤,٢٪ من إجمالي المركز المالي في نهاية يونيو ٢٠٠٧، وارتفعت الأصول الأجنبية بمقدار ٣٠,٧ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٧٪ لتبلغ ١٦٠,٢ مليار جنيه.

ويعزى معظم الارتفاع في الأصول المحلية إلى تصاعد المستحق على البنوك في مصر بمقدار ٥٩,٧ مليار جنيه (منها ٥٠,٩ مليار جنيه تمثل ودائع البنك المركزي بالعملة الأجنبية لدى البنوك). هذا بالإضافة إلى ارتفاع المستحق على الحكومة بمقدار ١,٩ مليار جنيه نتيجة لتصادد الأوراق المالية الحكومية والأذون بمقدار ٢,٠ مليار جنيه.

البنك المركزي المصري : تحليل الأصول

(القيمة بالمليون جنيه)			
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نهاية يونيو
٤٤٧٥٥٠	٣٥٦٣٣٠	٣٩١٥٢٩	إجمالي الأصول
١٦٠١٧٥	١٢٩٤٥٤	١٠٨٥٢٠	الأصول الأجنبية
٢٨٧٣٧٥	٢٢٦٨٧٦	٢٨٣٠٠٩	الأصول المحلية
١٦٩٦٠٨	١٦٧٦٨٥	٢١٨٤٥٠	مستحق على الحكومة ، منها
١٦٦٧٢٤	١٦٤٧٦١	٢٠٦٠٣٤	. أوراق مالية حكومية
١٠	١٠	—	مستحق على بنك الاستثمار القومي
٧٦٢٣٠	١٦٥٣٧	١١٨٣٥	مستحق على البنوك في مصر
٤١٥٢٧	٤٢٦٤٤	٥٢٧٢٤	أصول محلية أخرى

وقد استطاع البنك المركزي أن يزيد من أصوله الأجنبية خلال السنة، مع زيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى البلاد والتي استقر جانب منها لديه يتمثل في بيع الرخصة الثالثة للمحمول ، وحصيلة بيع ٨٠٪ من أسهم بنك الإسكندرية. وقد تم استثمار الجانب الأكبر من الأصول الأجنبية في الأذون والأوراق المالية الأجنبية لتبلغ ١٠٧,٤ مليار جنيه وبما يمثل ٦٧,٠٪ من إجمالي تلك الأصول في نهاية يونيو ٢٠٠٧.



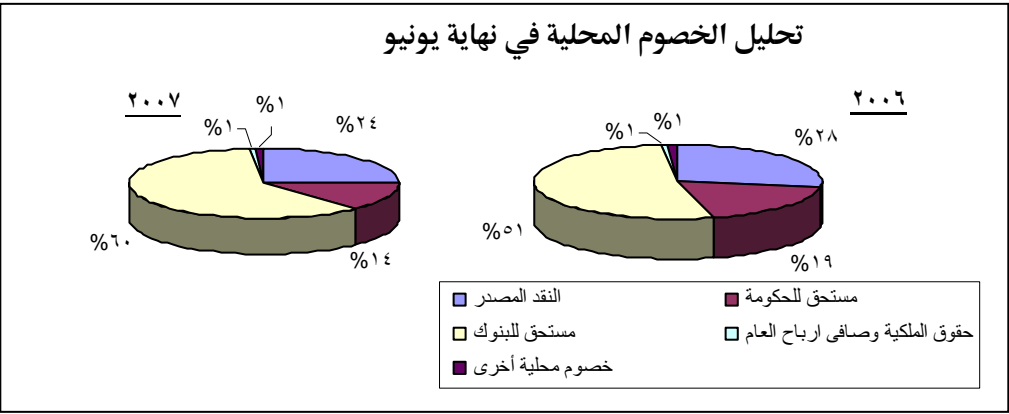
أما جانب الخصوم، فتعكس الزيادة فيه أساساً تصاعد الخصوم المحلية بمقدار ٩٤,٥ مليار جنيه بمعدل ٣٢,٩٪ لتبلغ ٣٨١,٤ مليار جنيه وبما يمثل ٨٥,٢٪ من اجمالي المركز المالي في نهاية يونيو ٢٠٠٧. هذا في حين تراجعت الخصوم الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل ٣,٣ مليار جنيه بمعدل ٤,٧٪ لتصل إلى ما يعادل ٦٦,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧ .

البنك المركزي المصري : تحليل الخصوم

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	نهاية يونيو
٤٤٧٥٥٠	٣٥٦٣٣٠	٣٩١٥٢٩	اجمالي الخصوم
٦٦١٦٨	٦٩٤٤٠	٧٢٨٦٣	الخصوم الأجنبية
٣٨١٣٨٢	٢٨٦٨٩٠	٣١٨٦٦٦	الخصوم المحلية
٩٣٢٤٠	٧٩٠١٧	٦٧٥٢٧	النقد المصدر
٥١٨٩٧	٥٣٠٧٩	٩٧٥١٩	مستحق للحكومة
٥٤٤	٤٩٦	٨١٩	مستحق لبنك الاستثمار القومي
٢٢٩٧٠١	١٤٩٠٨٨	١٤٤٤١١	مستحق للبنوك
٢٢٧٠	٢٤٢٣	٢٥١٣	حقوق الملكية و صافي ارباح العام
٤١	٥٠	٣٠٢	مخصصات
٣٦٨٩	٢٧٣٧	٥٥٧٥	خصوم محلية أخرى

وتعزى الزيادة في الخصوم المحلية أساساً إلى تصاعد المستحق للبنوك بمقدار ٨٠,٦ مليار جنيه بمعدل ٥٤,١٪ (نتيجة لزيادة ودائع البنوك المحلية بعائد)، كما ارتفع رصيد النقد المصدر بمقدار ١٤,٢ مليار جنيه بمعدل ١٨,٠٪، والخصوم المحلية الأخرى بمقدار ١,٠ مليار جنيه بمعدل ٣٤,٨٪، بينما تراجع كل من المستحق للحكومة بمقدار ١,٢ مليار جنيه بمعدل ٢,٢٪ ، وحقوق الملكية وصافي أرباح العام بمقدار ٠,٢ مليار جنيه بمعدل ٦,٣٪.



البنك المركزي المصري – التقرير السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٦

٢/٢ - إصدار النقد المصري

ارتفع النقد المصدر (شاملاً العملة المعاونة) بمقدار ١٤,٢ مليار جنيه بمعدل ١٨,٠٪ خلال سنة التقرير، مقابل ١١,٥ مليار جنيه بمعدل ١٧,٠٪ خلال السنة المالية السابقة ، ليصل رصيده إلى ٩٣,٥ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧.

النقد المصدر *

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	رصيد النقد المصدر	القيمة	التغير خلال السنة	٪
٢٠٠٣	٥٢٤٣٢	٦٧٩٩	١٤,٩	
٢٠٠٤	٥٩٩٢٢	٧٤٩٠	١٤,٣	
٢٠٠٥	٦٧٧٥٣	٧٨٣١	١٣,١	
٢٠٠٦	٧٩٢٥٣	١١٥٠٠	١٧,٠	
٢٠٠٧	٩٣٤٩٩	١٤٢٤٦	١٨,٠	

* يتضمن العملة المعاونة التي تصدرها وزارة المالية .

وفيما يتعلق بغطاء الإصدار، فقد ارتفعت قيمة الذهب في الغطاء بما يعادل ٠,٣ مليار جنيه نتيجة لإعادة تقييمه في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصل إلى ٦,٧ مليار جنيه، وارتفعت أيضاً قيمة سندات الحكومة المصرية في الغطاء بمقدار ١٣,٩ مليار جنيه لتبلغ ٨٦,٥ مليار جنيه. وبذلك يتكون هيكل الغطاء من ٩٢,٨٪ سندات حكومية ، و ٧,٢٪ ذهب في نهاية يونيو ٢٠٠٧.

وقد انعكست الزيادة في النقد المصدر على النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي ، حيث ارتفع بمقدار ١٣,٦ مليار جنيه بمعدل ١٧,٣٪ ليصل إلى ٩٢,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧. ويشير توزيع النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي وفقاً للفئات إلى ارتفاع نسبة المتداول من ورقة النقد فئة المائة جنيه إلى ٥١,٣٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٧ مقابل ٤٥,٠٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٦، بينما ظلت نسبة المتداول من الورقة فئة الخمس والعشرين قرشا على ما هي عليه، وتراجعت نسبة المتداول من فئات النقد الأخرى. ومع تصاعد مستويات الأسعار وتزايد قيمة المعاملات ، تم طرح ورقة النقد فئة المائتي جنيه للتداول اعتباراً من مايو ٢٠٠٧، وبلغت أهميتها النسبية ٣,٣٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٧.

وقد ترتب على هذه التغيرات زيادة متوسط قيمة ورقة النقد إلى ٢٥,٦ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠٠٧ مقابل ٢٢,٠ جنيهاً في نهاية يونيو ٢٠٠٦.

البنك المركزي المصري – التقرير السنوى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى *

(القيمة بالمليون جنيه)

معدل التغير		يونيو ٢٠٠٧		يونيو ٢٠٠٦		فئات النقد
خلال السنة المالية		الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	النسبية		النسبية		
١٧,٣	١٦,٩	١٠٠,٠	٩٢١٧٥	١٠٠,٠	٧٨٦٠٤	الاجمالى
١٧,٣	١٦,٩	٩٩,٧	٩١٩١٦	٩٩,٧	٧٨٣٦٨	البنكنوت المتداول
٥,٢	١٤,٤	٠,٢	١٤٢	٠,٢	١٣٥	٢٥ قرشا
(٢,١)	١٠,١	٠,٢	٢٣٤	٠,٣	٢٣٩	٥٠ قرشا
١,٩	٥,٥	٠,٦	٥٥٠	٠,٧	٥٤٠	١ جنيه
(٩,٩)	(١٢,٥)	١,١	٩٨٧	١,٤	١٠٩٥	٥ جنيها
(٢١,٢)	(١٥,٧)	٣,٦	٣٣٢٣	٥,٣	٤٢١٥	١٠ جنيها
(٦,٣)	(١٠,٩)	٩,٣	٨٥٥٣	١١,٦	٩١٢٨	٢٠ جنيها
(٠,٨)	١٣,٩	٣٠,٣	٢٧٩٦٧	٣٥,٣	٢٧٧٣٧	٥٠ جنيها
٣٣,٦	٣٩,٣	٥١,١	٤٧١٣٦	٤٤,٩	٣٥٢٧٩	١٠٠ جنيه
—	—	٣,٣	٣٠٢٤	—	—	٢٠٠ جنيه**
٩,٧	٤,٤	٠,٣	٢٥٩	٠,٣	٢٣٦	العملة المعاونة

* يمثل الفرق بين النقد المصدر والنقدية بخزائن البنك المركزى .

** تم طرح الورقة فئة المائتى جنيه للتداول ابتداء من مايو ٢٠٠٧.

٣/٢ . السياسة النقدية

فى إطار العمل على تحقيق الهدف الرئيسى للسياسة النقدية وهو استقرار الأسعار وفقاً لما نص عليه القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، قررت لجنة السياسة النقدية فى اجتماعاتها الدورية خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تحريك أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزى (سعرًا فائدة الإيداع والإقراض لليلة واحدة) بالزيادة. ويأتى ذلك فى إطار العمل على الحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن تسارع معدل النمو الاقتصادى ، وكذا تلك المرتبطة بالآثار والانعكاسات اللاحقة لصدمات العرض (تأثير مرض أنفلونزا الطيور وتداعياته ، وتخفيض الدعم على بعض المنتجات البترولية). وقد جاء تحريك أسعار الفائدة المذكورة وفقاً لما يلى :

سعر فائدة الإيداع لليلة واحدة	سعر فائدة الإقراض لليلة واحدة	
%٨,٠٠	%١٠,٠٠	بلغت الأسعار فى شهر يوليو ٢٠٠٦
%٨,٥٠	%١٠,٥٠	بعد اجتماع اللجنة فى نوفمبر ٢٠٠٦ ، ارتفعت بواقع ٢/١٪ لتصبح
%٨,٧٥	%١٠,٧٥	بعد اجتماع اللجنة فى ديسمبر ٢٠٠٦ ، ارتفعت بواقع ٤/١٪ لتصبح
		(استمرت تلك الأسعار حتى نهاية السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧)

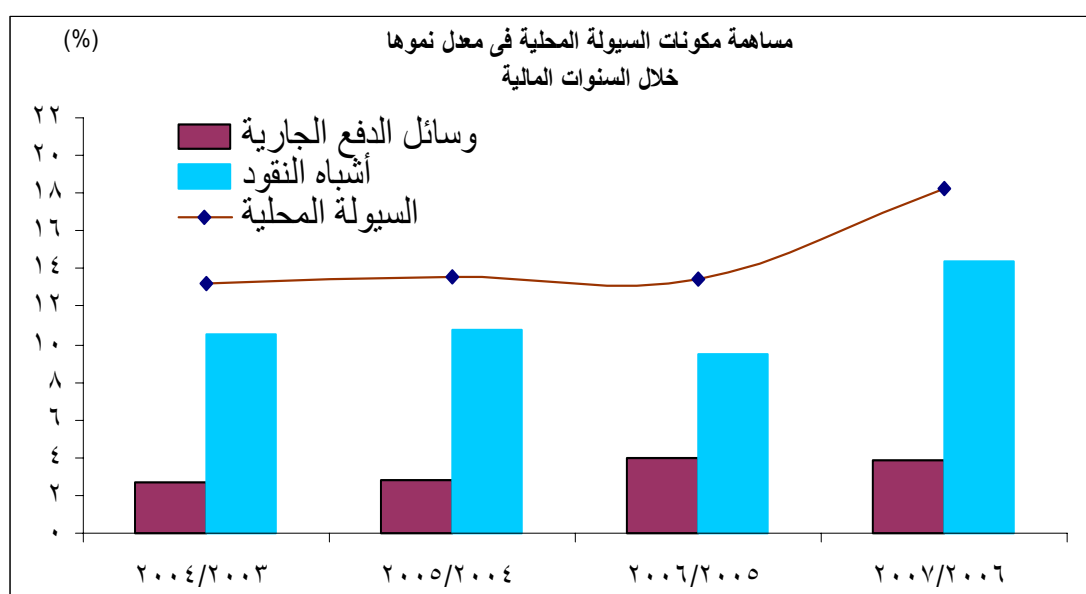
ومع تزايد السيولة بالسوق نتيجة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر، قام البنك المركزى فى يناير ٢٠٠٧ بإعادة تفعيل المزادات على الودائع ، بالإضافة إلى استخدامه لسكوك وشهادات إيداع البنك المركزى ، وذلك لامتصاص فائض هذه السيولة. وقد بلغ الرصيد القائم لتلك الأدوات ١٦٣,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، مقابل ٩٣,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٦ .

وقد أسفر تطبيق السياسة النقدية عن الآتى :

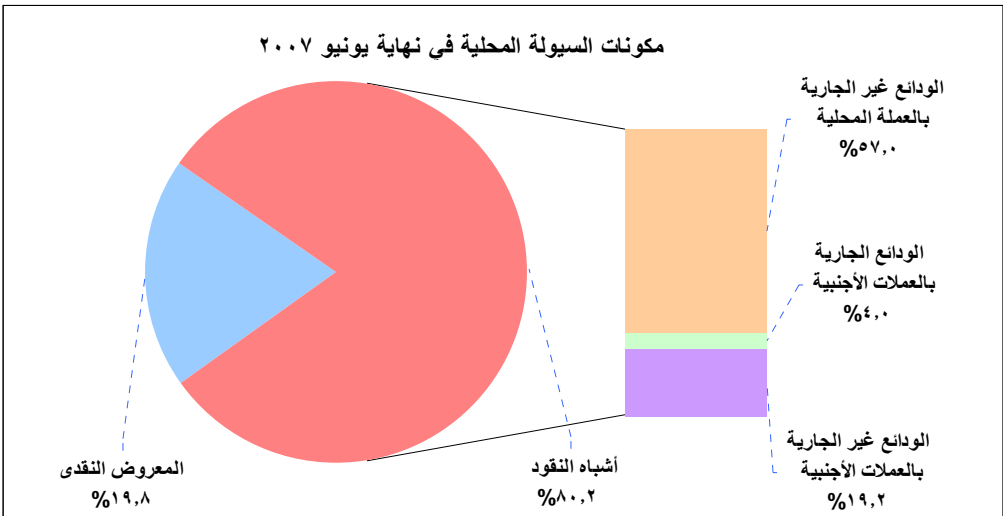
- الحد من الضغوط التضخمية، حيث تراجع معدل التضخم السنوى المحسوب على أساس الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين حضر ليبلغ ٨,٥٪ فى يونيو ٢٠٠٧ ، وذلك مقابل ٩,٦٪ فى سبتمبر ٢٠٠٦ ، ١٢,٤٪ فى ديسمبر ٢٠٠٦ ، و ١٢,٨٪ فى مارس ٢٠٠٧ .
- اتساق سعر فائدة المعاملات بين البنوك لليلة واحدة (الهدف التشغيلى للسياسة النقدية) مع قرارات لجنة السياسة النقدية ، وذلك وفقاً لما يوضحه الرسم البيانى الوارد فيما بعد، حيث تحرك المتوسط المرجح لسعر فائدة المعاملات بين البنوك Overnight Interbank Rate فى النصف الأسفل من إطار أسعار الفائدة الأساسية (Corridor) نظراً لفائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

٤/٢ – السيولة المحلية والأصول المقابلة لها

بلغت السيولة المحلية ٦٦٢,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧ (تمثل ٩٠,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي عن السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦) مسجلة زيادة ملحوظة قدرها ١٠٢,٣ مليار جنيه بمعدل ١٨,٣٪ (مقابل ١٣,٥٪ خلال السنة المالية السابقة)، وهو أعلى معدل نمو لها منذ ديسمبر ٢٠٠٤. وقد ساهمت أشباه النقود (كما يتضح من الرسم) بالجزء الأكبر من معدل النمو المحقق في السيولة المحلية خلال السنة ، وهو ما ساعد على الحد من الضغوط التضخمية التي يمكن لها أن تتولد من هذا المعدل المرتفع .



وبالنسبة لمكونات السيولة المحلية، فقد ارتفع مكونها الأول المعروض النقدي (وسائل الدفع الجارية) خلال سنة التقرير بنحو ٢٢,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٠,١٪ (مقابل ١٩,٦ مليار جنيه بمعدل ٢١,٨٪ خلال السنة المالية السابقة)، ليصل إلى ١٣١,٣ مليار جنيه وبما يمثل ١٩,٨٪ من اجمالي السيولة المحلية في نهاية يونيو ٢٠٠٧. ويعكس هذا الارتفاع زيادة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بمقدار ١٢,٦ مليار جنيه بمعدل ١٧,٠٪ (مقابل ١١,٢ مليار جنيه بمعدل ١٧,٨٪)، ليصل إلى ٨٦,٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧، وكذا زيادة الودائع الجارية بالعملة المحلية بنحو ٩,٤ مليار جنيه بمعدل ٢٦,٨٪ (مقابل ٨,٤ مليار جنيه بمعدل ٣١,٤٪)، لتصل إلى ٤٤,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧.



كما سجلت أشباه النقود (المكون الثاني للسيولة المحلية) تصاعداً ملحوظاً بلغ ٨٠,٣ مليار جنيه بمعدل ١٧,٨٪ خلال سنة التقرير (مقابل ٤٦,٩ مليار جنيه بمعدل ١١,٦٪ خلال السنة المالية السابقة) لتصل إلى ٥٣١,٤ مليار جنيه وبما يمثل ٨٠,٢٪ من اجمالي السيولة المحلية في نهاية يونيو ٢٠٠٧.

وقد تركز الجزء الأكبر من زيادة أشباه النقود (٧٨,٧٪) في زيادة الودائع غير الجارية بالعملة المحلية التي ارتفعت بنحو ٦٣,٢ مليار جنيه بمعدل ٢٠,١٪ (مقابل ٣١,٢ مليار جنيه بمعدل ١١,٠٪ خلال السنة المالية السابقة)، لتصل إلى ٣٧٧,٤ مليار جنيه ، أو ما يمثل نحو ثلثي الودائع ، وأكثر من نصف السيولة المحلية في نهاية يونيو ٢٠٠٧ . ويعكس ذلك استمرار تفضيل الجنيه المصري كأداة للادخار، خاصة مع استقرار سعر صرفه أمام الدولار الأمريكي، بل وارتفاعه خلال سنة التقرير، فضلاً عن ابقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر الفائدة قصير الأجل دون تغيير، وذلك بعد إجراء عدة ارتفاعات متتالية عليه خلال السنة المالية السابقة .

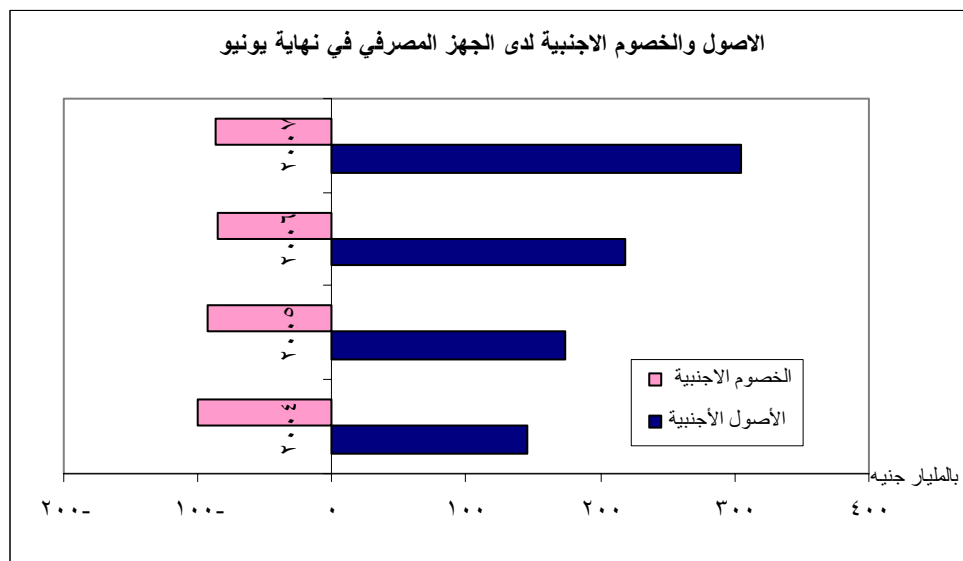
كما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بما يعادل ١٧,١ مليار جنيه بمعدل ١٢,٥٪ خلال سنة التقرير (مقابل ١٥,٧ مليار جنيه بمعدل ١٣,٠٪ خلال السنة المالية السابقة) لتصل إلى ما يعادل ١٥٤,٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧ .

وفيما يتعلق بالأصول المقابلة للسيولة المحلية ، فقد استمر صافي الأصول الأجنبية يمارس الأثر التوسعي الأكبر عليها ، حيث استمر تزايد مساهمته في معدل نمو السيولة على حساب مساهمة صافي الأصول المحلية (الاتئمان المحلي وصافي البنود الموازنة) .

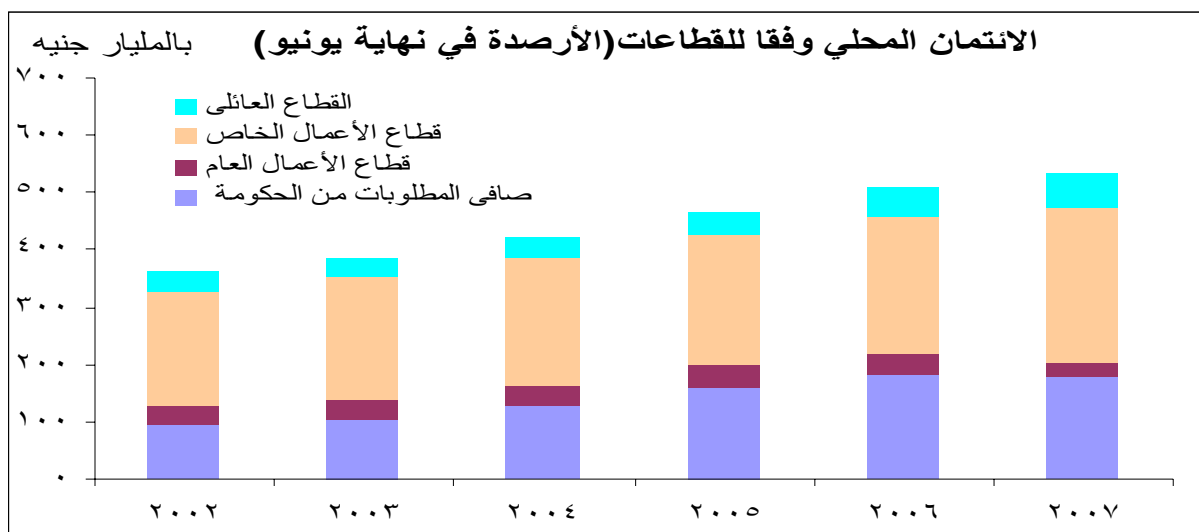
مساهمة الأصول المقابلة للسيولة المحلية في معدل نموها

يونيو	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
معدل النمو السيولة المحلية (%)	١٣,٢	١٣,٦	١٣,٥	١٨,٣
صافي الأصول الأجنبية (%)	٥,٢	٨,٢	١٠,٦	١٥,٢
صافي الأصول المحلية (%)	٨,٠	٥,٤	٢,٨	٣,١

وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، فقد ارتفع بما يعادل ٨٥,٢ مليار جنيه بمعدل ٦٣,٩٪ خلال سنة التقرير (مقابل زيادة بما يعادل ٥٢,٥ مليار جنيه بمعدل ٦٤,٨٪ خلال السنة المالية السابقة) ليصل إلى ما يعادل ٢١٨,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧. وتعد الزيادة خلال سنة التقرير محصلة لتصاعد صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل ٥١,٢ مليار جنيه (لزيادة أصولها الأجنبية بما يعادل ٥٥,٣ مليار جنيه وبما يفوق الزيادة في التزاماتها الأجنبية والتي ارتفعت بما يعادل ٤,١ مليار جنيه فقط)، وزيادة صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المصري بما يعادل ٣٤,١ مليار جنيه (لزيادة أصوله الأجنبية بما يعادل ٣٠,٧ مليار جنيه وانخفاض التزاماته الأجنبية بما يعادل ٣,٤ مليار جنيه)، وهو ما يعزى إلى زيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى البلاد خلال سنة التقرير.



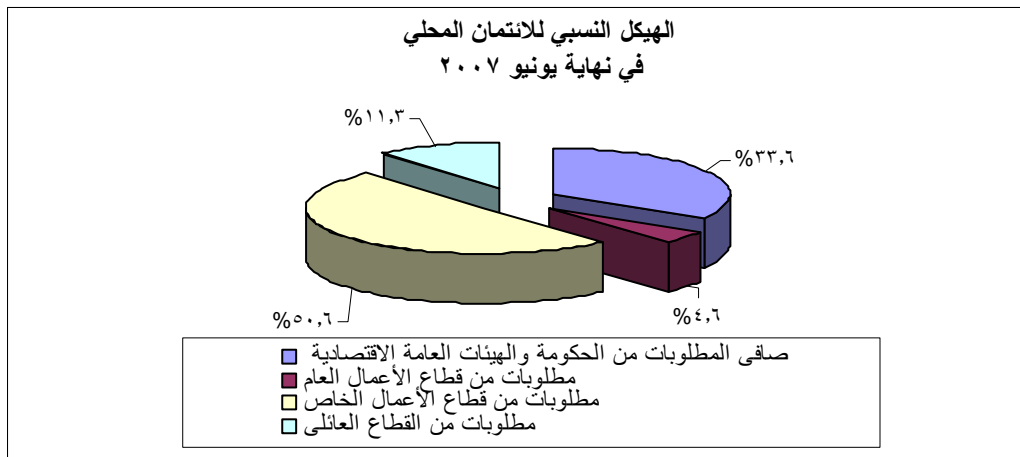
وقد ارتفع الائتمان المحلي بمقدار ٢١,٨ مليار جنيه بمعدل ٤,٣٪ خلال سنة التقرير (مقابل ٤٢,٨ مليار جنيه بمعدل ٩,٢٪ خلال السنة المالية السابقة) ليصل إلى ٥٣١,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧.



وتعزى زيادة الائتمان المحلي الى التوسع فى الائتمان المقدم لقطاع الأعمال الخاص والذي تصاعد بنحو ٢٩,٣ مليار جنيه بمعدل ١٢,٢٪ ، وبما يفوق ضعف مقدار ومعدل نموه خلال سنة المقارنة، لتصل مديونية هذا القطاع الى ٢٦٨,٦ مليار جنيه أو أكثر من نصف الائتمان المحلي فى نهاية يونيو ٢٠٠٧. وتأتى الزيادة فى الائتمان المقدم لهذا القطاع مع اضطراره بدور متزايد الأهمية فى عملية التنمية، حيث بلغت نسبة استثماراته إلى اجمالي الاستثمارات نحو ٦٢,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما زاد الائتمان الممنوح للقطاع العائلى بنحو ٦,٨ مليار جنيه بمعدل ١٢,٧٪ (مقابل ١١,٩ مليار جنيه بمعدل ٢٨,٩٪ خلال السنة المالية السابقة) .

ومن ناحية أخرى ، تراجع صافى الائتمان الحكومى شاملا الهيئات العامة الاقتصادية بمقدار ٥,٨ مليار جنيه بمعدل ٣,٢٪ خلال سنة التقرير (مقابل ارتفاع بمقدار ٢٤,٢ مليار جنيه بمعدل ١٥,٢٪ خلال السنة المالية السابقة) لتصل مديونية هذا القطاع الى نحو ١٧٨,٣ مليار جنيه أو نحو ثلث الائتمان المحلي فى نهاية يونيو ٢٠٠٧. وقد جاء هذا التراجع كمحصلة لانخفاض ما فى حوزة البنوك من الأوراق المالية الحكومية بمقدار ١٨,٠ مليار جنيه وزيادة الودائع الحكومية بمقدار ١١,٩ مليار جنيه من جهة ، وزيادة القروض بمقدار ٢٤,١ مليار جنيه من جهة أخرى .

أما الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام فقد انخفض (فى إطار تسوية مديونيته تجاه البنوك) بما قيمته ٨,٥ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٧٪ لتبلغ مديونيته قبل البنوك ٢٤,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٧ .



وقد كان لصافى البنود الموازنة أثراً انكماشياً على السيولة المحلية ، حيث زاد رصيده الدائن خلال سنة التقرير بمقدار ٤,٧ مليار جنيه (مقابل زيادة بمقدار ٢٨,٨ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة). وتعزى الزيادة خلال سنة التقرير إلى تدعيم حسابات رأس المال بمقدار ١٢,٤ مليار جنيه . وحد من الأثر الانكماشى ارتفاع كل من صافى الأصول والخصوم غير المبوبة بمقدار ٤,٣ مليار جنيه ، وصافى المديونية والدائنية بين البنوك بمقدار ٣,٤ مليار جنيه.

٥/٢ – الإشراف والرقابة على البنوك

استكمالاً لسعي البنك المركزي المصري لتطوير الأداء الرقابي ليتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في الرقابة المصرفية، فقد بدأ تفعيل الاتفاقية بين مصر والمجموعة الأوروبية لتطوير قطاع الرقابة والإشراف من خلال عدة محاور تتضمن ما يلي: الرقابة الميدانية، وتحليل مؤشرات الاستقرار المالي، والرقابة المكتبية، والإطار القانوني والتعليمات، والميكنة، والتدريب.

وفيما يتعلق بالرقابة الميدانية، فيتم حالياً تطوير أسلوب التفتيش على البنوك – الرقابة بالمخاطر – ليشمل كافة أدوات وأساليب الفحص وميكنتها، وكذا التقارير المعدة في هذا الشأن والتنسيق الفعال بين الرقابة الميدانية والرقابة المكتبية لضمان المتابعة المستمرة لسلامة أداء الجهاز المصرفي.

ومن ناحية أخرى، فقد تم وضع خطة تفتيش لعام ٢٠٠٧ لتغطية عدد من البنوك – تمثل أصولها أكثر من نصف أصول الجهاز المصرفي – وبحيث تضمن أن يتم التفتيش على أى بنك خلال فترة لا تتجاوز العامين مع إعطاء أولوية خاصة لبعض البنوك ذات المخاطر العالية. وتتيح الخطة أيضاً القيام بعدد من المهام الخاصة خلال العام لدى بعض البنوك في حالة ضرورة ذلك. هذا وقد تم الانتهاء بالفعل من التفتيش على عدد كبير من البنوك المدرجة بالخطة المنوه عنها، وذلك وفق الإطار الجديد، فضلاً عن عدد آخر من المهام الخاصة المتعلقة بإجراء فحص محدود على عدد آخر من البنوك.

الى جانب ما سبق يتعاون البنك المركزي المصري – ممثلاً في قطاع الرقابة والإشراف – مع جهات التحقيق بخصوص الموضوعات التي تتعلق بالنواحي الفنية المصرفية ومتابعة شكاوى واستفسارات العملاء والبنوك والرد عليها وفقاً لما تسفر عنه دراستها.

وقد صدرت بعض الكتب الدورية خلال سنة التقرير تضمنت تطوير نظام تسجيل القوائم السلبية، وتعديل بعض بنود القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بإلزام البنك المخالف بإيداع أرصدة دون عائد لكل مخالفة بنسبة ٥٪ من قيمة التسهيلات المقدمة للعميل ولمدة تعادل مدة المخالفة، وكذا توقيع جزاء مالي على البنوك التي تتأخر في إرسال الإقرارات في الموعد المحدد لها، كما تم استيفاء بيانات الرقم القومي للعملاء من الأفراد الطبيعيين الحاصلين على ائتمان من البنوك.

٦/٢ . تطوير القطاع المصرفي

في إطار العمل على تدعيم وتطوير القطاع المصرفي لضمان سلامة وقوة وحداته بما يمكنها من مواجهة المنافسة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فضلاً عن تعزيز دورها في قيادة النشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو، تم إنشاء إدارة داخل البنك المركزي تتبع نائب المحافظ لتتولى مهام التطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرفي من خلال مجموعة من الموارد البشرية ذات المهارات الخاصة. وقد تم وضع خطة تعتمد على أربعة محاور أساسية تتمثل في، الاندماجات والخصخصة في القطاع المصرفي، وإعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإدارياً، وحل مشكلة الديون المتعثرة بالقطاع المصرفي، وتطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري. وقد اعتمدت هذه الخطة من السيد رئيس الجمهورية في سبتمبر ٢٠٠٤ وجارى العمل على تنفيذها. ونورد فيما يلي ما تم إنجازه حتى نهاية السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وما بعدها حتى مثول التقرير للطبع.

١/٦/٢ . خطة الاندماجات والخصخصة

أ – إصدار القواعد والإجراءات اللازمة لعمليات الاندماج

- أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري القواعد الخاصة بتطبيق أحكام المادة ٧٩ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ التي تتعلق بالتعامل مع البنوك التي تتعرض لمشاكل مالية تؤثر على مراكزها المالية.
- كما أصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراراً في شأن تطبيق أحكام المادة (٤١) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والتي تتعلق بقواعد وإجراءات الاندماج الطوعى.

ب - عمليات الاندماج والاستحواذ

- إدماج بنك مصر اكستريور في بنك مصر في ١٦/٩/٢٠٠٤ وعلى أن يحل بنك مصر محل بنك مصر اكستريور فيما له من حقوق وما عليه من التزامات.
- استحواذ البنك العربي الأفريقي الدولي لنسبة ١٠٠٪ في رأس المال المصدر والمدفوع لبنك مصر أمريكا الدولي وتم دمج الأخير فيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٥.
- استحواذ بنك الشركة المصرفية الدولية على ١٠٠٪ في رأس المال المصدر والمدفوع لبنك بورسعيد الوطني تمهيداً لدمجه.
- تم الاندماج بين كل من بنك كريدى اجريكول اندوسويس – مصر وفرع كريدى ليونيه في مصر ونتج عنهما كيان جديد باسم " كاليون "، والاندماج بين البنك المصري الأمريكى وفروع بنك أمريكان اكسبريس في مصر.
- تم دمج بنك المهندس في البنك الأهلي المصري في ٥ أكتوبر ٢٠٠٥.
- تم الانتهاء من دمج بنك التجارة والتنمية " التجاريون " فى البنك الأهلى المصرى بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥ .

- الموافقة من حيث المبدأ على اندماج البنك العقاري المصري العربي مع بنك التعمير والإسكان وجاري الانتهاء من عمليات التقييم للبنكين.
- الموافقة من حيث المبدأ على اندماج بنك العمال المصري في بنك التنمية الصناعية وجاري الانتهاء من عمليات تقييم البنكين.
- تم في ٢٠ يونيو ٢٠٠٦ إصدار قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتأسيس المصرف المتحد بمساهمة البنك المركزي المصري بنسبة ٩٩,٩٪ من رأس ماله المصدر والمدفوع، وإصدار قرار من المجلس بتسجيله في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ في سجل البنوك بالبنك المركزي المصري، ودمج كل من المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية وبنك النيل والبنك المصري المتحد في ٢٩ يونيو ٢٠٠٦ فيه وشطبهم من سجل البنوك.
- دمج البنك المصري الأمريكي في بنك كاليون تحت اسم بنك كريدى أجريكول – مصر.
- دمج بنك مصر الدولي في البنك الأهلي سوسيتيه جنرال وذلك اعتباراً من ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦.
- الإعلان عن استحواذ بنك مصر على نسبة ١٠٠٪ من أسهم بنك القاهرة فى نهاية شهر مايو ٢٠٠٧.

ج - خصخصة بنك الإسكندرية

- تم البدء في إجراءات خصخصة بنك الإسكندرية في سبتمبر ٢٠٠٤، حيث أُنْخِذَت الإجراءات التالية:
 - اختيار مكاتب محاسبة مشتركة مع مكاتب دولية وكذلك مكاتب استشارية قانونية دولية للوقوف على الوضع المالي والفني والقانوني للبنك وإعداد قوائمته المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية وذلك عن الأعوام المالية ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦.
 - اختيار سيتي جروب كمستشار مالي لعملية البيع وتقييم البنك وإعداد المستندات اللازمة لتسويقه.
 - الإعلان في ٢٨ فبراير ٢٠٠٦ عن نية الحكومة لبيع بنك الإسكندرية واختيار وزارة الاستثمار منسقا لعملية البيع ، وتم تحديد إستراتيجية البيع على أساس بيع من ٧٥٪ إلى ٨٠٪ من أسهم رأس مال البنك لمستثمر استراتيجي ، ونسبة ٥٪ للعاملين بالبنك ، والباقي من ١٥٪ - ٢٠٪ سوف يتم طرحها للاكتتاب العام من خلال بورصة الأوراق المالية المصرية بعد الانتهاء من عملية البيع للمستثمر الاستراتيجي.
 - في ٣٠ مارس ٢٠٠٦ تم الإعلان في الصحف الدولية والمحلية عن بدء عملية البيع وذلك بدعوة المستثمرين الاستراتيجيين لإبداء رغبتهم في الاستحواذ على البنك ، وقد تضمن الإعلان مجموعة الشروط الواجب توافرها في المستثمر الاستراتيجي.
 - تلقت وزارة الاستثمار ثلاثة عشر طلباً مبدئياً من مؤسسات مالية أجنبية وإقليمية ومحلية - تتوافر فيها الشروط المطلوبة في المستثمر الاستراتيجي - أبدت فيها رغبتها في دراسة الاستحواذ على البنك.

- تم دعوة تلك المؤسسات لتوقيع اتفاق حفظ سرية البيانات والمعلومات لدراستها.
- تقدمت ثمان مؤسسات بعروض فنية ومالية مبدئية وتم تأهيل ست منها للقيام بعملية الفحص النافي للجهالة من النواحي المالية والفنية والقانونية تمهيدا لتقديم العروض المالية النهائية.
- تم يوم ١٧ أكتوبر ٢٠٠٦ الإعلان عن فوز البنك الإيطالي سان باولو Sanpaolo IMI بصفقة شراء ٨٠٪ من أسهم رأسمال بنك الإسكندرية، وذلك بعد إجراء مزيدة علنية بين أربع مؤسسات مالية عربية وأوروبية تقدمت بعروض مالية نهائية لشراء البنك. وقد بلغ إجمالي قيمة البنك وفقا للعرض المقدم من سان باولو ٢ مليار دولار أمريكي وإجمالي قيمة الصفقة (٨٠٪ من أسهم البنك) ١,٦ مليار دولار أمريكي.
- تم تنفيذ عملية نقل ملكية الأسهم إلى البنك الإيطالي ببورصة الأوراق المالية بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه جارى حالياً الإعداد لعملية طرح النسبة الباقية من أسهم البنك وقدرها ٢٠٪ للبيع، وذلك من خلال طرح ١٥٪ فى بورصة الأوراق المالية و ٥٪ للعاملين بالبنك. وقد تم اختيار مستشار مالى للقيام بتلك العملية والترويج للطرح، ومن المتوقع الانتهاء منها بنهاية عام ٢٠٠٧.

د- تخارج المال العام من البنوك المشتركة

- فى إطار خطة تخارج البنوك العامة ببيع مساهماتها فى البنوك المشتركة، تم بيع حصة بنك القاهرة باركليز لبنك باركليز الانجليزى، وحصة البنك الأهلى المصرى فى البنك الأهلى سوسيتيه جنرال لبنك سوسيتيه جنرال الفرنسى، وحصة بنكى القاهرة والتنمية الصناعية فى بنك مصر أمريكا للبنك العربى الأفريقى، وحصة بنك الإسكندرية فى البنك التجارى المصرى لبنك بيرىوس اليونانى.
- كما تم بيع حصة البنك الأهلى المصرى فى بنك قناة السويس للمصرف العربى الدولى، وحصة بنك مصر فى بنك مصر الدولى للبنك الأهلى سوسيتيه جنرال، وحصة بنك مصر فى بنك مصر رومانيا لبنك لبنان والمهجر Blom.
- تم بيع حصة بنك الإسكندرية فى البنك المصرى الأمريكى لمجموعة كريدى أجريكول، كما تم بيع حصة البنك الأهلى فى البنك التجارى الدولى لكونسرتيوم بقيادة Ripplewood، وبيع حصة بنك الإسكندرية فى بنك الدلتا لمجموعة من المساهمين الحاليين بالبنك، وبيع حصة بنك القاهرة فى بنك القاهرة الشرق الأقصى لبنك عودة اللبنانى.
- كذلك تم بيع حصص بنك القاهرة وبنك الاستثمار القومى فى بنك الإسكندرية التجارى والبحري لبنك الاتحاد الوطنى الإماراتى.

٢/٦/٢- إعادة الهيكلة وإدارة المخاطر للبنوك العامة

- تقوم البنوك العامة منذ بداية عام ٢٠٠٥ بتنفيذ خطة شاملة محددة التواريخ تم إعدادها من خلال وحدة إعادة الهيكلة بالبنك المركزي المصري لتطوير كافة الإدارات والنظم التكنولوجية واستحداث إدارات جديدة ويتم متابعة تنفيذ الخطة دورياً من خلال الوحدة.
- تم الاتفاق مع المفوضية الأوروبية لتمويل عملية تقييم وتطبيق لأفضل الممارسات الدولية لثلاث إدارات حيوية وهي المخاطر، والنظم التكنولوجية والمعلومات، والموارد البشرية ببنكي الأهلي ومصر، وقد تم تعيين استشاريين دوليين في أكتوبر ٢٠٠٥ للقيام بهذه المهمة (ABN AMRO لبنك مصر و ING Bearing للبنك الأهلي)، والمشروع حالياً في مراحل التنفيذ ومن المقرر الانتهاء منه في نهاية عام ٢٠٠٨.
- بناءً على المعايير التي تم وضعها من قبل وحدة إعادة الهيكلة بالاتفاق مع البنك الدولي، خضعت البنوك الأربعة العامة لعملية مراجعة شاملة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية عن طريق مكاتب مراجعة دولية مع التركيز على تقييم جودة الأصول، ونظم الرقابة الداخلية، وتحديد فجوة المخصصات. وقد تم الانتهاء من عملية المراجعة.
- بدء تعيين قيادات وكوادر مصرفية متميزة بالبنوك العامة بتمويل من صندوق تطوير القطاع المصرفي والوارد بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد.

٣/٦/٢- تطورات وحدة الديون المتعثرة بالبنوك

- إعمالاً لقرار البنك المركزي المصري رقم ٢١١٩ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٤، تم إنشاء "وحدة متابعة الديون المتعثرة" بالبنك المركزي. وقد تم توجيه بنوك القطاع العام والخاص لإنشاء وحدة متابعة الديون المتعثرة، وقامت وحدة متابعة الديون المتعثرة بالبنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من تفعيل هذه الوحدات بالبنوك.
- تم إنشاء وإدارة قاعدة بيانات للعملاء المتعثرين بالقطاع العام والخاص بالجهاز المصرفي، وتقوم وحدة الديون المتعثرة بتحديث وتحليل تلك البيانات شهرياً.
- يقوم البنك المركزي بمساندة البنوك لعمل تسويات جماعية مع كبار العملاء المتعثرين في سبيل توفيق وجهات النظر (Moral Suasion).
- قامت الوحدة بمتابعة وحدات الديون المتعثرة بالبنوك والتي قامت خلال الفترة من ١/١/٢٠٠٤ إلى ٣١/٣/٢٠٠٧ بعمل تسويات (غير شاملة مديونيات قطاع الأعمال العام) بنسبة ٦٧٪ من الديون غير المنتظمة، وتحصيلات بنسبة ٢٧٪ منها متضمنة تحصيلات نقدية بنسبة ٢٣٪.
- تم التنسيق بين البنك المركزي وبنوك الأهلي المصري، مصر، القاهرة، والتنمية الصناعية المصري بشأن التعامل مع المديونيات المتعثرة الصغيرة حتى مليون جنيهها بالقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية المختلفة من خلال برنامج تم الإعلان عنه في ٥ مارس ٢٠٠٧ وانتهى في نهاية يونيو ٢٠٠٧. وقد أسفر هذا البرنامج عن إنهاء حوالي ٧٦٠٠ حالة متعثرة بنسبة ٦٣٪.

من اجمالي عدد الحالات المدرجة بالبرنامج. ومما يؤكد دعم هذه المبادرة للمتعثرين الجادين، أن حوالى ٤٣٠٠ حالة بما يمثل نسبة ٥٧٪ من اجمالي الحالات التى تم إنهاؤها كان متخذ ضدها إجراءات قانونية. كما أنه وفقاً للمبادرة تم إنهاء ١٢٠٠ حالة كانت قد صدرت ضدها أحكام، و ٣١ حالة كانت تنفذ عقوبة السجن. وسيساعد ذلك على رفع كفاءة هذه المؤسسات وقدرتها على العمل مجدداً، مما سينعكس على تخفيض معدل البطالة، وتحسين المؤشرات الاقتصادية، وكذا تدعيم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• تم الاتفاق نهائياً مع وزارة الاستثمار على قيمة المديونية غير المنتظمة لشركات قطاع الأعمال العام بالبنوك العامة الأربعة و التي بلغت ٢٦ مليار جنيه، حيث تم سداد مبلغ ٦,٩ مليار جنيه نقداً في يناير ٢٠٠٦ لبنك الإسكندرية، كما تم سداد مبلغ ٩,١ مليار جنيه نقداً في ديسمبر ٢٠٠٦ للبنك الأهلي المصري، وبنكي مصر والقاهرة. وتم الاتفاق على سداد المديونية المتبقية للبنوك العامة الثلاثة وقدرها ١٠ مليار جنيه من حصيلة الخصخصة خلال ١٢ شهراً.

• تقوم أمانة التوفيق والتحكيم بالبنك المركزي المصري بإدارة آلية التوفيق والتحكيم وفقاً للقواعد والنظم المنصوص عليها، وذلك للإسراع في إتمام تسويات نهائية بين البنوك وعملائها المتعثرين خلال مدة حدها الأقصى ٤ شهور. ولقد قامت وحدة الديون المتعثرة بإعداد قائمة الموفقين والمحكمين التي روعى فيها أن تضم نخبة من القانونيين والمصرفيين في هذا المجال، إلى جانب قائمة للخبراء المحاسبين الذين قد يستعان بهم. وقد تم عقد عدة اجتماعات لكافة البنوك لتوضيح دورها ومسئولياتها وتفاصيل العمل بالآلية، كما تم إعلانها للسوق عن طريق البنوك وجارى التعامل مع الحالات التي تقدمت للعمل بها.

٤/٦/٢- قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري

• في سبيل الارتقاء بالقطاع المصرفي المصري، جارى حالياً تطوير قطاع الرقابة والإشراف من خلال برنامج يهدف إلى:

- رفع كفاءة القطاع من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وتطبيق مفهوم الرقابة بالمخاطر وذلك لضمان قوة وسلامة القطاع المصرفي.
- الاستعانة بقيادات متمتازة بالكفاءة والقدرة والتقنية المصرفية الحديثة لإدارة هذا القطاع الهام في الدولة وإعادة إصلاحه.
- تنمية ورفع كفاءة الكوادر البشرية واستقطاب الخبرات اللازمة لتطبيق أحدث المعايير الدولية في مجال الرقابة والإشراف.
- الارتقاء بمستوى نظم إدارة المعلومات في سبيل الحصول على معلومات دقيقة وبالسرية المطلوبة.

• وفى ضوء ما سبق تم توقيع بروتوكول مع البنك المركزي الأوروبي وأربعة من البنوك المركزية الأوروبية (البنك المركزي الفرنسي، البنك المركزي اليوناني، البنك المركزي الايطالي والبنك المركزي الألماني) لتقديم برنامج المساعدة الفنية لمدة عامين بداية من ديسمبر ٢٠٠٥، ويتكون البرنامج من مرحلتين:

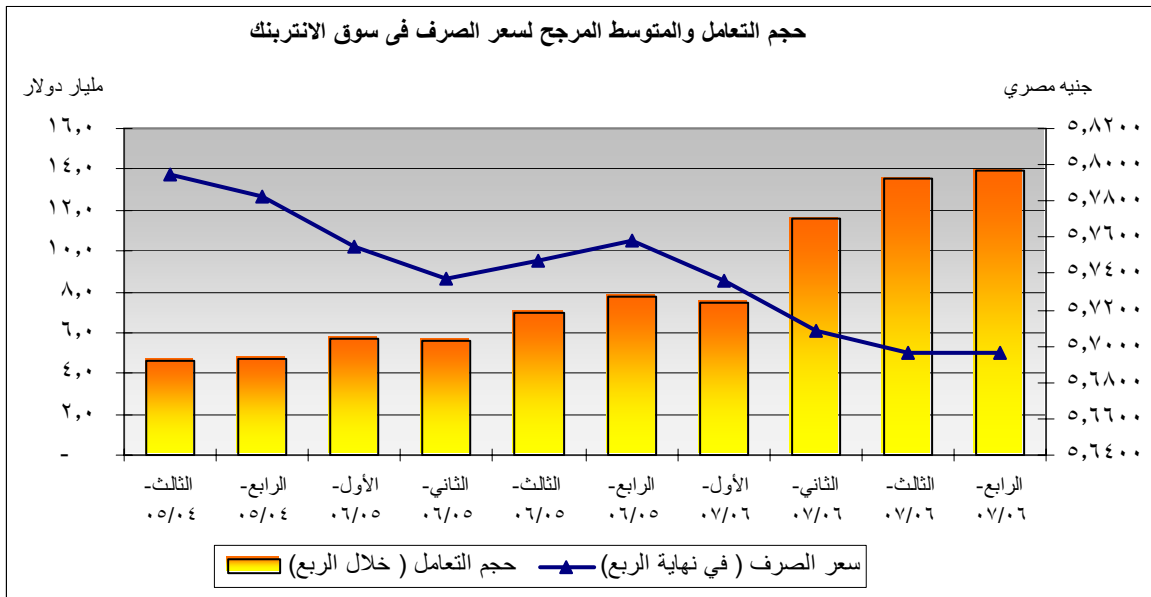
- المرحلة الأولى: تحليل الأساليب المتبعة حالياً في قطاع الرقابة والإشراف ومدى ملاءمتها مع المعايير الدولية، وبناء عليه يتم وضع خطة لرفع كفاءة القطاع طبقاً للأهداف السابقة. وقد تم الانتهاء من هذه المرحلة واعتمدت التوصيات في نهاية مارس ٢٠٠٦.
- المرحلة الثانية: تعتمد هذه المرحلة على تطوير وتنفيذ أدوات وأساليب الرقابة، ذلك إلى جانب برامج تدريب شاملة لتمكين الكوادر الموجودة من استخدام الأدوات والأساليب الرقابية الحديثة.
- في إطار التوصيات لرفع كفاءة القطاع والتأكد من تطبيق المعايير المستحدثة، فقد إتفق على تحديد ستة مشاريع للتطوير تشمل أهم الإدارات في قطاع الرقابة والإشراف. ولقد تحدد لكل مشروع فريق برئاسة مسئول من جانب البنك المركزي المصري وآخر من الجانب الأوروبي، وذلك للعمل معاً للاستفادة من أفضل الممارسات الدولية.
- ولقد وضعت أهداف واضحة وتواريخ محددة لتحقيق هذه الأهداف لكل مشروع من المشاريع الستة وذلك حتى نهاية البرنامج.
- تم خلال عام ٢٠٠٦ عقد ٢٢ دورة تدريبية (تضمنت ٢٠٨٣ يوماً تدريبياً) من قبل هيئات دولية، وبنوك مركزية، وبنوك عالمية، بالإضافة إلى إيفاد بعثات دراسية. وقد تم من خلال هذه الدورات والبعثات تدريب ٢٣٥ مفتشاً خلال العام المذكور.

٢/٢- إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية

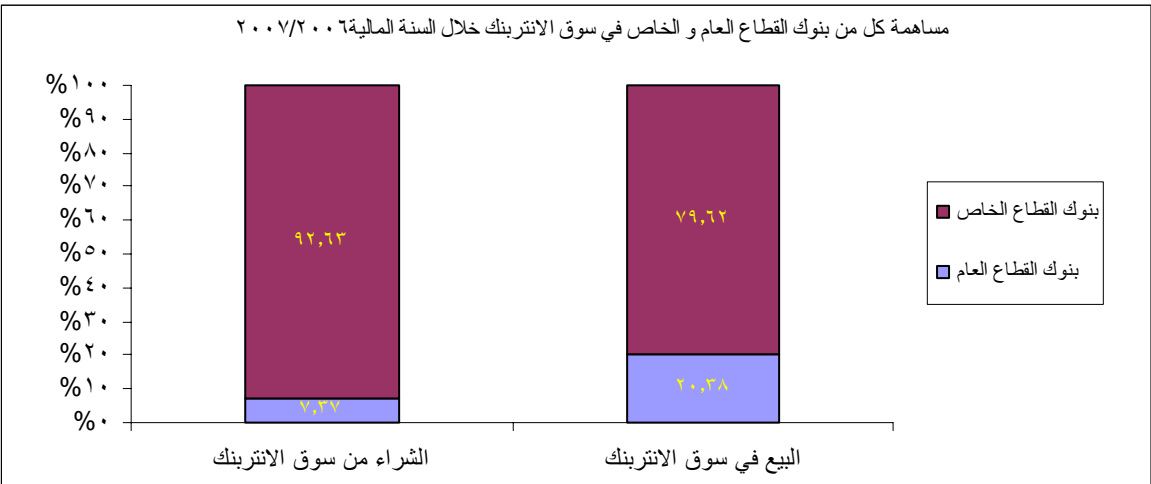
١/٧/٢- سوق الصرف الأجنبي والانتربنك الدولارى

حقق البنك المركزي المصري نتائج ايجابية ملموسة فى ادارة سوق الصرف الأجنبي وأرصدة الاحتياطيات الدولية أشادت بها معظم المؤسسات الدولية ورفعت على أثرها درجة تقييمها للاقتصاد المصرى. فقد تم القضاء على السوق الموازية، وارتفع سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى على مدار الثلاث سنوات السابقة، ليصل سعر الدولار فى السوق الى ٥,٧ جنيهاً فى نهاية يونيو ٢٠٠٧ بعد أن جاوز ٧,٠ جنيهاً فى نهاية عام ٢٠٠٣. وقد أدى ذلك الى تنازل الأفراد عن النقد الأجنبي بدرجة أكبر مقابل الجنيه المصرى مما انعكس على زيادة موارد سوق النقد الأجنبي، وتيسير تلبية احتياجات المتعاملين منه لتمويل وارداتهم، خاصة من السلع الاستثمارية والوسيلة التى ارتفعت قيمتها بشكل ملحوظ لتصل الى ما يمثل ٥٣,٨٪ من اجمالى الواردات السلعية خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وقد ساهم فى تحقيق تلك النتائج تطبيق سوق الانتربنك الدولارى مع نهاية عام ٢٠٠٤ فى إطار منظومة متسقة من السياسات الاقتصادية والمصرفية التى دعمت ثقة المستثمرين الأجانب فى الاقتصاد المصرى وشجعتهم على زيادة استثماراتهم فى مصر. وكان من أهم هذه النتائج، تراجع المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى فى سوق الانتربنك من ٦,٢١٣٧ جنيهاً عند بداية العمل بالسوق فى ٢٣/١٢/٢٠٠٤ الى ٥,٧٥٧٩ جنيهاً فى ٢٩/٦/٢٠٠٦، وإلى ٥,٦٩٦٨ جنيهاً فى ٢٨/٦/٢٠٠٧، أى بارتفاع فى قيمة الجنيه بمعدل ٩,١٪ منذ العمل بتلك السوق، وبمعدل ١,١٪ خلال سنة التقرير.



وقد بلغ حجم التعامل في السوق المذكورة ٤٦,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (مثلت مشتريات بنوك القطاع الخاص ٩٢,٦٪ منه، ومبيعاتها ٧٩,٦٪)، وذلك مقابل ٢٦,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة وبمعدل نمو بلغ ٧٨,٠٪، وليفصل اجمالي حجم التعامل بالسوق إلى ٨٢,٢ مليار دولار، وذلك منذ بداية عملها وحتى نهاية يونيو ٢٠٠٧.



وبالنسبة لأداء سوق الصرف الأجنبي خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، فقد حقق فائضا يفوق ضعف الفائض المحقق خلال السنة المالية السابقة، حيث بلغ ١٠,٨ مليار دولار خلال سنة التقرير، مقابل ٥,٠ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويعزى الفائض المحقق خلال السنة الى الزيادة الكبيرة في الموارد والتي بلغت ١٤,٤ مليار دولار (ساهم الجهاز المصرفي بنحو ٨٥,٥٪ من تلك الزيادة) وبما يغطي أكثر من مرة ونصف المرة الزيادة في الاستخدامات والتي بلغت ٨,٦ مليار دولار (تمثل الزيادة في استخدامات الجهاز المصرفي ٧٣,٢٪ منها).

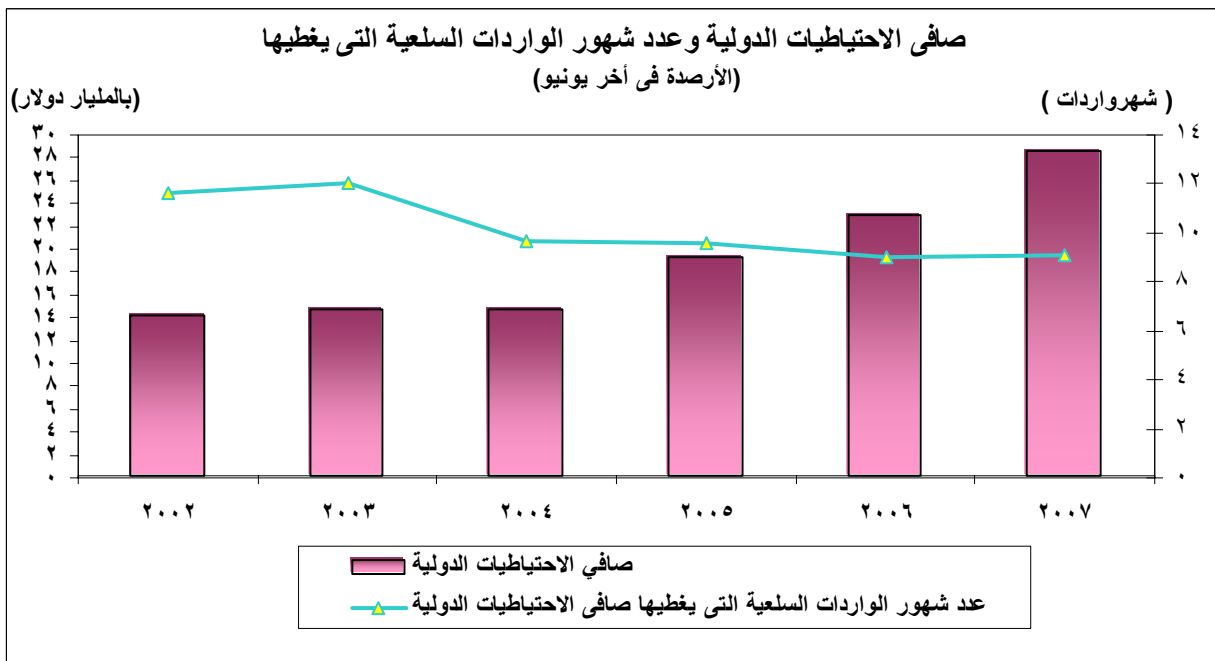
وتجدر الاشارة إلى أن الزيادة الكبيرة التي تحققت في موارد البنك المركزي خلال السنة جاءت نتيجة لإضافة جزء من بيع الرخصة الثالثة للمحمول بما قدره ١,٩ مليار دولار، وبيع ٨٠٪ من أسهم بنك الاسكندرية وقدرها ١,٦ مليار دولار، هذا الى جانب ١,٠ مليار دولار عائد استثمارات جزء من احتياطات النقد الأجنبي.

موارد واستخدامات سوق الصرف الأجنبي

خلال السنة المالية		(بالمليون دولار)
٢٠٠٦/ ٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	
٥٠٣٢	١٠٨٠٤	الفائض العجز (-)
٤٨٦٢	١٠٨٤٧	الجهاز المصرفي
١٧٠	٤٣ -	شركات الصرافة
٢٩٧٤٢	٤٤٠٩٨	الموارد
٢٦٨٥٢	٣٩١٢٤	الجهاز المصرفي
٢٨٩٠	٤٩٧٤	شركات الصرافة
٢٤٧١٠	٣٣٢٩٤	الاستخدامات
٢١٩٩٠	٢٨٢٧٧	الجهاز المصرفي
٢٧٢٠	٥٠١٧	شركات الصرافة

٢/٧/٢ – الاحتياطيات الدولية

استمر التحسن في صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي، حيث ارتفع بمقدار ٥,٦ مليار دولار بمعدل ٢٤,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ليصل الى ٢٨,٦ مليار دولار وبما يغطي نحو ٩,١ شهر واردات سلعية في نهاية يونيو ٢٠٠٧، وقد واصل ارتفاعه خلال فترة اعداد التقرير ليصل الى ٢٩,٩ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٧.

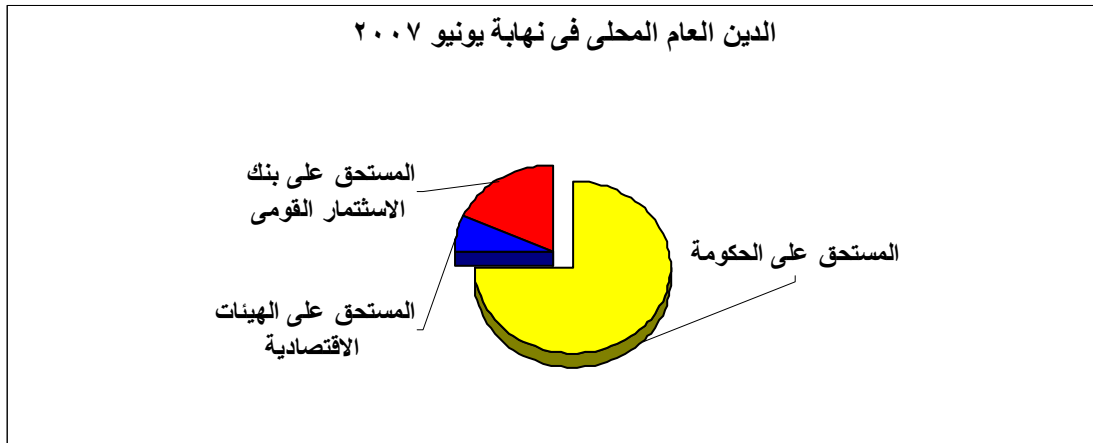


وفيما يتعلق بإدارة الاحتياطيات، تم خلال السنة المنتهية بنجاح من المرحلة الأولى من النظام الآلي الخاص بالربط بين الادارات الثلاث المنوط بها عملية الاستثمار. كما تم توسيع شبكة المراسلين بالخارج والاستثمار في أدوات وعمليات جديدة. ومن ناحية أخرى، استمر ايفاد العاملين في ادارة الاحتياطيات الى الخارج سواء لحضور دورات تدريبية متخصصة أو للحصول على دراسات عليا في هذا المجال، وذلك في اطار الارتقاء بمستوى العاملين.

٢/٨- الدين العام المحلي والخارجي

٢/٨/١- الدين العام المحلي

يتمثل الدين العام المحلي في الدين المستحق على كل من الحكومة، والهيئات العامة الاقتصادية، وبنك الاستثمار القومي. وقد استمر رصيد الدين العام المحلي في التصاعد مسجلاً زيادة قدرها ٤٣,٧ مليار جنيه بمعدل ٧,٤٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ليصل الى نحو ٦٣٧,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧ أو ما نسبته ٨٧,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وهو ما يعكس المستوى المرتفع لتلك النسبة والتي من المنتظر انخفاضها مع تراجع نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي. وقد مثل الدين المحلي على الحكومة ٧٥,٠٪ من الاجمالي، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية ٧,٠٪، وصافي مديونية بنك الاستثمار القومي ١٨,٠٪.



٢/٨/١- الدين المحلي المستحق على الحكومة

بلغ اجمالي رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة ٤٧٨,٢ مليار جنيه بزيادة قدرها ٩٠,٥ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٣٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وجاءت الزيادة محصلة لارتفاع أرصدة السندات والأذون الصادرة على الخزانة العامة بمقدار ٢١٢,٩ مليار جنيه، وتراجع المركز الدائن لصافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي بنحو ١٥,٧ مليار جنيه (لزيادة قروضها بنحو ١٨,٥ مليار جنيه بما يفوق الزيادة في ودائعها البالغة نحو ٢,٨ مليار جنيه)، واستحداث بند جديد يمثل مقابل ودائع صندوق التأمين والمعاشات لدى الخزانة العامة قدره ٤,٥ مليار جنيه هذا من ناحية، وانخفاض مديونية بنك الاستثمار القومي للصندوقين بنحو ١٤٢,٦ مليار جنيه (نتيجة لتصفية مديونية الحكومة للبنك المذكور لتصبح صفراً) من ناحية أخرى. وقد تم نقل التزامات البنك المذكور لصندوق التأمين والمعاشات إلى الحكومة في حدود رصيد مديونية الحكومة للبنك حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠ واستحدث بند جديد باسم سندات لصالح هذين الصندوقين اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١.

- وجاءت الزيادة في رصيد السندات بما قيمته ١٩٧,٤ مليار جنيه خلال السنة كمحصلة لما يلي:-
- إصدار سدين لصالح صندوق التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار القومي إلى الخزانة بنحو ١٩٧,٧ مليار جنيه في ٢٠٠٦/٧/١، وكذا إصدار سند آخر لصندوق التأمينات قيمته ٠,١ مليار جنيه في ٢٠٠٧/٦/٣٠.

- إصدار سند على الخزانة العامة لصالح البنك المركزي قيمته ٣,٠ مليار جنيه بدون عائد لمدة عشر سنوات في ٢٠٠٧/٦/٣٠ ، يمثل جزءاً من الأرصدة المدينة الخاصة بفروق تقييم أقساط القروض المعاد جدولتها التي تم سدادها بالفعل للخارج حتى ٢٠٠٤/٦/٣٠ .
- إصدار سند على الخزانة المصرية في ٢٠٠٧/٥/٢٩ قيمته ٢,٠ مليار جنيه لمدة سبع سنوات وبعاثد ٩,٤٥٪ .
- زيادة قيمة سدين سبق إصدارهما على الخزانة المصرية في سبتمبر ٢٠٠٥ ، ويناير ٢٠٠٧ بما قيمته ٢ مليار جنيه لكل منهما لتبلغ قيمة كل سند ٦,٠ مليار جنيه وبنفس شروط إصداره.
- حلول أجل استحقاق سدين على الخزانة المصرية ، الأول قيمته ٤,٠ مليار جنيه استحق في ٢٠٠٧/١/١ ، والثاني ٣,٠ مليار جنيه استحق في ٢٠٠٧/٥/٣ .
- حلول أجل استحقاق سندات ١٩٨٧/٨٦ لسداد العجز النقدي بنحو ١,٠ مليار جنيه تستحق في ٢٠٠٧/٦/٣٠ .
- استهلاك جزء من سندات أخرى بنحو ١,٤ مليار جنيه ، منها ١,٢ مليار جنيه نتيجة لاستحقاق الشريحة الأولى من رصيد السندات السيادية الدولارية في حياة المؤسسات المالية المقيمة في مصر وذلك في يوليو ٢٠٠٦ .

الدين المحلي للحكومة

(القيمة بالمليار جنيه)

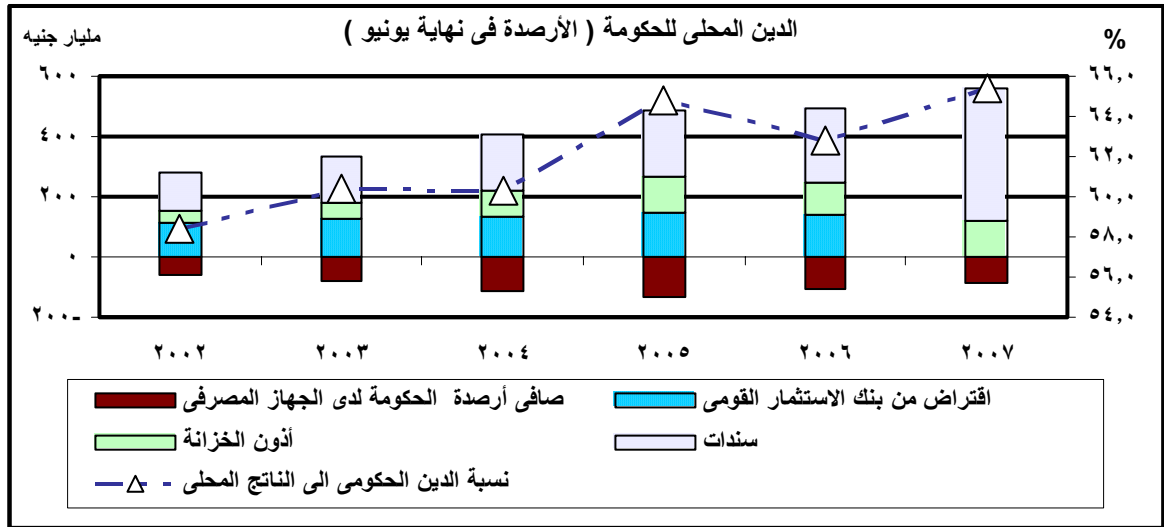
الأرصدة في نهاية يونيو	٢٠٠٦		٢٠٠٧		التغير (-)+
	قيمة	٪	قيمة	٪	
الدين المحلي الحكومي	٣٨٧,٧	١٠٠,٠	٤٧٨,٢	١٠٠,٠	٩٠,٥
- الأرصدة من السندات والأذون	٣٥٠,٠	٩٠,٢	٥٦٢,٩	١١٧,٧	٢١٢,٩
. صكوك وسندات*	٢٤٦,٨	٦٣,٦	٤٤٤,٢	٩٢,٩	١٩٧,٤
منها : المتداول بالبورصات	٦٣,٢	١٦,٣	٦١,٠	١٢,٨	(٢,٢)
. أذون على الخزانة العامة	١٠٣,٢	٢٦,٦	١١٨,٧	٢٤,٨	١٥,٥
- صافي أرصدة حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفي	١٠٤,٩ -	٢٧,٠ -	٨٩,٢ -	١٨,٧ -	١٥,٧
. التسهيلات الائتمانية	٥,١	١,٣	٢٣,٦	٤,٩	١٨,٥
. الودائع	١١٠,٠ -	٢٨,٣ -	١١٢,٨ -	٢٣,٦ -	(٢,٨)
- مقابل ودائع التأمينات لدى الخزانة	٠	٠,٠	٤,٥	١,٠	٤,٥
- اقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومي	١٤٢,٦	٣٦,٨	٠,٠		(١٤٢,٦)
الدين المحلي للحكومة/الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٦٢,٨		٦٥,٤		

المصدر: وزارة المالية ، البنك المركزي المصري، وبنك الاستثمار القومي

النسب محسوبة على القيم بالمليون جنيه .

* تشمل السندات على الخزانة العامة، وسندات الإسكان ، والسندات الصادرة بالعملات الأجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية، ونسبة ٥٪ المجنبية من أرباح الشركات الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لشراء سندات حكومية، وحيازة المؤسسات المالية المقيمة في مصر (الجهاز المصرفي وقطاع التأمين) من السندات السيادية الدولارية المتداولة بالبورصات العالمية.

أما بالنسبة لاجمالي رصيد الأذون على الخزانة في نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، فقد زاد بنحو ١٥,٥ مليار جنيه . وتركز الجزء الأكبر من تلك الزيادة (نحو ٦٤,٣٪) في اكتتابات البنوك في هذه الأذون، تليها اكتتابات الأجانب (٢٧,٥٪) ، وصناديق الاستثمار (٥,٤٪) ، ثم شركات وصناديق التأمين (٢,٢٪) ، وجهات أخرى (٠,٦٪).



٢/١/٨/٢ – الدين المستحق على الهيئات العامة الاقتصادية

انخفض اجمالي رصيد مديونية الهيئات العامة الاقتصادية بنحو ٢,٩ مليار جنيه خلال سنة التقرير ليصل إلى ٤٤,٥ مليار جنيه. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتحسن المركز الدائن لصافي أرصدة حسابات تلك الهيئات لدى الجهاز المصرفي بنحو ٤,٤ مليار جنيه (لزيادة ودائعها بمقدار ٩,٨ مليار جنيه بما يفوق الزيادة في قروضها التي بلغت ٥,٤ مليار جنيه) من ناحية ، وزيادة اقتراض تلك الهيئات من بنك الاستثمار القومي بمقدار ١,٥ مليار جنيه من ناحية أخرى .

مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

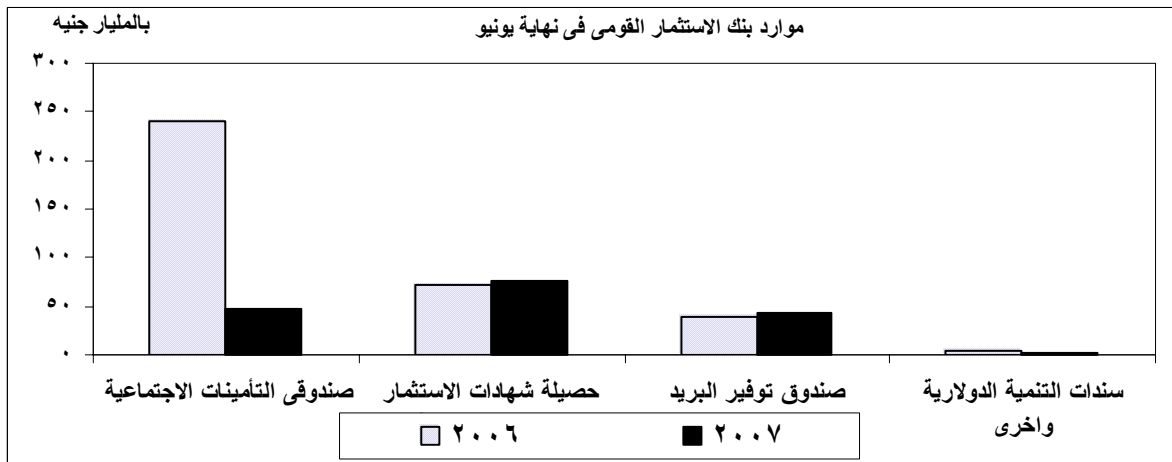
(القيمة بالمليار جنيه)

التغير + (-)	٢٠٠٧		٢٠٠٦		الأرصدة في نهاية يونيو
	قيمة	%	قيمة	%	
(٢,٩)	٤٤,٥	١٠٠,٠	٤٧,٤	١٠٠,٠	اجمالي المديونية
(٤,٤)	٧,٢ -	١٦,١ -	٢,٨ -	٥,٩ -	- صافي أرصدة حسابات الهيئات العامة الاقتصادية لدى الجهاز المصرفي
٥,٤	٢٨,٨	٦٤,٨	٢٣,٤	٤٩,٤	. التسهيلات الائتمانية . الودائع
(٩,٨)	٣٦,٠ -	٨٠,٩ -	٢٦,٢ -	٥٥,٢ -	- اقتراض الهيئات العامة الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي
١,٥	٥١,٧	١١٦,١	٥٠,٢	١٠٥,٩	اجمالي المديونية/الناتج المحلي الاجمالي (%)
	٦,١		٧,٧		

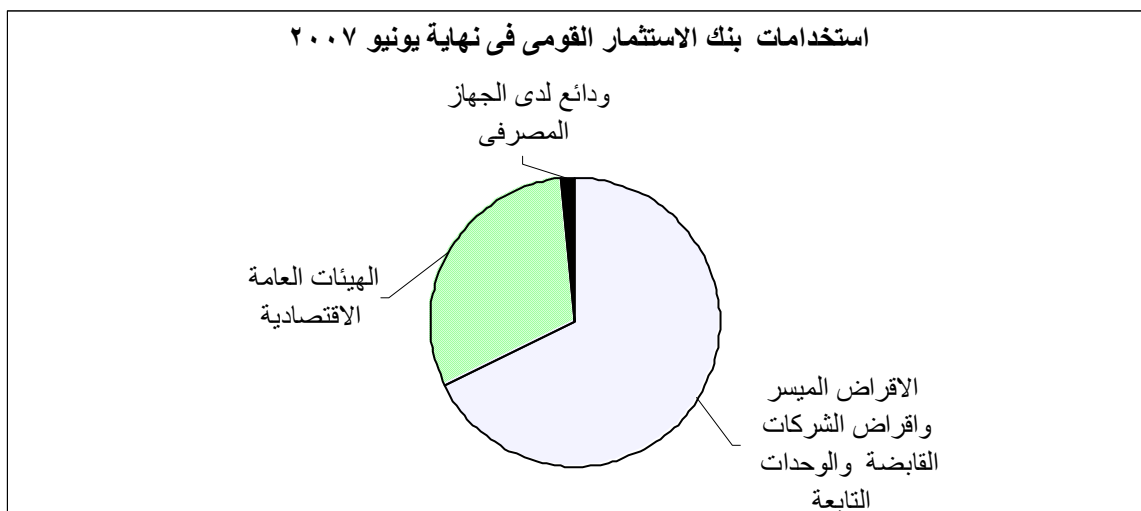
المصدر: نفس المصدر السابق .

٣/١/٨/٢ - الدين المستحق على بنك الاستثمار القومي

تراجع رصيد موارد بنك الاستثمار القومي بنحو ١٨٥,٨ مليار جنيه خلال سنة التقرير ليبلغ ١٦٩,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الفوائض المحولة إليه من صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالحكومة والعاملين بقطاعي الأعمال العام والخاص بمقدار ١٩٣,٤ مليار جنيه، وذلك نتيجة لتصفية مديونية الحكومة تجاه بنك الاستثمار القومي اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ كما سلفت الإشارة. هذا بالإضافة إلى تراجع الموارد المحولة من صناديق التأمين الخاصة والشهادات الادخارية وودائع الهيئات المختلفة بنحو ١,٥ مليار جنيه، ومن حصيلة سندات التنمية الدوائية بنحو ٠,٣ مليار جنيه. وقد حد من هذا التراجع، ارتفاع ودائع صندوق توفير البريد بنحو ٤,٤ مليار جنيه، وحصيلة شهادات الاستثمار والفوائد المتراكمة على المجموعة (أ) بنحو ٥,٠ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى أن العائد على هذه الشهادات ارتفع بواقع ٠,٥٪ ليبلغ ٩,٥٪، و ١٠,٠٪ لشهادات المجموعة (ب) اعتباراً من ٢٠٠٧/٢/١ (قرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٧).

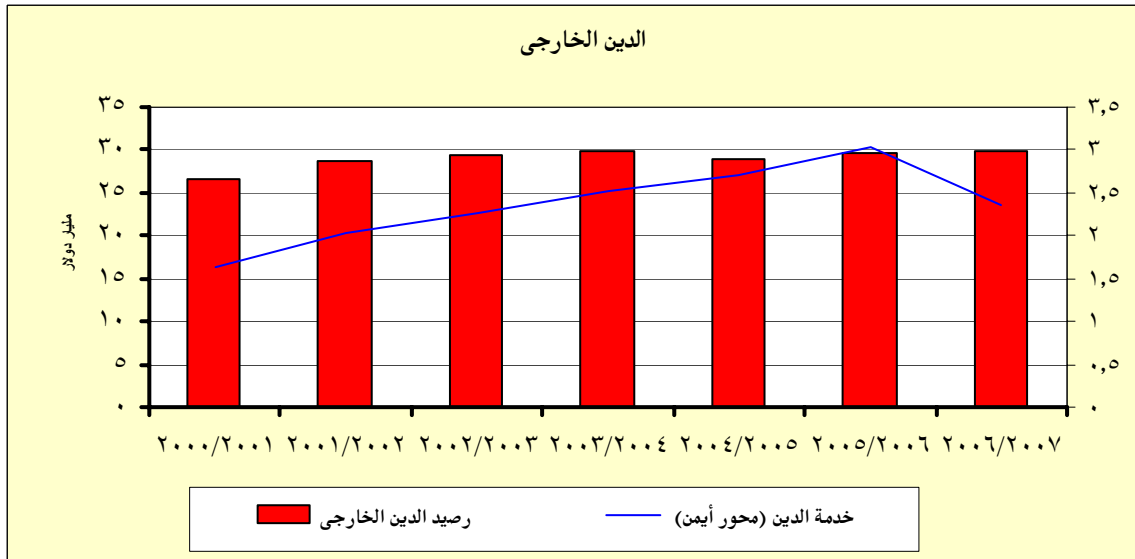


وقد استخدم البنك ما قيمته ٥١,٧ مليار جنيه (نحو ٣٠,٦٪ من اجمالى موارده) في تمويل استثمارات الهيئات العامة الاقتصادية، ونحو ١١٤,٥ مليار جنيه (نحو ٦٧,٧٪ من اجمالى موارده) في مجالات أخرى يتمثل أهمها في الإقراض الميسر لمشروعات الإسكان الشعبى، وإقراض الشركات القابضة والوحدات التابعة لها.

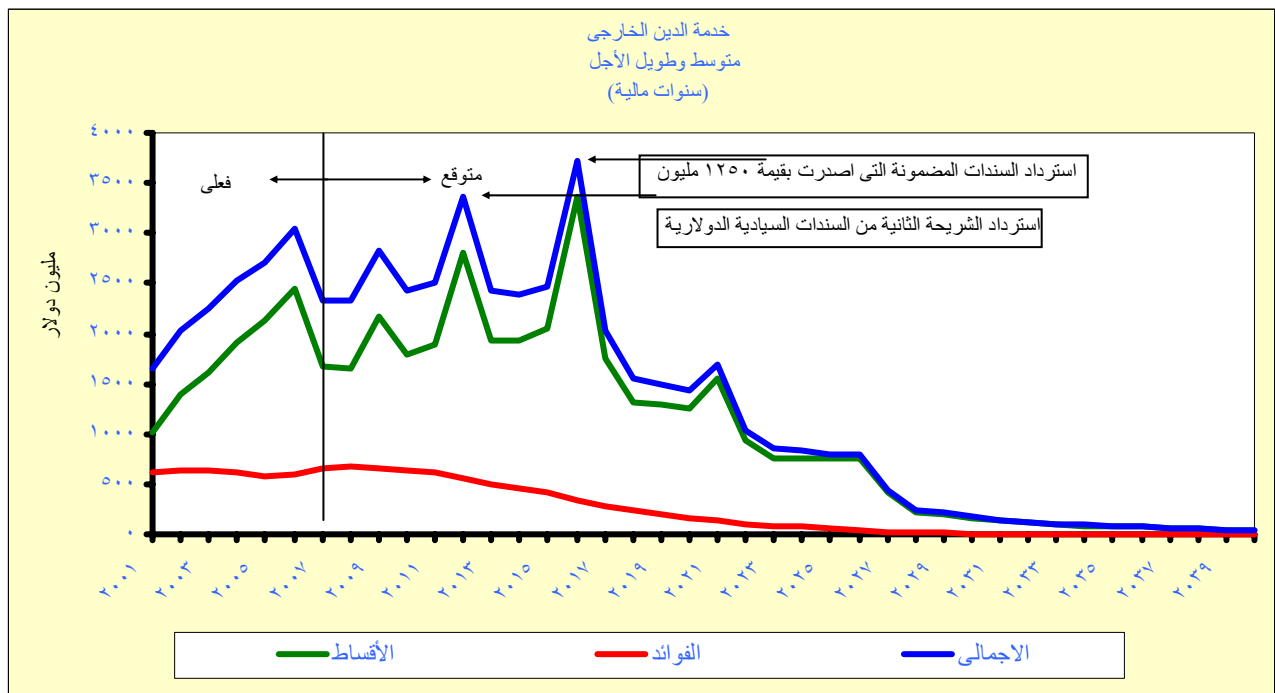


٢/٨/٢- الدين الخارجي

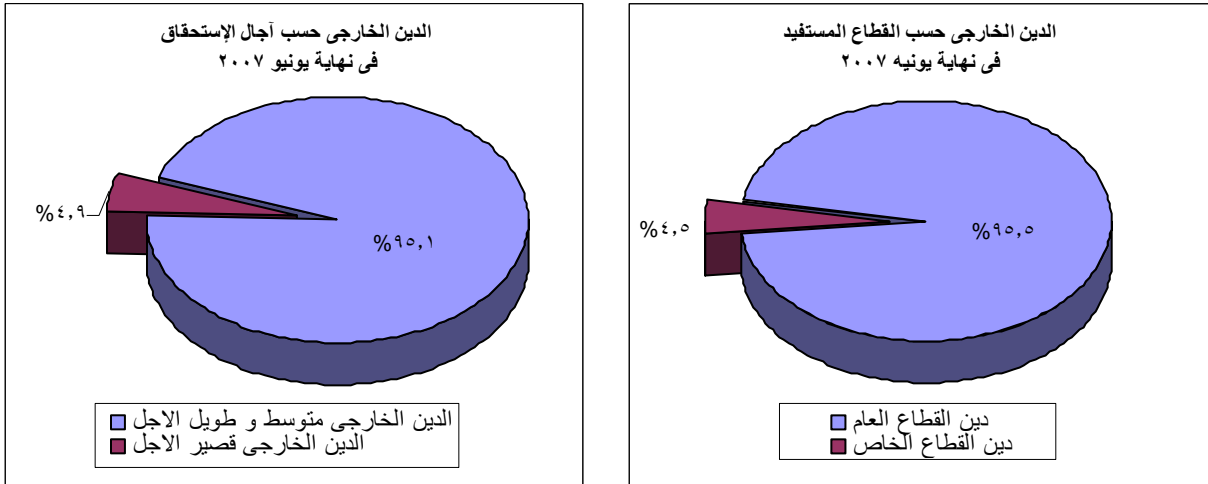
ارتفع رصيد الدين الخارجي القائم (العام والخاص) وبكافة آجاله مقوماً بالدولار الأمريكي بنحو ٠,٣ مليار دولار حيث بلغ ٢٩,٩ مليار دولار ،مقارنة برصيده في نهاية يونيو ٢٠٠٦ ، ويعزى هذا الارتفاع من ناحية الى زيادة أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي الأمر الذى أدى الى زيادة رصيد الدين بنحو ٠,٦ مليار دولار ، ومن ناحية أخرى الى تحقق صافى سداد من القروض والتسهيلات بلغ ٠,٣ مليار دولار (نتيجة لسداد أقساط بنحو ٢,٧ مليار دولار، واستخدامات بنحو ٢,٤ مليار دولار).



وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي ، فقد انخفضت جملة مدفوعات خدمة الدين بمقدار ٠,٧ مليار دولار لتصل إلى نحو ٢,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنة بالسنة المالية السابقة . ويرجع هذا إلى انخفاض المسدد من الأقساط بمقدار ٠,٨ مليار دولار ليصل إلى ١,٧ مليار دولار، وارتفاع العوائد المدفوعة بنحو ٠,١ مليار دولار لتصل إلى نحو ٠,٦ مليار دولار .



بلغت المديونية الخارجية للقطاع العام نحو ٢٨,٦ مليار دولار بنسبة ٩٥,٥٪ من اجمالي الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠٠٧.



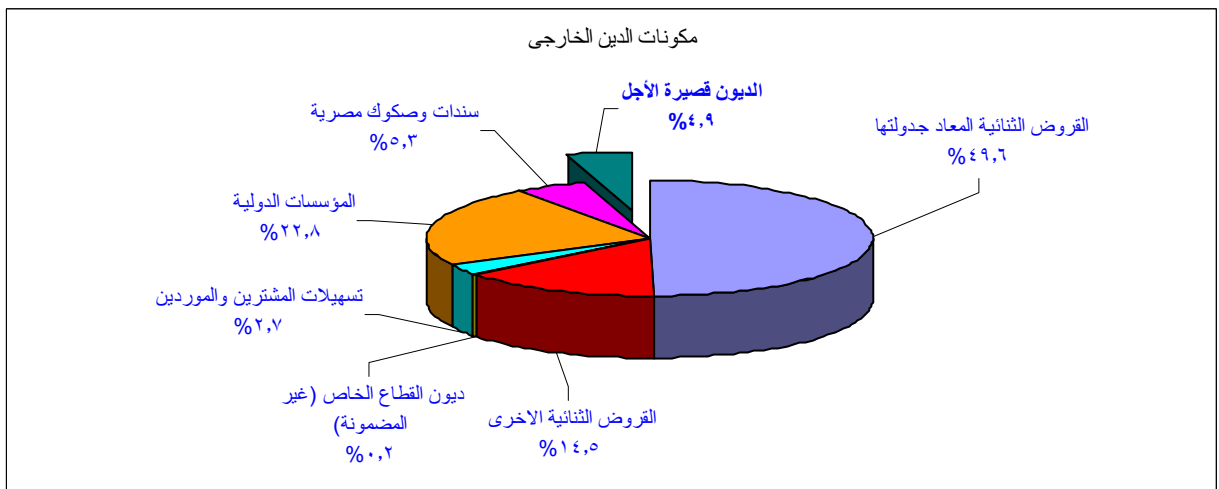
ونورد فيما يلي توزيع الدين الخارجي حسب:

- ١- آجال الاستحقاق.
- ٢- القطاعات المديونة.
- ٣- أهم الدول والجهات الدائنة.
- ٤- أهم العملات

١- الدين الخارجي حسب آجال الاستحقاق:

يشير توزيع الدين الخارجي حسب آجال الاستحقاق إلى أن المديونية الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل بلغت نحو ٢٨,٤ مليار دولار بنسبة ٩٥,١٪ من اجمالي الدين في نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، تتضمن ديونا تستحق للدول الأعضاء في نادى باريس من القروض الثنائية (سواء المعاد أو غير المعاد جدولتها) وتسهيلات الموردين والمشتريين تبلغ نحو ١٩,٣ مليار دولار أو ما يمثل ٦٤,٤٪ من الإجمالي ، أما المستحق للدول غير الأعضاء في نادى باريس فقد بلغ ٠,٧ مليار دولار بنسبة ٢,٤٪ .

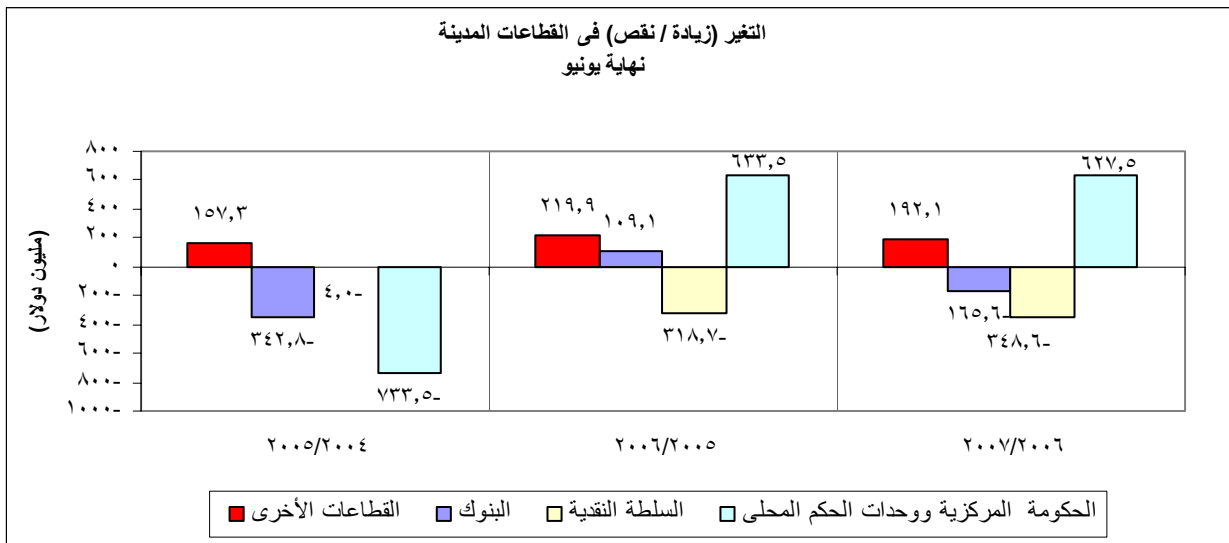
بلغت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية نحو ٦,٨ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، بما يمثل ٢٢,٨٪ من الإجمالي (يستحق ٩٤,٩٪ منها على القطاع العام). وبلغ رصيد السندات والصكوك المصرية (حيازة غير المقيمين منها) نحو ١,٦ مليار دولار بما يمثل ٥,٣٪ من إجمالي الدين الخارجي (منها ١,٣ مليار دولار أوراق حكومية مضمونة ، بالإضافة إلى السندات السيادية الدولارية التي بلغت ٠,٣ مليار دولار) ، وبلغت ديون القطاع الخاص غير المضمونة ٠,١ مليار دولار بنسبة ٠,٢٪ من الإجمالي في نهاية يونيو ٢٠٠٧.



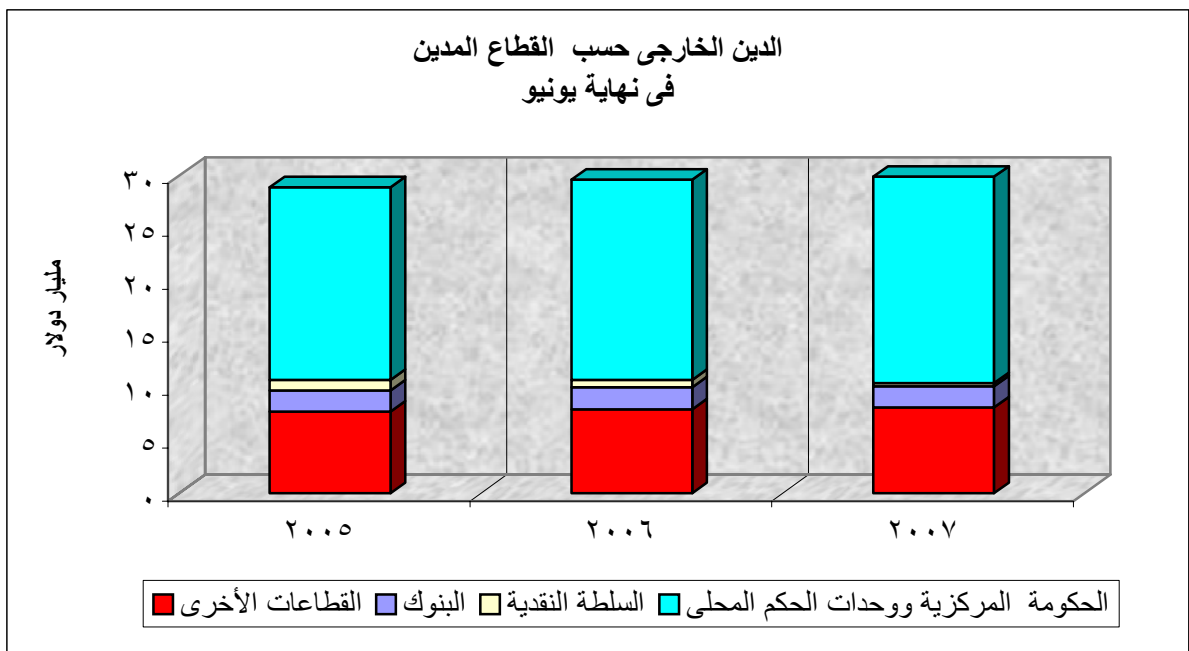
أما رصيد الديون قصيرة الأجل فقد بلغ ١,٥ مليار دولار بنسبة ٤,٩٪ (يستحق ٦١,١٪ منه على القطاع الخاص).

١- الدين الخارجي حسب القطاعات المدينة:

يظهر توزيع الدين الخارجي وفقا للقطاعات المدينة في نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، أن رصيد الدين الخارجي المستحق على الحكومة المركزية قد ارتفع بنحو ٠,٦ مليار دولار ليصل إلى ١٩,٥ مليار دولار، كما ارتفع رصيد الدين المستحق على القطاعات الأخرى بما قدره ٠,٢ مليار دولار ليصل إلى ٨,١ مليار دولار، هذا بينما انخفض رصيد مديونية كل من البنك المركزي بما قدره ٠,٣ مليار دولار ليصل إلى ٠,٣ مليار دولار ، والبنوك بما قدره ٠,٢ مليار دولار ليصل إلى ٢,٠ مليار دولار.



هذا ولم تؤثر تلك التطورات في تغيير هيكل الدين الخارجي وفقاً للجهات المدينة ، حيث ظلت ديون الحكومة المركزية تمثل القدر الأكبر بما نسبته ٦٥,١٪ ، تليها ديون القطاعات الأخرى بما نسبته ٢٧,٣٪ ، ثم البنوك بنسبة ٦,٥٪ ، فالبنك المركزي بنسبة ١,١٪ ، وذلك من إجمالي رصيد الدين الخارجي.



٢- الدين الخارجي حسب الدول والجهات الدائنة

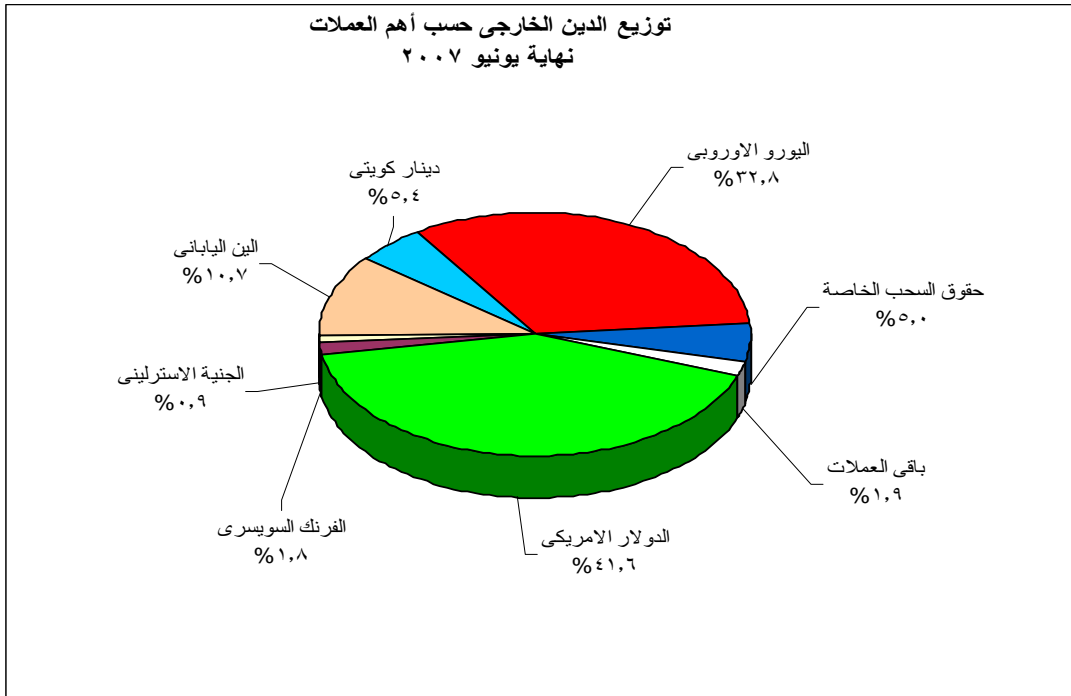
ويشير توزيع الدين الخارجي وفقا للدول والجهات الدائنة إلى أن الدين المستحق لدول الاتحاد الأوروبي بلغ ما نسبته ٤٠,٢٪ من إجمالي الدين الخارجى ويأتى فى مقدمة تلك الدول فرنسا (١٥,٣٪) وألمانيا (١٢,١٪) فى حين بلغ المستحق للولايات المتحدة الأمريكية واليابان ما نسبته ١٣,٦٪، ١٠,٧٪ على الترتيب، أما الدول العربية مجتمعة فبلغ المستحق لها ٣,٢٪ ، فى حين بلغ المستحق للمؤسسات الدولية والإقليمية ما نسبته ٢٢,٨٪ تمثل أهمها فى بنك الاستثمار الأوروبى بما نسبته ٥,٨٪.

الدين الخارجي حسب الدول والجهات الدائنة

يونيو ٢٠٠٧		يونيو ٢٠٠٦		فى نهاية
الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	
١٠٠,٠	٢٩٨٩٨,٠	١٠٠,٠	٢٩٥٩٢,٦	إجمالي الدين الخارجي
١٣,٦	٤٠٦٥,١	١٤,٦	٤٣١٨,٦	الولايات المتحدة الأمريكية
١٠,٧	٣٢٠٧,٠	١٢,١	٣٥٨٧,٩	اليابان
٤٠,٢	١٢٠٠٨,٩	٤٠,٤	١١٩٨١,٨	إجمالي دول الاتحاد الأوروبي
١٥,٣	٤٥٧٤,٤	١٥,٧	٤٦٣٥,٣	فرنسا
١٢,١	٣٥٩٩,٣	١١,٢	٣٣٢٣,٥	ألمانيا
٢,٨	٨٢٩,٧	٢,٨	٨٣١,٨	أسبانيا
٢,٣	٦٩٧,٧	٢,٦	٧٦١,٠	إيطاليا
٣,٩	١١٦٢,٦	٤,٨	١٤١٧,٦	المملكة المتحدة
١,٨	٥٤٤,٧	١,٨	٥٣٨,٥	النمسا
٢,٠	٦٠٠,٥	١,٥	٤٧٤,١	أخرى
٣,٢	٩٨٨,٣	٣,٧	١٠٩٧,٥	إجمالي الدول العربية
١,٨	٥٤٢,٢	١,٨	٥٣٥,٥	الكويت
٠,٤	١١٦,٨	٠,٦	١٨٧,٠	السعودية
٠,٣	٩١,٢	٠,٣	٩٦,٠	الإمارات
٠,١	١٥,٦	٠,٠	٨,٦	البحرين
٠,٦	٢٢٢,٥	١,٠	٢٧٠,٤	أخرى
٢٢,٨	٦٨١٥,٢	١٧,٦	٥٢٠٥,٠	إجمالي المؤسسات الدولية و الإقليمية
٥,٠	١٤٨٤,٤	٤,٥	١٣٤٠,٠	هيئة التنمية الدولية
٣,٧	١٠٩٤,٣	٣,٢	٩٦١,٨	الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادى والاجتماعى
٥,٨	١٧٣٣,٧	٥,٤	١٥٩١,٠	بنك الاستثمار الأوروبي
٣,٤	١٠٠٧,٤	١,٢	٣٥٣,٩	البنك الدولي
١,١	٣١٥,٧	١,٢	٣٦٤,٤	صندوق النقد العربي
٣,٢	٩٦٣,٨	١,٥	٤٣٤,٥	صندوق وبنك التنمية الأفريقيين
٠,٢	٧٠,٤	٠,٢	٥٣,٠	البنك الإسلامي للتنمية بجدة
٠,٥	١٤٥,٥	٠,٤	١٠٦,٤	مؤسسات أخرى
٥,٣	١٥٧٠,٣	٦,٣	١٨٦١,٩	سندات وصكوك مصرية
٤,٢	١٢٤٣,٢	٥,٣	١٥٣٩,٩	دول أخرى

٣- الدين الخارجى حسب العملات:

ويعكس توزيع الدين الخارجى حسب العملات الرئيسية المكونة للدين الخارجى (الدولار الأمريكى - الين اليابانى - اليورو) استحواذ الدولار الأمريكى على النصيب الأكبر من إجمالي المديونية الخارجية بأهمية نسبية ٤١,٦٪ ، نظرا لوجود التزامات قائمة بالدولار الأمريكى تستحق لدول دائنة بخلاف أمريكا ، يليه اليورو بما نسبته ٣٢,٨٪ ، فالين اليابانى بنسبة ١٠,٧٪ ، ثم الدينار الكويتى بنسبة ٥,٤٪.



- الارتباطات الجديدة على القروض والتسهيلات :

بلغت الارتباطات الجديدة على القروض والتسهيلات ما قيمته ٢,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وتركز الجانب الأهم من هذه الارتباطات على القروض والتسهيلات من المؤسسات الدولية والإقليمية، إذ بلغت ١,٩ مليار دولار بنسبة ٧٣,٨٪ من الإجمالي (معظمها من البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، بنك التنمية الأفريقى ، بنك الاستثمار الأوروبى). وبلغت الارتباطات على القروض والتسهيلات من القروض الثنائية ٠,٤ مليار دولار بنسبة ١٧,١٪ ، وبلغت الارتباطات على تسهيلات الموردين والمشتريين متوسطة وطويلة الأجل نحو ٠,٢ مليار دولار بما نسبته ٩,٠٪ من اجمالى الارتباطات الجديدة.

- أهم مؤشرات الدين الخارجى :

يتضح من الجدول التالى أن أهم مؤشرات الدين الخارجى تحسناً للسنة الثالثة على التوالى خلال العام المالى المنتهى فى يونيو ٢٠٠٧ ، حيث تراجع نسبة رصيد الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى ، وكذلك أدى نمو حصيلة الصادرات من السلع والخدمات بمعدل ١٩,٤٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ الى تحسن نسبة خدمة الدين الى كل من الحصيلة الجارية (بما فيها التحويلات) والى الصادرات من السلع والخدمات .

بالرغم من زيادة رصيد الدين الخارجى الا ان نصيب الفرد من الدين الخارجى قد انخفض بمقدار طفيف ليصل الى ٣٩٨,٥ دولار (نتيجة لزيادة عدد السكان) فى نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، مقابل ٤٠١,٧ دولار فى نهاية يونيو ٢٠٠٦.

أهم مؤشرات الدين الخارجى

السنة المالية			
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
٢٣,٣	٢٧,٦	٣١,١	رصيد الدين / الناتج المحلى الإجمالي
٧٠,٥	٨٢,٤	١٠٠,٣	رصيد الدين / الصادرات من السلع والخدمات
٥,٥	٨,٥	٩,٤	خدمة الدين / الصادرات من السلع والخدمات
٤,٧	٧,٣	٧,٩	خدمة الدين / الحصيلة الجارية والتحويلات
١,٥	١,٦	٢,٠	العوائد / الصادرات من السلع والخدمات
١,٣	١,٤	١,٧	العوائد / الحصيلة الجارية والتحويلات
٤,٨	٥,٥	٦,٤	الدين قصير الأجل / اجمالي الدين الخارجى
٥,١	٧,١	٩,٦	الدين قصير الأجل / صافى الاحتياطيات الدولية
٣٩٨,٥	٤٠١,٧	٤٠٢,٦	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجى(دولار)

ويتضح من الجدول التالي أيضا انخفاض نسبة مدفوعات أعباء خدمة الدين فى مصر بالمقارنة بمستواها لدى البلدان النامية مجتمعة.

نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات
فى مصر مقارنة بمجموعة البلدان النامية

%						خلال السنة الميلادية
٢٠٠٦			٢٠٠٥			
الاجمالى	الأقساط	الفوائد	الاجمالى	الأقساط	الفوائد	
١٣,٨	٩,٤	٤,٤	١٤,٩	١٠,٥	٤,٤	البلدان النامية
١٢,٥	٩,٥	٣,٠	١١,٠	٧,٨	٣,٢	أفريقيا
٦,٦	٤,٤	٢,٢	٧,٤	٥,٢	٢,٢	آسيا (النامية)
٦,٣	٤,٤	١,٩	٥,٢	٣,٤	١,٨	الشرق الأوسط
٦,٧	٥,١	١,٦	٩,٦	٧,٩	١,٧	مصر *

المصدر : أفاق الاقتصاد العالمى – أبريل ٢٠٠٧ الملحق الاحصائى

* وفقا لبيانات ميزان المدفوعات خلال السنتين الميلاديتين ٢٠٠٥و٢٠٠٦

٩/٢ - نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات

- تم بالتعاون مع هيئة السويقت العالمية تنفيذ مشروع يستهدف تحقيق السرية التامة فى نقل الرسائل الخاصة بالتحويلات والمعاملات المالية.
- بالنسبة لنظم التسوية المؤجلة والمتعلقة بالمدفوعات صغيرة القيمة، والتي تتم من خلال غرفة المقاصة الالكترونية بالقاهرة التي تم تطويرها فى الفترة السابقة، فقد تم إعداد لائحة جديدة لها بما يتناسب مع ذلك التطوير وتم مراجعتها من الناحية القانونية، وجارى اعتمادها من الإدارة العليا للبنك. كما تم استخدام نظام المقاصة الالكترونية فى تسوية شيكات التمويل من خلال ربط النظام الخاص بها بنظام المقاصة الالكترونية لتحقيق الاستفادة من مزايا النظام.
- جارى إعداد دراسة تتضمن كيفية تسوية عمليات التحويلات بالعملات الأجنبية بين البنوك المحلية باستخدام خدمة Fin Copy بما يعود بالنفع على تلك البنوك من خلال خفض تكلفة هذه التحويلات بالإضافة لتسويتها لحظياً. وجارى أيضا إعداد دراسة لتسوية الشيكات بالعملات الأجنبية من خلال البنك المركزي المصري عن طريق غرفة المقاصة الالكترونية الحالية.
- تم بالتعاون مع صندوق النقد العربى إعداد ونشر الكتاب الأبيض (WHITE BOOK) الخاص بجمهورية مصر العربية، والذي يحتوى على جميع المعلومات الخاصة بالمدفوعات. كذلك تم اعداد ونشر ملخص مصطلحات نظم الدفع باللغة العربية.

فى اطار تكنولوجيا المعلومات

- تم الانتهاء من إعداد موقع الكترونى جديد للبنك على شبكة الانترنت، وتم تجميع البيانات التى سيتم نشرها من الإدارات المختلفة، وجارى العمل على اتاحته على شبكة المعلومات الدولية بعد إجراء التشغيل التجريبى له.
- متابعة عمليات الانتهاء من تنفيذ المبنى الجديد، وتم بالفعل نقل إدارات البنك من المباني المختلفة الى المبنى الجديد دون التأثير على أعمال تلك الإدارات خلال فترة النقل. كما تتم متابعة إنشاء الفروع الجديدة للبنك بطنطا وأسيوط.
- جارى تنفيذ نظام لإدارة الموارد البشرية (HRMS) للمساعدة فى رفع كفاءة أداء العاملين بالبنك، وكذلك إمكانية التقييم الجيد للأداء.
- التنسيق مع وزارة المالية فى تنفيذ مشروع يتعلق بالمتحصلات الحكومية، حيث تم بالفعل ميكنة عمليات المتحصلات لتتم تسويتها مع البنوك التى تنوب عن البنك المركزى بالمحافظات لصالح وزارة المالية خلال يومين فقط بدلا من شهر تقريبا فى النظام اليدوى. وقد تم التشغيل الفعلى للنظام بما يزيد من سيولة الحسابات الحكومية.

١/٩/٢ - خدمة التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت ونشاط غرف المقاصة

تظهر بيانات التحويلات المصرفية المحلية (Fin-Copy) - باستخدام نظام السويفت- ارتفاع عدد الرسائل المنفذة بالجنيه المصري لتبلغ ٥٢٥,٢ ألف عملية بقيمة قدرها ٢٢٨٠,٢ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقابل ٤٠٤,٨ ألف عملية بقيمة قدرها ١٦٥٨,٨ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة.

خدمة التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالعملة المحلية

خلال السنة المالية	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون جنيه)	التغير خلال الفترة العدد القيمة
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٥٨٥٠١	٩٧٠٦١٧	٤١٥٦٧ (٢٧٥٨٨)
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٣٢٦٣٤١	١٢٤٦٠٢٣	٦٧٨٤٠ ٢٧٥٤٠٦
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٤٠٤٧٧٦	١٦٥٨٧٩٤	٧٨٤٣٥ ٤١٢٧٧١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٥٢٥٢٣٦	٢٢٨٠١٩٨	١٢٠٤٦٠ ٦٢١٤٠٤

وبالنسبة لعمليات الانترنت بالدولار الأمريكي وفقا لنظام (Fin-Copy) - والذي بدأ تطبيقه في سبتمبر ٢٠٠٤ - فقد بلغ عدد العمليات المنفذة ١٢,١ ألف عملية بقيمة قدرها ٧٩,٠ مليار دولار خلال سنة التقرير مقابل ١١,٠ ألف عملية بقيمة قدرها ٣٩,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة.

خدمة التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالدولار الأمريكي

خلال السنة المالية	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون دولار)	التغير خلال الفترة العدد القيمة
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٠٦٠٤	١١٩٣٣	- -
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١١٠٤٩	٣٩٧٧٣	٤٤٥ ٢٧٨٤٠
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٢٠٧٠	٧٨٩٩٧	١٠٢١ ٣٩٢٢٤

وفيما يتعلق بإحصاءات غرفة المقاصة الالكترونية بالبنك المركزي المصري ، فقد ارتفع عدد الأوراق المتبادلة ليلبلغ ١٠,٥ مليون ورقة بقيمة اجمالية ٣٥٦,٩ مليار جنيه خلال سنة التقرير مقابل ٩,٥ مليون ورقة بقيمة اجمالية ٢٨٨,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. وقد ترتب على ذلك ارتفاع متوسط قيمة الورقة إلى ٣٤,١ ألف جنيه خلال السنة مقابل ٣٠,٤ ألف جنيه خلال السنة المالية السابقة.

نشاط غرف * المقاصة بالبنك المركزي المصري

خلال السنة المالية	عدد الأوراق (بالألف)	قيمة الورقة (بالمليون جنيه)	معدل التغير في العدد القيمة
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٩٥٩١	٢٤٨٢٢٤	١,٥ (٤,٣)
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٩٣٢١	٢٦٢٤٢٣	٥,٧ (٢,٨)
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٩٥٠٨	٢٨٨٧١٣	١٠,٠ ٢,٠
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٠٤٨١	٣٥٦٩٠٠	١٠,٢ ٢٣,٦

* تم إلغاء الغرفة اليدوية بكل من الإسكندرية وبورسعيد وتحويل جميع أعمالها الى غرفة المقاصة الالكترونية بالقاهرة ، اعتباراً من ٢٠٠٦/١/١.

١٠/٢ – تنمية الموارد البشرية

واصل البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ دوره في إعداد وتأهيل جيل صاعد من القيادات المصرفية الشابة يستطيع مساهمة أحدث المستجدات المصرفية على الساحة الدولية. وقد تم ذلك من خلال تقديم العديد من البرامج التأهيلية والتدريبية والتي تم تنفيذها من خلال جهات محلية وخارجية.

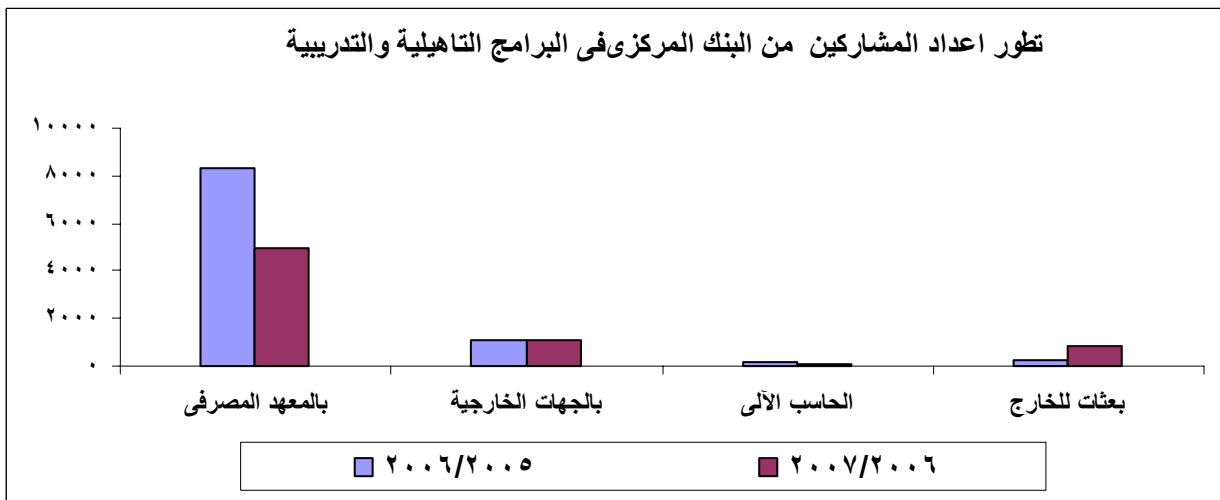
١/١٠/٢ – برامج للعاملين بالبنك المركزي

بلغ عدد المشاركين في البرامج التدريبية التي أعدها البنك المركزي للعاملين به نحو ٧٠٨٣ متدربا. وتمثلت هذه البرامج في برامج نفذت من خلال المعهد المصرفي شارك فيها ٤٩٢٩ متدربا واحتوت على برامج تخصصية وإدارية ولغة إنجليزية وحاسب آلي وبرامج تأهيلية للترقي في الوظائف. هذا بالإضافة إلى برامج تدريبية تم تنفيذها من خلال جهات خارجية شارك فيها ١٠٩٩ متدربا، كما شارك ٨٦٩ متدربا في البرامج التي أعدها معمل الحاسب الآلي .

عدد المشاركين في البرامج التأهيلية والتدريبية

٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
٢٨٠	٢٨٠	للعاملين بالجهاز المصرفي من خلال:
—	٢٨٠	* برامج تدريبية على الأعمال المصرفية التخصصية (بالمحافظات)
		للعاملين بالبنك المركزي من خلال :
٤٩٢٩	٨٣٥٥	* برامج المعهد المصرفي
١٠٩٩	١٠٦٨	* جهات تدريب خارجية
٨٦٩	٢٦٦	* معمل الحاسب الآلي
٨٧	١٢٩	* بعثات للخارج
٩٩	٣٣	* للموفدين من الخارج
٧٠٨٣	١٠١٣١	الاجمالي

كما أوفد البنك ٨٧ متدربا إلى الخارج للمشاركة في الدورات التدريبية التي تعدها المؤسسات الإقليمية والدولية للوقوف على أحدث المستجدات في هذا المجال. كذلك استقبل البنك المركزي ٩٩ متدربا من الخارج للتدريب بإداراته المختلفة.



٢/١٠ - نشاط المعهد المصرفي

في إطار اهتمام المعهد المصرفي برفع كفاءة وقدرات العاملين بالجهاز المصرفي، فقد نظم خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ خطة تدريبية تنقسم إلى ثمان مجموعات أساسية تشمل جميع البرامج المصرفية والمالية والاقتصادية والتسويقية والقانونية والإدارية، هذا بالإضافة إلى البرامج التكميلية التي تشمل الحاسب الآلي واللغة الإنجليزية. كما تشمل الخطة برامج خاصة وتعاقدية يتم تقديمها طبقاً لاحتياجات كل بنك وبالتعاون مع بعض الجهات الدولية مثل الوكالة للكسمبورية لنقل التكنولوجيا المالية (ATTF)، فضلاً عن برنامج للصحفيين، وبرنامج لتنمية ثقافة التعامل مع البنوك بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة.

وقد بلغ إجمالي عدد البرامج التدريبية التي قام المعهد بتنظيمها خلال سنة التقرير ١٢٣٢ برنامج شارك فيها ٢٣٠١٨ متدرباً على مدار ٢٨٦٠٠ ساعة تدريبية من خلال المركز الرئيسي بمدينة نصر وفروعه بالمهندسين والإسكندرية وبورسعيد، بالإضافة إلى ما يقدمه من برامج في بعض المحافظات مثل أسيوط وطنطا. وقد استمرت برامج التدريب قصيرة الأجل في الاستحواذ على النصيب الأكبر من نشاط المعهد، حيث بلغ عدد المشاركين فيها ٢٢٠٦٥ متدرباً وبما يمثل ٩٥,٩٪ من إجمالي عدد المشاركين بالمعهد.

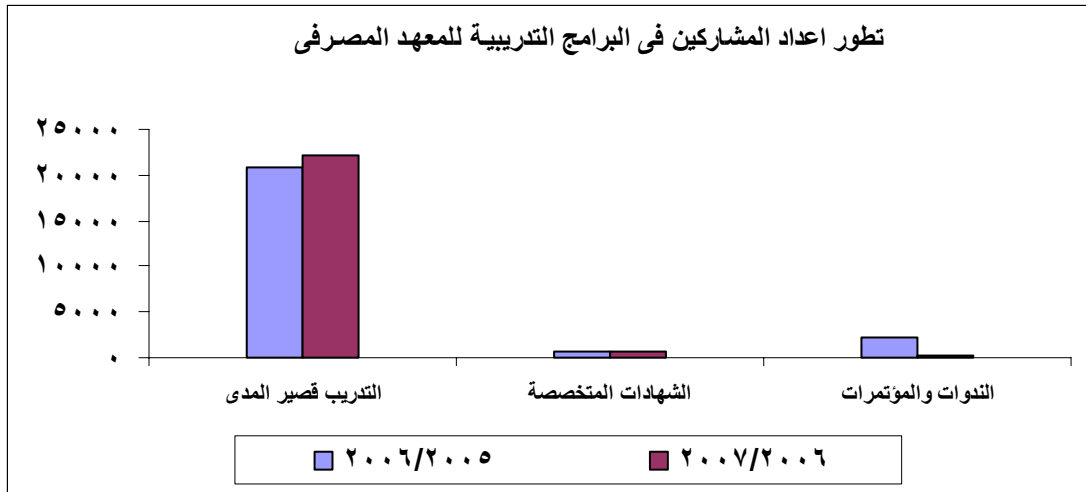
أعداد المشاركين في برامج المعهد المصرفي

٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٥/٢٠٠٦	
٢٢٠٦٥	٢٠٩٠٠	تدريب قصير الأجل*
٧٣٣	٧١١	الشهادة المتخصصة
٢٢	٢٢	برامج إعداد القيادات المصرفية
١٩٨	٢٠٨٦	الندوات والمؤتمرات
٢٣٠١٨	٢٣٧١٩	الإجمالي

* تشمل برامج الخطة التدريبية، والبرامج الخاصة والتعاقدية.

كذلك قدم المعهد مجموعة متكاملة من البرامج الخاصة لضمان توافر مستوى متقدم من المهارات والقدرات للمشاركين فيها، والشهادات المتخصصة سواء الشهادات المحلية (مثل شهادة المحامي المصرفي، شهادة إدارة الموارد البشرية، شهادة خدمة العملاء) أو الشهادات الدولية (مثل شهادة العمليات المصرفية، والائتمان المصرفي ومخاطره، وشهادة المعاملات الدولية ACI، وشهادة المدقق الداخلي، وشهادة المحاسبة، وشهادة مايكروسوفت المعتمدة). وقد شارك في البرامج المتعلقة بالشهادات المتخصصة ٧٣٣ متدرباً من خلال ١٣٧ برنامج على مدار ٣٧٩٧ ساعة تدريبية.

كما قدم المعهد برامج لإعداد القيادات المصرفية، بلغ عدد المشاركين فيها ٢٢ متدرباً من خلال ٢٠ برنامج وعلى مدار ٤٣٩ ساعة تدريبية.



واستمرارا لدور المعهد المصرفى فى تنمية الموارد البشرية، فقد نظم خلال سنة التقرير الدورة الأولى بمكتبة الاسكندرية عن " دور الموارد البشرية فى الإصلاح المصرفى ". واستمر المعهد فى تقديم النشاط البحثى لتنمية القدرات البحثية للعاملين بالجهاز المصرفى، حيث استحدث إصدار نشرة ربع سنوية تتناول الأخبار الإقتصادية والمالية على الصعيد المحلى والعالمى، وتم أيضا تنظيم حلقات نقاشية عن بعض الموضوعات والقضايا التى تهم القطاعين المصرفى والمالى.

الفصل الثالث:

التطورات المصرفية

- ١/٣ - المركز المالي
- ٢/٣ - الودائع
- ٣/٣ - النشاط الاقراضى
- ٤/٣ - حركة التدفقات المالية
- ٥/٣ - مؤشرات الأداء

الفصل الثالث
التطورات المصرفية

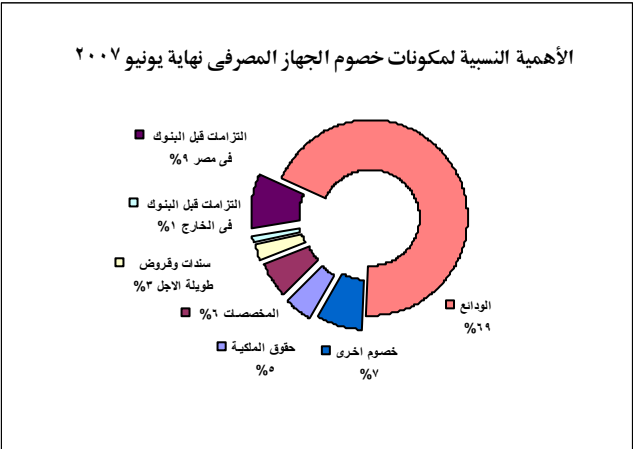
١/٣ – المركز المالى

بلغ عدد البنوك العاملة فى مصر ٤١ بنكا فى نهاية يونيو ٢٠٠٧. وقد بلغ مجموع مركزها المالى ٩٣٧,٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٧٦,٤ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٢٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وذلك مقابل زيادة بلغت ٥٧,٩ مليار جنيه بمعدل ٨,٢٪ خلال السنة المالية السابقة.

اجمالى المركز المالى للبنوك

(القيمة بالمليون جنيه)

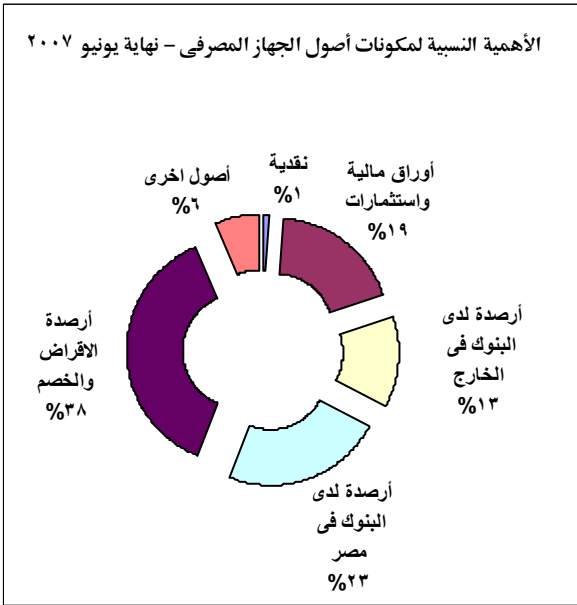
نهاية يونيو	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
نقدية	٥٥٥٧	٥٤١٢	٦٥٩٤	٦٨١٣	٧٧٠٥
أوراق مالية واستثمارات	١١١٣٣٧	١٣٧٤٣١	١٧٠٦٥٩	١٩٣٩٦٥	١٧٦٠٩٨
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	٢٩٧٩٨	٤٣٢٩٠	٥١٢٠٤	٧٢٥٥٤	١٢٤٣٦٦
أرصدة لدى البنك المركزى	٨٤٦٤٢	٩٤٨٨٢	١٠٩٧٧٣	١٠٩٥٩٧	١٩٩٥٤٢
أرصدة لدى البنوك فى مصر	٢٦٢٣٢	٢١٤٠٨	١٥٢١٣	١٢٠٩٨	١٧٨٢١
أرصدة الاقراض والخصم	٢٨٤٧٢٢	٢٩٦١٩٩	٣٠٨١٩٥	٣٢٤٠٤١	٣٥٣٧٤٦
أصول اخرى	٣٥٦٥٠	٣٤٨١٤	٤١٩٩٠	٤٢٤٩٤	٥٨٦٤٥
(الأصول = الخصوم)	٥٧٧٩٣٨	٦٣٣٤٣٦	٧٠٣٦٢٨	٧٦١٥٦٢	٩٣٧٩٢٣
رأس المال	١٨١٥٥	٢٠٣٤٦	٢٢٩٤٩	٢٧١١٢	٣٣٠٣٧
الاحتياطيات	١١٨٠٥	١١٤٥٤	١٢٤١٩	١٣٤١٨	١٢٥٥٢
المخصصات	٤٠٠٩٩	٤٤٥٨٤	٤٩٥٤١	٥٤٩٥٠	٥٣٤٦٩
سندات وقروض طويلة الاجل	١٤٨٦٦	١٥٠١٢	١٤٢٥٤	١٧٥٢٦	٢٦٣٥١
التزامات قبل البنوك فى الخارج	١٦٢٤٨	١٠٣٣٢	١٢٢٦٢	٨٧٧٠	١٠٠٠٦
التزامات قبل البنك المركزى	١٠٣٠١	٩٥٧٩	٨٠١١	١٠٣٧٩	٦٦٤٨٥
التزامات قبل البنوك فى مصر	٢٥٢٧٧	٢٠٣٥٤	١٤٦٦٠	١١١٠٩	١٦١٣٤
الودائع	٤٠٣١٤٤	٤٦١٦٩٧	٥١٩٦٤٩	٥٦٨٨٤١	٦٤٩٩٥٣
خصوم أخرى	٣٨٠٤٣	٤٠٠٧٨	٤٩٨٨٣	٤٩٤٥٧	٦٩٩٣٦



وتعكس الزيادة في **جانب الخصوم** أساساً نمو الودائع بمقدار ٨١,١ مليار جنيه، والالتزامات قبل البنوك في مصر بمقدار ٦١,١ مليار جنيه (معظمها ودائع للبنك المركزي بالعملات الأجنبية)، والقروض طويلة الأجل والسندات المصدرة بمقدار ٨,٨ مليار جنيه، وحقوق الملكية بمقدار ٥,١ مليار جنيه، في حين تراجعت أرصدة مخصصات البنوك بمقدار ١,٥ مليار جنيه.

التغيرات في جانب الخصوم

التغير خلال السنة المالية					نهاية يونيو
٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٦/٢٠٠٥			
قيمة	%	قيمة	%		
٥٩٢٤	٢١,٩	٤١٦٣	١٨,١	رأس المال	
(٨٦٦)	(٦,٥)	١٠٠٠	٨,٠	الاحتياطيات	
(١٤٨٠)	(٢,٧)	٥٤٠٨	١٠,٩	المخصصات	
٨٨٢٥	٥٠,٤	٣٢٧١	٢٣,٠	سندات وقروض طويلة الاجل	
١٢٣٦	١٤,١	(٣٤٩٢)	(٢٨,٥)	التزامات قبل البنوك في الخارج	
٦١١٣١	٢٨٤,٥	(١١٨٣)	(٥,٢)	التزامات قبل البنوك في مصر	
٨١١١٢	١٤,٣	٤٩١٩٢	٩,٥	الودائع	
٢٠٤٧٩	٤١,٤	(٤٢٥)	(٠,٩)	خصوم اخرى	
١٧٦٣٦١	٢٣,٢	٥٧٩٣٤	٨,٢	إجمالي الخصوم	



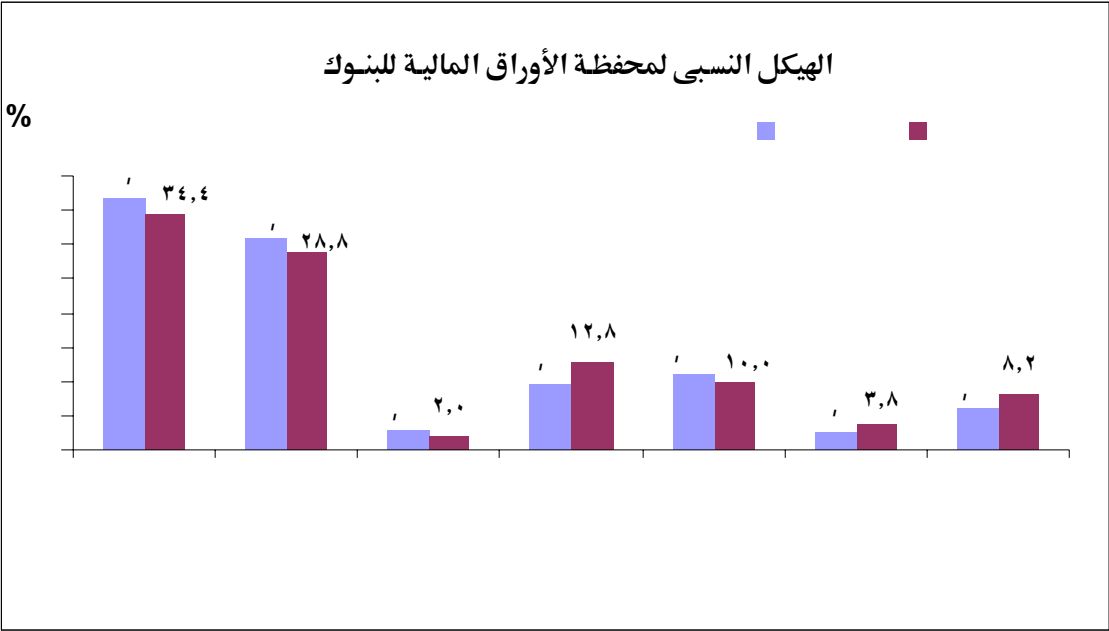
وبالنسبة **لجانب الأصول**، فقد جاءت الزيادة انعكاساً لارتفاع كل من الأرصدة لدى البنوك في مصر بمقدار ٩٥,٧ مليار جنيه (تركز نحو ٩٤٪ منها في ودائع مربوطة لدى البنك المركزي في إطار عمليات السوق المفتوح كأحد أدوات السياسة النقدية المستخدمة خلال السنة المالية)، والأرصدة لدى البنوك في الخارج بما يعادل ٥١,٨ مليار جنيه ، وتساعد أرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٢٩,٧ مليار جنيه .

التغيرات فى جانب الأصول

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال السنة المالية				نهاية يونيو
٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٦/٢٠٠٥		
%	قيمة	%	قيمة	
١٣,١	٨٩٢	٣,٣	٢٢٠	نقدية
(٩,٢)	(١٧٨٦٧)	١٣,٧	٢٣٣٠٥	أوراق مالية واستثمارات
٧١,٤	٥١٨١٢	٤١,٧	٢١٣٥٠	أرصدة لدى البنوك فى الخارج
٧٨,٦	٩٥٦٦٩	(٢,٦)	(٣٢٩٠)	أرصدة لدى البنوك فى مصر
٩,٢	٢٩٧٠٥	٥,١	١٥٨٤٦	أرصدة الاقراض والخصم
٣٨,٠	١٦١٥٠	١,٢	٥٠٣	أصول اخرى
٢٣,٢	١٧٦٣٦١	٨,٢	٥٧٩٣٤	إجمالي الأصول

كما تراجعست استثمارات البنوك فى الأوراق المالية والأذون بمقدار ١٧,٩ مليار جنيه. ويعزى هذا التراجع الى انخفاض استثماراتها فى الأذون على الخزانة بمقدار ١٠,٦ مليار جنيه ، واستهلاك جانب من السندات الحكومية بمقدار ٩,٣ مليار جنيه لحلول أجل استحقاقها، بالإضافة إلى تراجع استثمارات البنوك فى أوراق البنك المركزى بمقدار ٣,٩ مليار جنيه، والسندات غير الحكومية بمقدار ٢,١ مليار جنيه. بينما اقتصر الارتفاع فى مساهمات البنوك فى رؤوس أموال الشركات على ٥,٦ مليار جنيه، وفى استثماراتها فى الأوراق المالية الأجنبية على ما يعادل ٢,٤ مليار جنيه.



وفيما يتعلق بصافى معاملات البنوك فى مصر مع مراسليها بالخارج خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، فقد تصاعد صافى أرصدها الدائنة للخارج بما يعادل ٥٠,٦ مليار جنيه بمعدل ٧٩,٣٪. ليبلغ هذا الصافى ما يعادل ١١٤,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٧ (مقابل ما يعادل ٦٣,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٦). وجاء التصاعد نتيجة للزيادة الملحوظة فى أرصدها لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ٥١,٨ مليار جنيه (تعزى أساسا إلى زيادة الودائع بالعملات الأجنبية وزيادة ودائع البنك المركزى لدى البنوك بالعملات الأجنبية) وبما يفوق الزيادة فى التزاماتها تجاه هذه البنوك التى اقتصرت على ما يعادل ١,٢ مليار جنيه.

٢/٣ – الودائع

استطاعت البنوك جذب ودائع جديدة خلال سنة التقرير ، حيث نمت ودائعها بمقدار ٨١,١ مليار جنيه بمعدل ١٤,٣٪ خلال تلك السنة لتصل إلى ٦٥٠,٠ مليار جنيه بما يمثل ٦٩,٣٪ من مجموع المركز المالي للبنوك في نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، بالمقارنة بزيادة قدرها ٤٩,٢ مليار جنيه بمعدل ٩,٥٪ خلال السنة المالية السابقة.

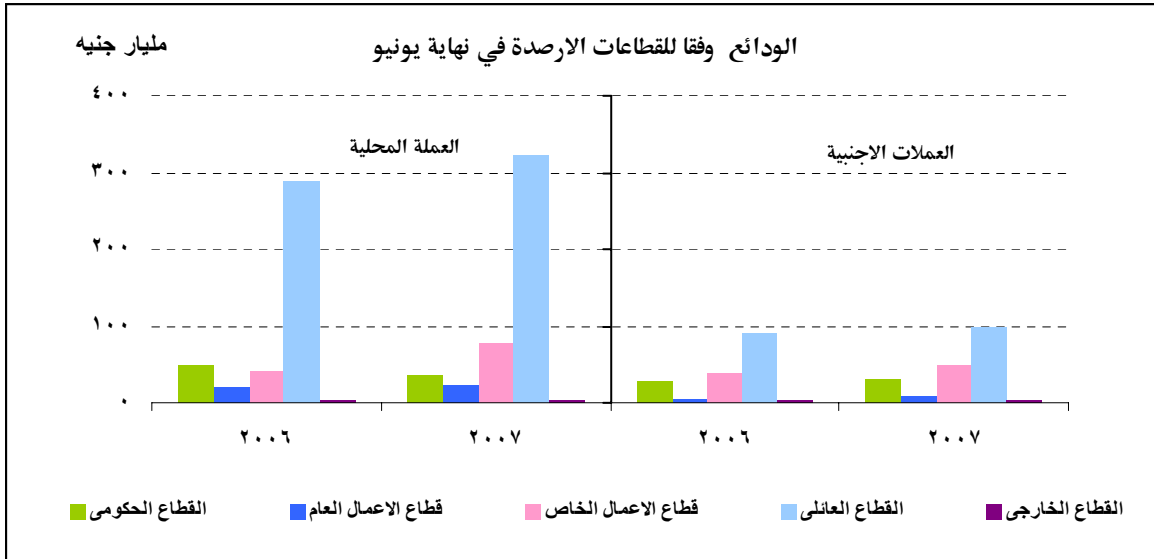
وقد بلغت أرصدة الودائع بالعملة المحلية ٤٦٣,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، محققة زيادة بلغت ٦٢,٢ مليار جنيه بمعدل ١٥,٥٪ خلال سنة التقرير وبما يقارب نحو ضعف الزيادة المحققة خلال سنة المقارنة . وقد فاقت الزيادة في ودائع قطاع الأعمال الخاص والعائلي الزيادة في الودائع بالعملة المحلية ، حيث ارتفعت ودائع قطاع الأعمال الخاص بمقدار ٣٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٨٧,٠٪ (تركزت أساسا في ودائع صناديق الاستثمار بمقدار ١٥,٧ مليار جنيه)، وودائع القطاع العائلي بمقدار ٣٣,٨ مليار جنيه بمعدل ١١,٧٪.

الودائع لدى البنوك وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

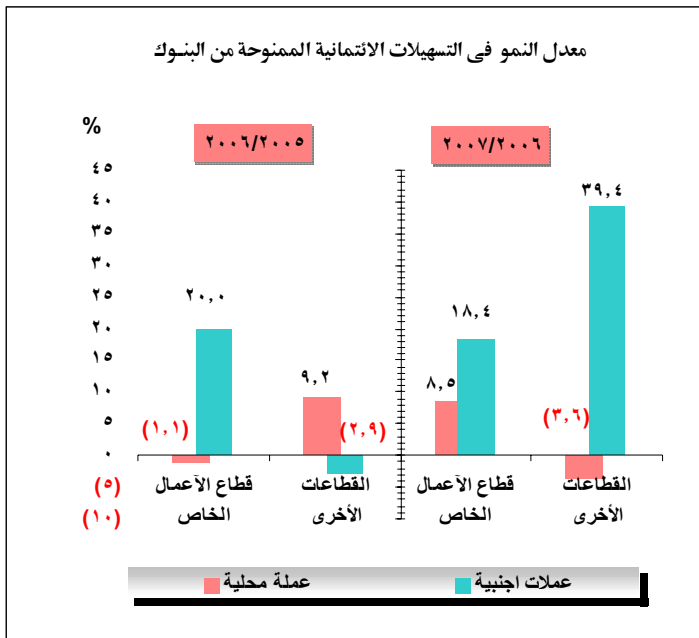
نهاية يونيو	عملة محلية			عملات أجنبية		
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الاجمالي	٣٦٩٠٦٧	٤٠١١٤٣	٤٦٣٣٢٠	١٥٠٥٨٢	١٦٧٦٩٨	١٨٦٦٣٣
القطاع الحكومي	٥٧٦٤٩	٤٩٤٢٢	٣٧٢٣٣	٢٧٢٥٢	٢٩٢٩٠	٣٠٣٢٩
قطاع الاعمال العام	١٦٧٢٧	٢٠٣٩٩	٢٣٤٦٤	٤١٩٥	٥٦٦٨	٦٧٢١
قطاع الأعمال الخاص	٣٩٦٦٨	٤١٤٤٤	٧٧٥٠٤	٣١٣٣٧	٣٩٢٦٣	٤٩٠٩٣
القطاع العائلي	٢٥٣٨٦٥	٢٨٧٩٧٣	٣٢١٧٩٣	٨٥٨١٣	٩٢١٧٤	٩٨٣٣١
العالم الخارجي	١١٥٨	١٩٠٥	٣٣٢٦	١٩٨٥	١٣٠٣	٢١٥٩

أما الودائع بالعملات الأجنبية، فقد بلغت الزيادة فيها ١٨,٩ مليار جنيه بمعدل ١١,٣٪ لتصل إلى ما يعادل ١٨٦,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧ (مقابل زيادة قدرها ١٧,١ مليار جنيه بمعدل ١١,٤٪ خلال السنة المالية السابقة). وقد تركزت الزيادة بصفة أساسية في ودائع القطاع الخاص (ما يعادل ٩,٨ مليار جنيه في ودائع قطاع الأعمال الخاص بمعدل ٢٥,٠٪، وبما يعادل ٦,٢ مليار جنيه بمعدل ٦,٧٪ بالنسبة لودائع القطاع العائلي). ويشير ذلك الى استمرار نمو ودائع القطاع العائلي بالعملة المحلية بمعدل يفوق ، بشكل ملحوظ ، معدل نمو ودائع هذا القطاع بالعملات الأجنبية ليمثل رصيد ودائعه بالعملة المحلية ما يقرب من نصف إجمالي رصيد الودائع في نهاية يونيو ٢٠٠٧ . ويعكس ذلك استمرار تفضيل الجنيه المصري كأداة للادخار ، خاصة مع استقرار سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي . ومما ساعد على ذلك أيضا ، ابقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالى الأمريكى لسعر الفائدة قصير الأجل على ما هو عليه خلال سنة التقرير بعد إجراء عدة ارتفاعات عليه خلال السنة المالية السابقة .



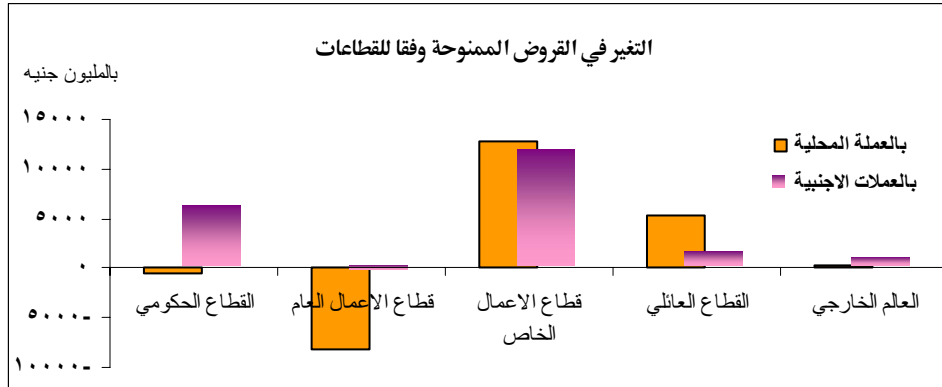
٣/٣ - النشاط الاقراضى

توسعت البنوك فى نشاطها الاقراضى خلال السنة، حيث قدمت تسهيلات قدرها ٢٩,٧ مليار جنيه بمعدل ٩,٢٪ خلال سنة التقرير، ليبلغ اجمالى التسهيلات الممنوحة منها ٣٥٣,٧ مليار جنيه وبما يمثل ٣٧,٧٪ من مجموع المركز المالى للبنوك، و٥٤,٤٪ من اجمالى الودائع فى نهاية يونيو ٢٠٠٧. ويعزى أكثر من ثلثى الزيادة فى أرصدة الاقراض الى ارتفاع القروض بالعملات الأجنبية بما يعادل ٢٠,١ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٦٪ لتصل إلى ما يعادل ١٠٥,٢ مليار جنيه، كما زادت القروض بالعملة المحلية بمقدار ٩,٦ مليار جنيه بمعدل ٤,٠٪ لتصل إلى ٢٤٨,٥ مليار جنيه وبما يمثل ٧٠,٣٪ من اجمالى القروض الممنوحة من البنوك فى نهاية يونيو ٢٠٠٧.

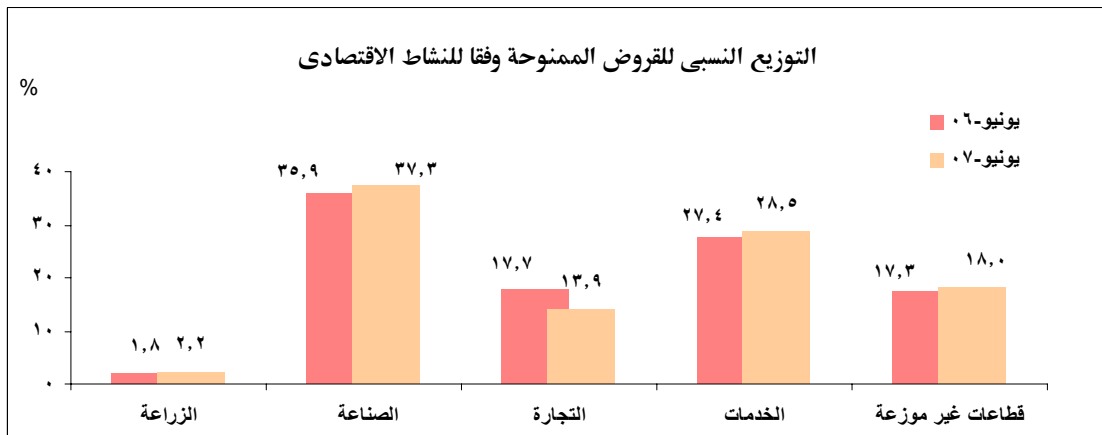


وفى ضوء التحول الذى يشهده الاقتصاد المصرى، وإسناد دور أكبر للقطاع الخاص فى عملية التنمية، تصاعدت مديونية قطاع الأعمال الخاص بالعملة المحلية بمقدار ١٢,٨ مليار جنيه بمعدل ٨,٥٪ لتبلغ مديونيته تجاه البنوك بتلك العملة ١٦٣,٣ مليار جنيه أو ما يمثل ٦٥,٧٪ من اجمالى القروض بالعملة المحلية. كما بلغت مديونية قطاع الأعمال الخاص بالعملات الأجنبية تجاه البنوك ما يعادل ٧٦,٠ مليار جنيه بزيادة تعادل ١١,٨ مليار جنيه بمعدل ١٨,٤٪ وبما يمثل ٧٢,٣٪ من اجمالى القروض بهذه العملات.

وفيما يتعلق بقطاع الأعمال العام ، فقد تراجعت القروض المقدمة له سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية كنتيجة لسداد جانب من مديونية هذا القطاع للبنوك. وبالنسبة للقطاع الحكومي، فقد تراجعت القروض المقدمة له بالعملة المحلية بمعدل ٤,٤٪ ، في حين ارتفعت تلك المقدمة له بالعملات الأجنبية بمعدل ٦٣,٧٪ خلال سنة التقرير.



وفيما يتعلق بهيكل التوزيع النسبي للقروض الممنوحة وفقا لقطاعات النشاط الاقتصادي ، فيلاحظ استئثار قطاع الصناعة بالجانب الأكبر من القروض المقدمة من البنوك سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية ، حيث بلغ نصيبه النسبي ٣٧,٣٪ من اجمالي القروض المقدمة بالعملة المحلية في نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، يليه قطاع الخدمات بنسبة ٢٨,٥٪ ، ثم قطاع التجارة ١٣,٩٪ ، وأخيرا القطاعات غير الموزعة بنسبة ١٨,٠٪ .



وبالنسبة للقروض والسلفيات (عدا الخصم) المقدمة من البنوك ، فقد بلغت ٣٥٢,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، مسجلة زيادة قدرها ٢٩,٤ مليار جنيه بمعدل ٩,١٪ خلال سنة التقرير . ومع تحسن المناخ العام للاستثمار تركزت معظم الزيادة في القروض طويلة الأجل، أي التي تزيد آجالها عن سنة، حيث ارتفعت بمقدار ٢٣,٧ مليار جنيه بمعدل ١٨,٠٪ كمحصلة لنمو القروض بالعملة المحلية بمقدار ١٢,٢ مليار جنيه وبالعملات الأجنبية بما يعادل ١١,٥ مليار جنيه . واقتصرت الزيادة في القروض التي تقل آجالها عن سنة على ٥,٧ مليار جنيه بمعدل ٣,٠٪، كنتيجة لزيادة القروض المقدمة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٨,٤ مليار جنيه وتراجع مثيلتها بالعملة المحلية بمقدار ٢,٧ مليار جنيه.

٤/٣ - حركة التدفقات المالية فى البنوك

تشير قائمة التدفقات المالية للبنوك خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى تحقق فائض فى العمليات المحلية بلغ نحو ٥٣,٠ مليار جنيه، حيث بلغت مواردها ١٩٥,٤ مليار جنيه، واستخداماتها ١٤٢,٤ مليار جنيه. وقابل هذا الفائض وبنفس القدر عجزا فى العمليات الخارجية.

قائمة* التدفقات المالية فى البنوك

(القيمة بالليون جنيه)		خلال
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
أولا : العمليات المحلية		
١- مجموع مصادر الأموال :		
١٩٥٤٣١	٦٨٠٩٠	أ- من الزيادة فى الالتزامات (الخصوم)
١٧٥١٢٥	٦٤٩٧٦	الودائع
٨١١١٢	٤٩١٩٢	التزامات قبل البنك المركزى
٥٦١٠٦	٢٣٦٨	حسابات رأس المال (حقوق المساهمين)
٥٠٥٨	٥١٦٣	قروض وسندات
٨٨٢٥	٣٢٧١	التزامات قبل البنوك فى مصر
٥٠٢٥	-	الالتزامات الأخرى
١٨٩٩٩	٤٩٨٢	ب- من النقص فى الأصول
٢٠٣٠٦	٣١١٤	أرصدة لدى البنوك المحلية
-	٣١١٤	الاستثمارات فى الأوراق المالية
٢٠٣٠٦	-	
١٤٢٤١٥	٤١٣٣١	٢- مجموع استخدامات الأموال :
=	٣٥٥١	أ- فى تخفيض الالتزامات
-	٣٥٥١	التزامات قبل البنوك فى مصر
١٤٢٤١٥	٣٧٧٨٠	ب- فى زيادة الأصول
٩٠٨٣٧	٤٣	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى
-	٢١٣٨٨	الاستثمارات فى الأوراق المالية
٢٩٧٠٥	١٥٨٤٦	الإقراض والخصم
٥٧٢٣	-	أرصدة لدى البنوك المحلية
١٦١٥٠	٥٠٣	الأصول الأخرى
٥٣٠١٦	٢٦٧٥٩	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات
ثانيا : العمليات الخارجية		
١- مجموع مصادر الأموال :		
١٢٣٦	٠	أ- فى الزيادة فى الالتزامات
١٢٣٦	٠	التزامات قبل البنوك فى الخارج
١٢٣٦	٠	ب- من النقص فى الأصول
٠	٠	
٥٤٢٥٢	٢٦٧٥٩	٢- مجموع استخدامات الأموال :
٠	٣٤٩١	أ- فى تخفيض الالتزامات :
٠	٣٤٩١	التزامات قبل البنوك فى الخارج
٥٤٢٥٢	٢٣٢٦٨	ب- فى زيادة الأصول
٢٤٤٠	١٩١٨	الاستثمارات فى الأوراق المالية
٥١٨١٢	٢١٣٥٠	أرصدة لدى البنوك فى الخارج
٥٣٠١٦-	٢٦٧٥٩-	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات

* الأرقام الواردة فى هذا البيان تقتصر على التغير بين الرصيد فى نهاية السنة والرصيد المناظر له فى نهاية السنة السابقة.

٥/٣ - مؤشرات أداء البنوك

يقوم البنك المركزي المصري بالتأكد من سلامة المراكز المالية للبنوك وتقييم أدائها من خلال الرقابة الميدانية والمكتبية، أخذاً في الاعتبار تحقيق مفهوم الرقابة بالمخاطر إلى جانب التزام البنوك بالمعايير الرقابية التي يصدرها البنك المركزي المصري، ومن بينها الحدود الدنيا لنسبتي الإحتياطي والسيولة والتوظيفات لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به والتوظيفات بالخارج. وهناك عدد من المؤشرات المتعارف عليها لتقييم سلامة أداء البنوك منها كفاية رأس المال وفقاً للمقررات الدولية لبازل I، ومدى جودة الأصول، ومستوى الربحية والسيولة لدى البنوك.

وفيما يلي النتائج التي حققتها البنوك في كل مجال وفقاً للمركز المالي في نهاية يونيو ٢٠٠٧ :

أولاً : معيار كفاية رأس المال

بمقتضى هذا المعيار تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي - عدا فروع البنوك الأجنبية بصفتها جزءاً من البنك الأم وخاضع للسلطة الإشرافية للدولة الأم - وعددها ٣٤ بنكاً بالحفاظ على رأس المال (بمعنصره الأساسي والمساند) من ناحية، والأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر من ناحية أخرى وفقاً لمقررات بازل I، بحيث لا تقل هذه النسبة عن ١٠٪ كحد أدنى. ويتكون رأس المال الأساسي من رأس المال المدفوع والإحتياطيات والأرباح المحتجزة. أما رأس المال المساند، فيتكون من مخصص المخاطر العامة، والقروض المساندة التي قد يحصل عليها البنك وتزيد آجالها عن خمس سنوات، بالإضافة إلى ما يمثل ٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية المتاحة والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة. ويجب ألا تزيد نسبة رأس المال المساند عن ١٠٠٪ من رأس المال الأساسي.

أما الأصول والالتزامات العرضية فتحسب مرجحة بأوزان مخاطر تتراوح بين صفر٪ و ١٠٠٪ وفقاً لنظام ترجيح معين يقرره البنك المركزي المصري حسب درجة المخاطرة. ويعكس وفاء البنك بمعيار كفاية رأس المال مدى قدرته على مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها مستقبلاً.

وتشير نتائج متابعة التزام البنوك بهذا المعيار إلى الآتي :-

- تبلغ النسبة لدى البنوك مجتمعة ١٤,٦٪ (مقابل ١٠,٠٪ حد أدنى مقرر) ، ويتركز المعيار لدى البنوك في رأس المال الأساسي بنحو ١٠,٠٪ ورأس المال المساند ٤,٦٪ .
- بلغ عدد البنوك التي يتراوح معيار كفاية رأس المال لديها من (١٠٪ - ١٥٪) ١٣ بنكاً، وتلك التي يزيد المعدل لديها عن (١٥٪) ٢٠ بنكاً، وبنك واحد يقل المعيار لديه عن ١٠٪ .

ثانياً: جودة الأصول

أصدر البنك المركزي بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء. وشملت هذه القواعد معايير خاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات، أخذاً في الاعتبار درجة التصنيف الائتماني للعميل، وكذا القروض الممنوحة لأغراض استهلاكية والقروض العقارية والإسكان الشخصي، وكذا أسس تصنيف القروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية. وقد صدرت توجيهات للبنوك في ١٢ يونيو ٢٠٠٧ تتضمن قيامها بإرسال أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء على مستوى البنك بغرض استكمال قاعدة البيانات المتوافرة لدى الإدارة العامة لتجميع مخاطر الائتمان تمهيداً لاستخراج التقارير المطلوبة لأغراض الرقابة على البنوك. ومن ناحية أخرى، وفي إطار ما تقضى به المادة (٨٤) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وما أشارت إليه بعض تقارير السادة مراقبي حسابات بعض البنوك عن السنة المالية ٢٠٠٦ من وجود عجز في المخصصات، قامت بعض هذه البنوك بتدعيم المخصصات بما أظهرته قوائم الدخل لديها من فوائض بحيث ظهرت قوائم الدخل متكافئة، وتم توجيه بعض البنوك بتدعيم المخصصات خصماً على قوائم الدخل لديها بحيث تظهر قوائمها صافي خسائر وبما يتفق ومعايير المحاسبة المصرية. كما قام البعض الآخر من تلك البنوك بتدعيم أرصدة الإحتياطيات لديها واحتجاز الباقي للسنة المالية التالية.

ثالثاً: الربحية

يعكس مستوى الربحية الذي يحققه البنك، مدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه، وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه. ويمكن إيضاح نتائج متابعة مستويات الربحية المحققة لدى البنوك على النحو التالي:-

(أ) بنوك تنتهي السنة المالية لها في ٣٠ يونيو من كل عام (معظمها بنوك قطاع عام):-

- بلغ صافي الربح نحو ٢٢٠٤ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ (يعزى أساساً إلى أرباح بيع استثمارات مالية لدى بنك الإسكندرية)، مقابل ٧١٤ مليون جنيه عن السنة المالية السابقة.
- بلغت نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين ١١,٦٪ لدى هذه البنوك عن السنة المالية المنتهية في يونيو ٢٠٠٦، مقابل ٣,٩٪ عن السنة المالية السابقة. كما بلغت نسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول لديها ٠,٥٪ مقابل ٠,٢٪ عن السنة المالية السابقة.

(ب) بنوك تنتهي السنة المالية لها في ٣١ ديسمبر من كل عام

- بلغ صافي الربح ٣٧٣٠ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦، مقابل ٣٧١٤ مليون جنيه عن السنة المالية السابقة.
- بلغت نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين ١٦,٥٪ لدى هذه البنوك عن السنة المالية المنتهية في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦، مقابل ٢٢,١٪ عن السنة المالية السابقة، كما بلغت نسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول لديها ١,١٪ مقابل ١,٥٪.

وفيما يلي أهم المؤشرات المالية المستخلصة من المراكز المالية للبنوك، وفقا للمركز فى نهاية يونيو ٢٠٠٧:

البيان	يونيو ٢٠٠٦	يونيو ٢٠٠٧
نسبة السيولة الإلزامية	٣٨,٠%	٢٧,٩%
حد أدنى ٢٠% محلى	٥١,٠%	٥٥,٠%
٢٥% أجنبى	٦٢,٨%	٧٦,٨%
أصول سائلة/ ودائع العملاء	١٠١,٧%	١٠١,١%
الأصول بالنقد الأجنبى/ الالتزامات وحقوق المساهمين بالنقد الأجنبى	٥٣,١%	٥٤,٤%
قروض للعملاء / ودائع العملاء	١٣٠,٧%	١١٠,٥%
مستحق على البنوك فى مصر/ مستحق للبنوك فى مصر	٨٢٥,١%	١٢٤٢,٩%
مستحق على البنوك فى الخارج/ مستحق للبنوك فى الخارج	٤١,٣%	٦٣,٢%
مستحق على البنوك فى الخارج/ مستحق للبنوك فى الخارج (و) ودائع بالنقد الأجنبى	١٥,٦%	١٥,٥%
الالتزامات العرضية / إجمالى الأصول		

رابعاً : نسبة الإحتياطى :

بلغت نسبة الإحتياطى لدى البنوك مجتمعه ١٤,٠% خلال الفترة المنتهية فى ٢ يوليو ٢٠٠٧ ، وهو نفس الحد الأدنى المقرر لتلك النسبة.

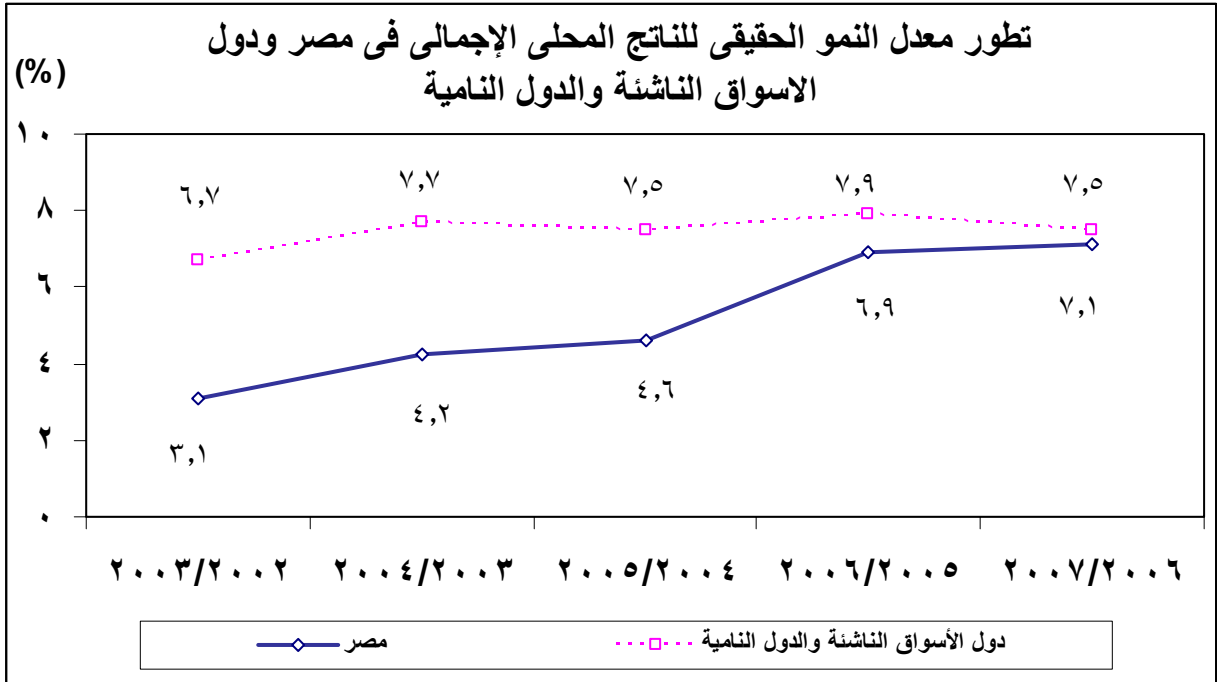
الفصل الرابع : التطورات الاقتصادية المحلية

- ١/٤ - النمو الاقصادى
- ٢/٤ - التضخم
- ٣/٤ - العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
- ٤/٤ - ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية
- ٥/٤ - سوق الأوراق المالية
- ٦/٤ - قطاع التأمين

الفصل الرابع التطورات الاقتصادية المحلية

١/٤ - النمو الاقتصادي

استمر تحسن أداء الاقتصاد المصري خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، حيث تصاعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج، وفقاً لبيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، ليصل الى نحو ٤٥٦,٢ مليار جنيه خلال تلك السنة، مسجلاً معدل نمو بلغ ٧,١٪، مقابل ٦,٩٪ خلال السنة المالية السابقة. وقد جاء هذا التحسن مدعوماً بزيادة كل من الطلب المحلي والصادرات غير البترولية، وانتعاش سوق الأوراق المالية، وإصلاح النظام الضريبي. هذا بالإضافة الى استمرار العمل على توفير المناخ المواتي للاستثمار، وهو ما ساهم في استمرار اضطلاع القطاع الخاص بدور فعال في عملية التنمية، وجذب قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.



المصدر: وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

World Economic Outlook, IMF, April ٢٠٠٧

١/١/٤ - الناتج المحلي وفقاً للقطاعات المولدة له

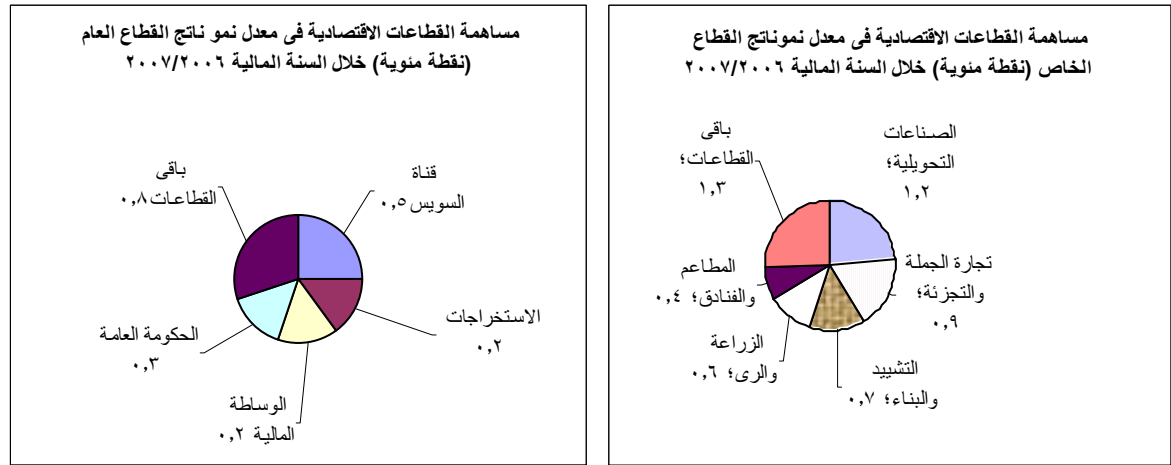
تشير بيانات متابعة خطة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الى أن مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (٧,١٪) قد بلغت ٣,١، و ٤,٠ نقطة مئوية على الترتيب. وفيما يتعلق بأهم القطاعات الإنتاجية والخدمية مساهمة في معدل النمو الكلي، فإنها تتمثل في قطاعات الصناعات التحويلية (١,٣ نقطة مئوية)، وتجارة الجملة والتجزئة (١,٠ نقطة)، والتشييد والبناء (٠,٨ نقطة)، والزراعة والري (٠,٦ نقطة)، وقناة السويس (٠,٥ نقطة).

مساهمة قطاعات الانتاج والخدمات في معدل النمو الحقيقي
للناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج

٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
٧,١	٦,٩	الناتج المحلي الاجمالي
٣,١	٤,١	قطاعات الانتاج منها :
٠,٦	٠,٥	الزراعة والرى والصيد
٠,٣	١,٦	الاستخراجات (بترول ، غاز ، أخرى)
١,٣	١,١	الصناعات التحويلية (تكرير البترول ، أخرى)
٠,٨	٠,٧	التشييد والبناء
٤,٠	٢,٨	قطاعات الخدمات منها :
١,٠	٠,٨	تجارة الجملة والتجزئة
٠,٤	٠,٣	الوساطة المالية والأنشطة المساعدة
٠,٤	٠,٤	النقل والتخزين
٠,٥	٠,٣	قناة السويس
٠,٤	٠,١	المطاعم والفنادق
٠,٣	٠,٢	الاتصالات

المصدر : وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

وقد استمر تصاعد معدل النمو الحقيقي لناتج القطاع الخاص ليبلغ ٧,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (مقابل ٦,٢٪ خلال السنة المالية السابقة). وبذلك ساهم القطاع الخاص بنحو ٥,١ نقطة مئوية في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خلال سنة التقرير (مقابل ٤,١ نقطة خلال السنة المالية السابقة). وكانت قطاعات الصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، والزراعة والرى والصيد من أهم القطاعات مساهمة في معدل النمو الكلي.



معدلات النمو الحقيقية لناتج القطاعين العام والخاص

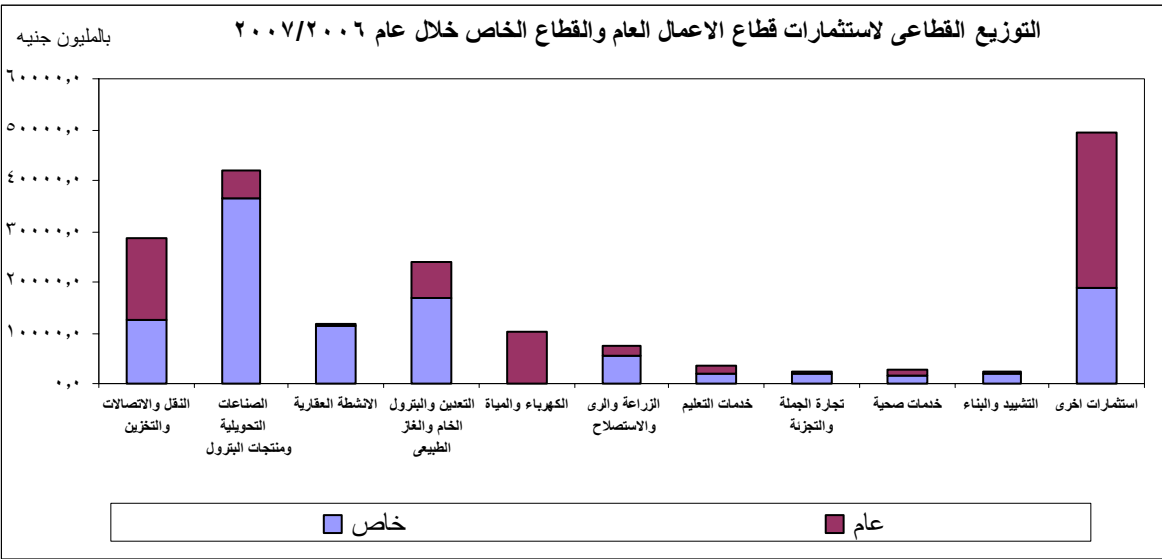
(%)

٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٦/٢٠٠٥		
عام	خاص	عام	خاص	
معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو	
٨,٥	٦,٢	٦,٢	٦,٠	الناتج المحلى الاجمالى
١٤,٦	٦,٢	٦,٢	٦,٠	قطاعات الإنتاج منها :
٧٩,٠-	٣,٣	٣,٣	٤,٩	الزراعة والرى والصيد
٢٠,٣	٢٣,٧	٢٣,٧	٣,٥	الاستخراجات (بترول ، غاز ، أخرى)
٤,٨	٥,٩	٥,٩	٥,٨	الصناعات التحويلية (تكرير البترول، أخرى)
١٢,٤	١٤,٣	١٤,٣	١٢,٠	التشييد والبناء
٥,٢	٦,١	٦,١	٦,٧	قطاعات الخدمات منها :
٤,٥	٦,٦	٦,٦	٧,٦	تجارة الجملة والتجزئة
٥,٤	٥,٢	٥,٢	٦,٩	الوساطة المالية والأنشطة المساعدة
٦,٤	٧,٨	٧,٨	٧,٦	النقل والتخزين
٩,٤	٠,٠	٠,٠	١٤,٩	قناة السويس

المصدر : وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية

٢/١/٤ – الإنفاق على الناتج المحلى الاجمالى

ساهمت زيادة الطلب المحلى والخارجى بدور هام فى تحسن الأداء الاقتصادى. فقد ارتفع اجمالى الاستثمارات المنفذة بمعدل كبير بلغ ٣٤,٢٪ ليصل إلى ١٥٥,٣ مليار جنيه تمثل ٢١,٢٪ من الناتج المحلى خلال سنة التقرير. وقد استأثر قطاعا الصناعات التحويلية، والنقل والاتصالات والتخزين بالنصيب الأكبر (نحو ٨٣,٨٪) من اجمالى الزيادة فى الاستثمارات المنفذة. وساهم القطاع الخاص بنحو ٧٥,٢٪ من الزيادة فى تلك الاستثمارات، حيث تصاعدت استثمارات هذا القطاع بمعدل ٤٤,٩٪ لتصل إلى نحو ٩٦,١ مليار جنيه بما يمثل ٦١,٩٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة فى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وقد كان لذلك أكبر الأثر فى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية لتبلغ ٦٢,٣٪ خلال تلك السنة، وصاحب زيادة استثمارات القطاع المذكور، تصاعدا فى الائتمان الممنوح له بمعدل ١٢,٣٪ خلال السنة.

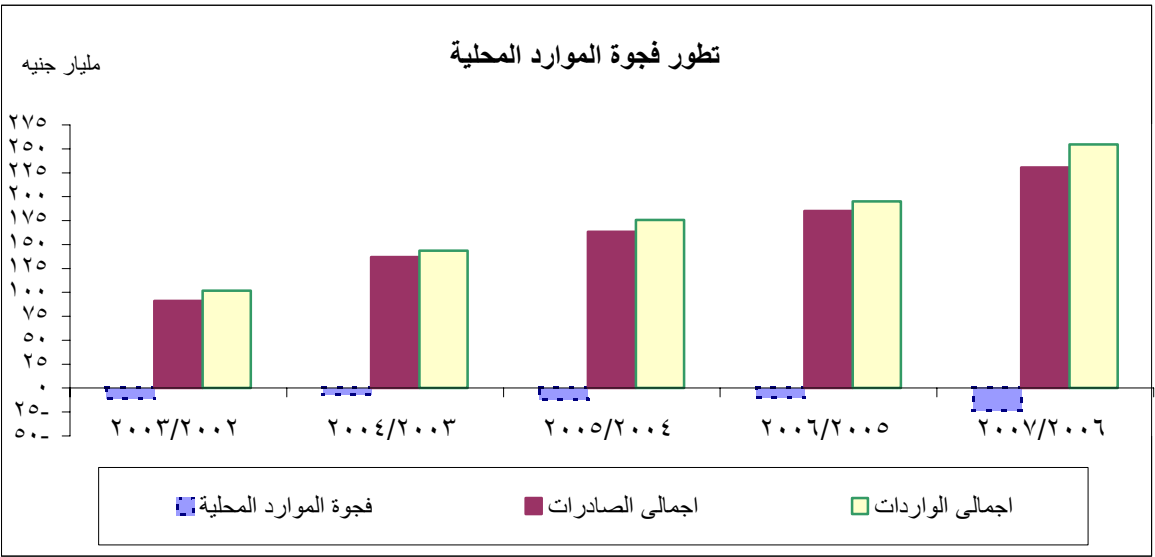


كما استمر الاستهلاك الخاص في النمو بمعدل مرتفع بلغ ١٨,٢٪ خلال سنة التقرير مقابل ١٣,٢٪ ليصل الى ٥١٥,٥ مليار جنيه بما يمثل ٧٠,٥٪ من الناتج المحلي. ومن العوامل التي تكون قد ساعدت على هذا النمو ، التخفيضات الملموسة في ضرائب الدخل والرسوم الجمركية. الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

معدل النمو (%)		القيمة بالليار جنيه		
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
١٨,٤	١٤,٧	٧٣١,٢	٦١٧,٧	١- الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (٦-٥+٢)
٢٠,٣	١٤,٠	٧٥٥,٢	٦٢٧,٧	٢- إجمالي الإنفاق المحلي (٤+٣)
١٧,٢	١٢,٨	٥٩٩,٩	٥١٢,٠	٣- الاستهلاك النهائي
١٨,٢	١٣,٢	٥١٥,٥	٤٣٦,١	- خاص
١١,٢	١٠,٦	٨٤,٤	٧٥,٩	- عام
٣٤,٢	١٩,٥	١٥٥,٣	١١٥,٧	٤- التكوين الرأسمالي الإجمالي
٣٤,٢	١٩,٥	١٥٥,٣	١١٥,٧	- الاستثمارات المنفذة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	- التغير في المخزون
٢٤,٦	١٣,٢	٢٣٠,٦	١٨٥,٠	٥- الصادرات السلعية والخدمات
٣٠,٦	١١,٠	٢٥٤,٦	١٩٥,٠	٦- الواردات السلعية والخدمات
٢٤,٢	٢٤,٩	١٣١,٣	١٠٥,٧	٧- الادخار المحلي الإجمالي (٣-١)
=	=	٢٤,٠-	١٠,٠-	٨- فجوة الموارد المحلية (٦-٥) = (٤-٧)

المصدر : وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية .

ومما ساهم أيضا في تحسن الأداء الاقتصادي، ارتفاع معدل نمو الصادرات السلعية والخدمات والذي بلغ ٢٤,٦٪ خلال سنة التقرير (مقابل ١٣,٢٪ خلال سنة المقارنة) لتصل إلى ٢٣٠,٦ مليار جنيه. ورغم هذا الارتفاع في معدل نمو الصادرات السلعية والخدمات، فإنه ما زال أقل من معدل نمو الواردات السلعية والخدمات والذي بلغ ٣٠,٦٪ خلال سنة التقرير (مقابل ١١,٠٪) لتصل إلى ٢٥٤,٦ مليار جنيه. وقد انعكس ذلك على زيادة فجوة الموارد المحلية والتي حد منها ارتفاع معدل نمو الادخار المحلي الاجمالي بمعدل ٢٤,٢٪ مقابل ٢٤,٩٪.



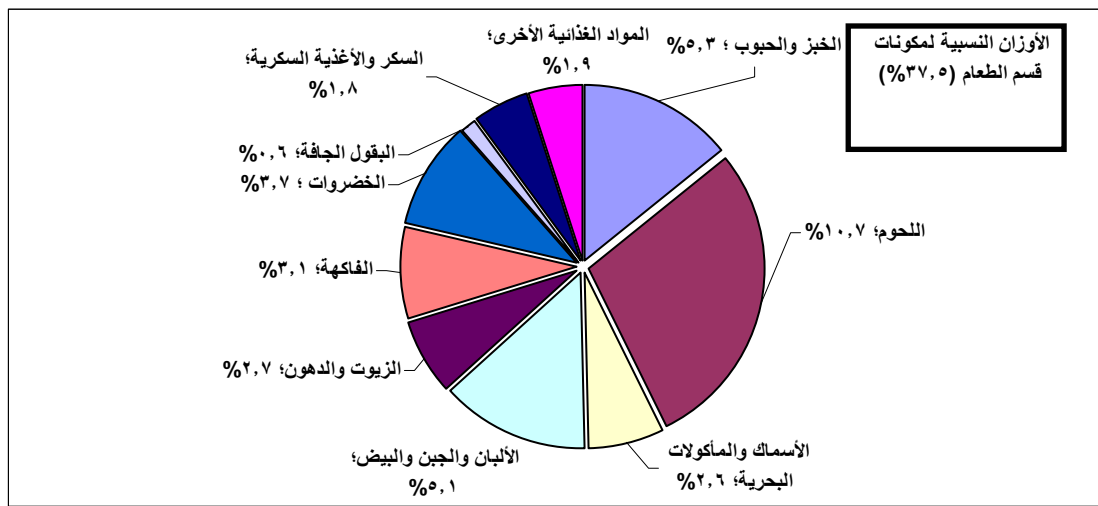
٣/١/٤ - قوة العمل والبطالة

أظهرت بيانات متابعة الأداء الاقتصادى أن قوة العمل بلغت ٢٢,١ مليون نسمة، تمثل ٣٠,٤٪ من اجمالى عدد السكان فى منتصف السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (مقابل ٢١,٦ مليون نسمة فى السنة السابقة) وبمعدل نمو ٢,٣٪.

وقد أدى تحسن الأداء الاقتصادى الى زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل، حيث ارتفع عدد المشتغلين بنحو ٦٠٠ ألف فرد بمعدل ٣,١٪ ليصل الى ٢٠,١ مليون فرد. وتفق تلك الزيادة اجمالى الزيادة فى قوة العمل الذى بلغ ٥٠٠ ألف فرد، وهو ما أدى الى تراجع معدل البطالة من ٩,٥٪ الى ٩,١٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

ج- الأسماك والمأكولات البحرية بمعدل ١٠,٤٪ ، كنتيجة أساسية لزيادة أسعار الأسماك الطازجة ، والتي ساعد عليها نقص المعروض من الأسماك نتيجة حظر الصيد بالبحر المتوسط خلال الفترة من ١/٥ إلى ٣٠/٦ من كل عام وفقاً لقرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٧ في هذا الشأن والذي تم العمل به في ٢٩ أبريل ٢٠٠٧.

د- الخبز والحبوب بمعدل ١٢,٤٪ كنتيجة أساسية لزيادة أسعار الأرز بنسبة ٣٠,٥٪ ، ودقيق القمح بنسبة ٦,٦٪.



٢- قسم المسكن والمياه والكهرباء والوقود : ارتفع بمعدل ٥,٧٪ كنتيجة أساسية لزيادة أسعار المياه والخدمات المرتبطة بالمسكن بمعدل ٣٤,٠٪ ، وكذا أسعار الكهرباء والغاز والوقود بمعدل ٧,٥٪ (نتيجة لرفع أسعار وقود السيارات بمعدل ٢٧,٥٪ انعكاساً لقرار رئيس الوزراء بتاريخ ٢١/٧/٢٠٠٦ ، وكذا ارتفاع أسعار الغاز والبتوتاجاز بمعدل ١٤,٠٪).

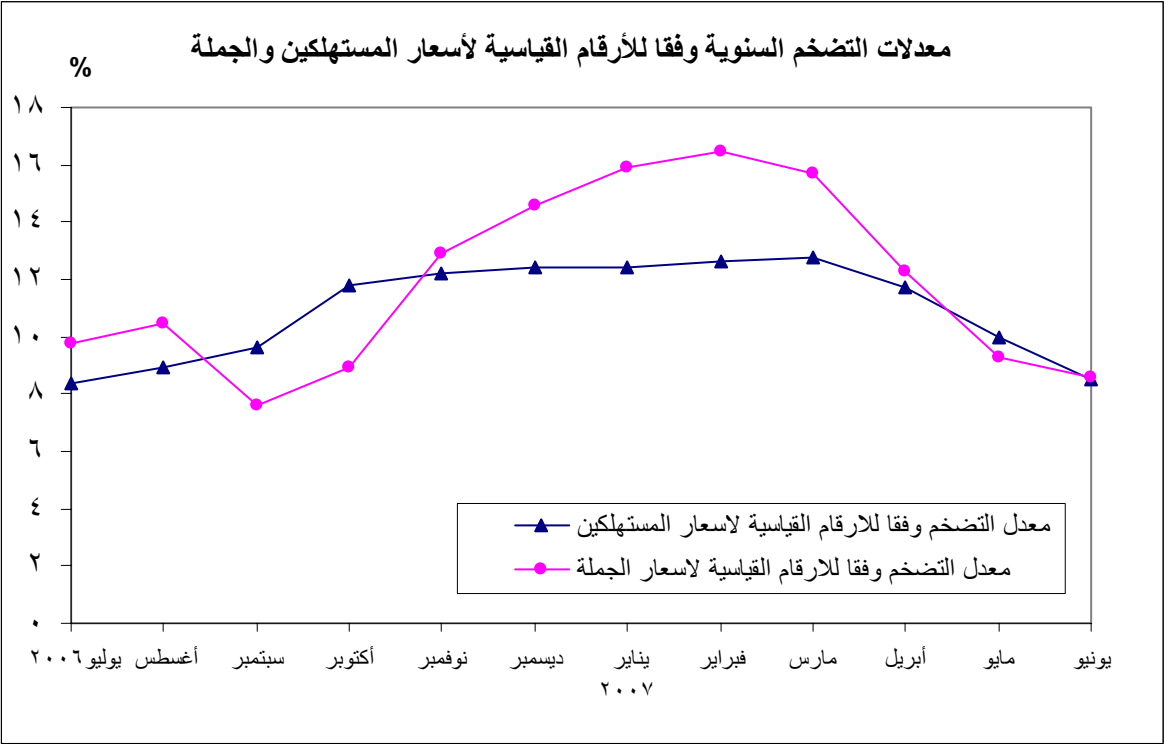
٣- قسم النقل والمواصلات : ارتفع بمعدل ٩,٨٪ ، ويعزى ذلك إلى زيادة المنفق على النقل الخاص بمعدل ١٦,٤٪ ، وخدمات النقل بمعدل ٦,٨٪.

٤- قسم الملابس والأقمشة وأغطية القدم : ارتفع بمعدل ٤,٩٪ كنتيجة أساسية لتصاعد أسعار الملابس الجاهزة ، وتفصيل الملابس ، وأغطية القدم.

٥- قسم الثقافة والترفيه : ارتفع بمعدل ١٩,٥٪ لتصاعد أسعار الرحلات السياحية المنظمة بمعدل ٢٦,٧٪ ، والكتب والجرائد والمجلات بمعدل ٢١,١٪.

٦- قسم التعليم : ارتفع بمعدل ١١,١٪ لزيادة المنفق على كل من التعليم الثانوى بمعدل ١٦,٨٪ ، والتعليم العالى بمعدل ١٤,٩٪ ، والتعليم الأساسى بمعدل ٥,٠٪ .

وفيما يتعلق بمعدل التضخم ، وفقا للرقم القياسي العام لأسعار الجملة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء ، فقد بلغ ٨,٦٪ في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقابل ٥,٧٪ في السنة المالية السابقة.



ويظهر الجدول التالي تطور معدلات التضخم وفقا للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لأهم الدول الشركاء مع مصر في التجارة الخارجية، حيث تراوحت تلك المعدلات بين ٠,٠٥٪ و ١,٠٥٪ بمتوسط مرجح – لأغراض المقارنة – بلغ ٢,٥٣٪ عن السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (مقابل ٣,٠٥٪ عن السنة المالية السابقة). وقد تم تقدير هذا المتوسط على أساس الأوزان النسبية للصادرات والواردات السلعية لمصر مع تلك الدول خلال عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، و ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، وذلك بعد استبعاد صادرات البترول الخام والمنح السلعية.

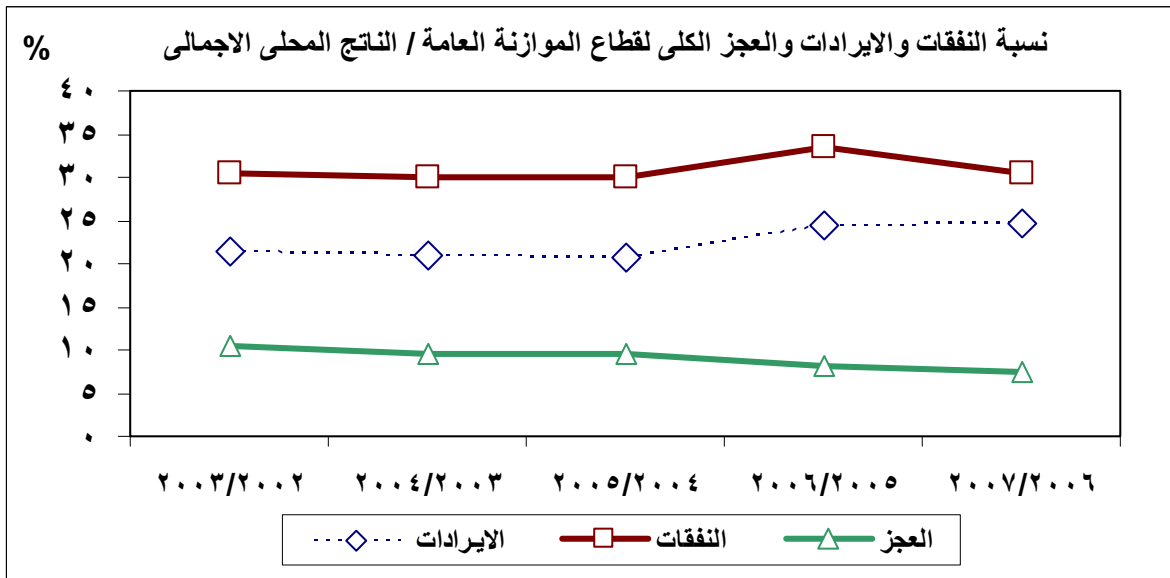
معدلات التضخم في أهم الدول الشركاء مع مصر في التجارة الخارجية

معدلات التضخم %		الوزن النسبي لحجم التجارة الخارجية	
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥		
١,٠٥	١,٦٨	٠,٣٨٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٠,٣١	٠,٣٠	٠,١٣١	المملكة المتحدة
٠,١١	٠,١٦	٠,٠٧٠	إيطاليا
٠,١٧	٠,٢١	٠,٠٩٥	ألمانيا
٠,٠٧	٠,٠٩	٠,٠٤٤	هولندا
٠,٠٥	٠,١٩	٠,٠٩٠	فرنسا
٠,٠٥	٠,١٣	٠,٠٨٣	سويسرا
٠,٤٨	٠,٢٢	٠,٠٤٥	الهند
٠,٢٤	٠,٠٧	٠,٠٥٤	الصين
		١,٠٠٠	الإجمالي
٢,٥٣	٣,٠٥		المتوسط المرجح

٣/٤- العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

استهدفت السياسة المالية التي اتبعتها الحكومة خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ تدعيم النمو الاقتصادي مع العمل في الوقت ذاته على مراعاة البعد الاجتماعي، خاصة من خلال زيادة عدد الأسر المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي، وزيادة المبالغ المخصصة لقطاعي الصحة والتعليم. وفي جانب الإيرادات، تواصلت السياسة المالية دورها في تنميتها من خلال تنشيط تحصيل الضرائب، وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبي، وتيسير تسوية المنازعات الضريبية. وإنعكاساً لذلك، انخفضت نسبة العجز الكلي للموازنة العامة للنتائج المحلي من ٨,٢٪ خلال سنة المقارنة إلى ٧,٥٪ في سنة التقرير.

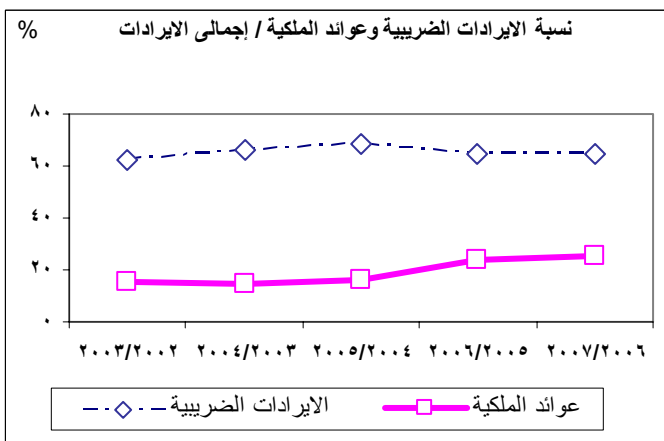
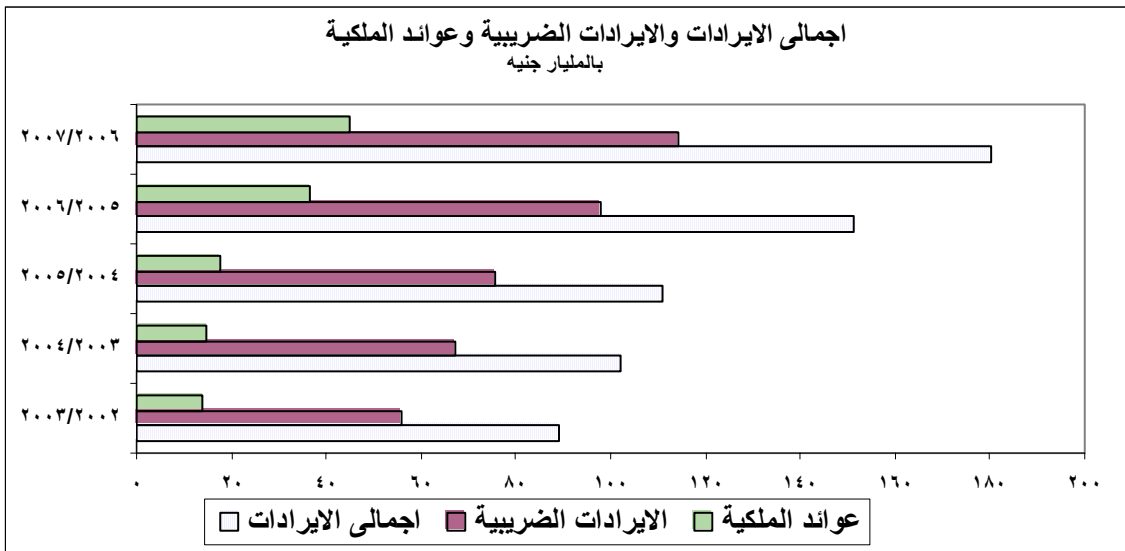
وقد شهدت سنة التقرير صدور بعض التشريعات في مجال السياسة المالية، ومن أهمها صدور اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة وتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي، وصدور القرار الخاص بإنشاء شركة قابضة لضمان تقديم الرعاية الطبية بكافة أنواعها لمحدودي الدخل ومنتهجي التأمين الصحي بكفاءة عالية. كما تم تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لكل من قانون الجمارك والضرائب على الدخل، فضلاً عما تقرر من تخفيض للدعم المخصص لبعض المنتجات البترولية اعتباراً من ٢٠ يوليو ٢٠٠٦.



ووفقاً للبيانات الفعلية المبدئية الصادرة عن وزارة المالية، تشير متابعة تنفيذ العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ما يلي:

١/٣/٤ - قطاع الموازنة العامة للدولة (الجهاز الإداري - الإدارة المحلية - الهيئات الخدمية)

أظهرت بيانات التنفيذ الفعلي للعمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أن إجمالي الإيرادات المحصلة بلغ نحو ١٨٠,٢ مليار جنيه بزيادة ١٩,١٪ عما تم تحصيله خلال السنة المالية السابقة، و ٩,٩٪ عن المقدّر خلال السنة بأكملها.



وقد ساهمت الإيرادات الضريبية بما نسبته ٥٧,٢٪ من إجمالي الزيادة في الإيرادات العامة، حيث بلغت حصيلتها نحو ١١٤,٣ مليار جنيه بزيادة ١٦,٩٪ عن حصيلتها خلال السنة المالية السابقة، و ٨,٢٪ عن التقديرات. وقد تركّز (٦٢,٠٪) من الزيادة في الإيرادات الضريبية في الضرائب المحصلة على الدخل وأرباح الأعمال والتي ارتفعت بنحو ١٠,٣ مليار جنيه بمعدل ٢١,٣٪ عن مثيلتها

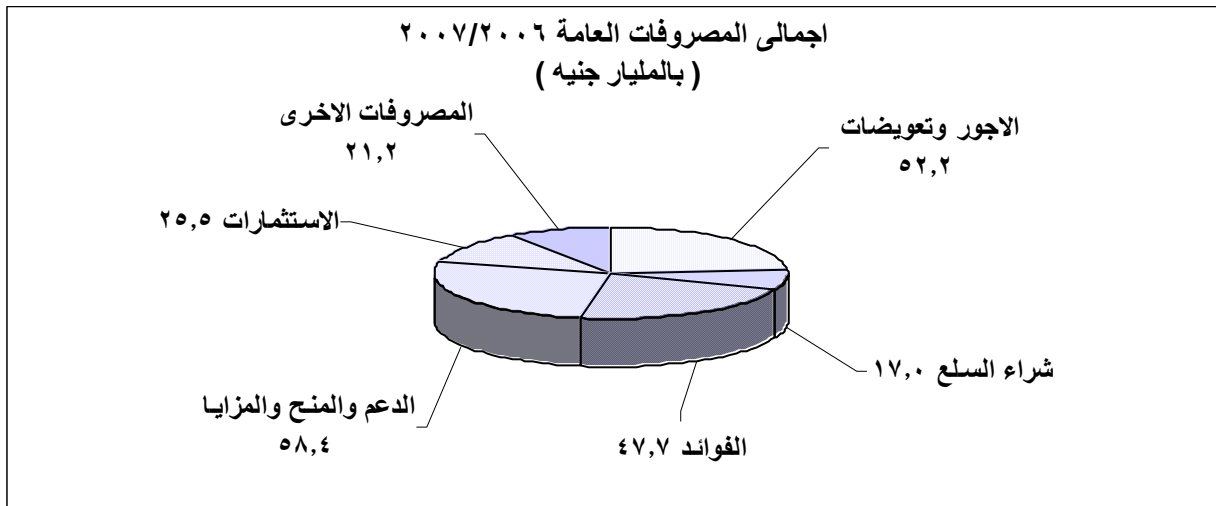
خلال السنة المالية السابقة لتصل إلى نحو ٥٨,٥ مليار جنيه وبما يمثل ٥١,٢٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وتعزى الزيادة في الضرائب على الدخل وأرباح الأعمال أساساً إلى زيادة الضرائب المحصلة من الشركات بنحو ٦,٣ مليار جنيه بمعدل ٧٩,٩٪ لتبلغ ١٤,٣ مليار جنيه وبما يفوق المقدّر للسنة بأكملها بأكثر من الضعف (١٠١,٣٪)، وهو ما يرتبط بنمو أرباح الشركات. وزادت أيضاً الضرائب المحصلة من هيئة قناة السويس بنسبة ٢٤,٩٪ مع تصاعد إيرادات تلك الهيئة، كما زادت الضرائب المحصلة من هيئة البترول بنسبه ٧,٥٪، والضرائب على دخول الأفراد بما نسبته ٣,٦٪.

كذلك زادت حصيللة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٤,٧ مليار جنيه بمعدل ١٣,٧٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة وبما يمثل ٢٨,٦٪ من الزيادة في اجمالي الإيرادات الضريبية لتصل إلى نحو ٣٩,٤ مليار جنيه. كما زادت حصيللة الرسوم الجمركية بنحو ٠,٧ مليار جنيه بمعدل ٧,٤٪ عن السنة المالية السابقة، و ٨,٠٪ عن المقدّر خلال السنة بأكملها، وقد ساعد على تلك الزيادة استمرار التصاعد الملحوظ في قيمة الواردات السلعية.

وارتفعت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية بنحو ٨,٧ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٠٪ لتصل إلى نحو ٤٥,١ مليار جنيه بما نسبته ٢٥,٠٪ من اجمالي الإيرادات المحصلة. وتعزى تلك الزيادة إلى الإيراد الاستثنائي الذي تم الحصول عليه مقابل منح الرخصة الثالثة للمحمول والذي يمثل ما نسبته ٣٥,٥٪ من اجمالي عوائد الملكية. وزادت فوائض الأرباح المحولة من الشركات بنسبة ١٥٦,٦٪، ومن بعض الهيئات العامة الاقتصادية بنسبة ٢٢,١٪، ومن هيئة قناة السويس بنسبة ١٣,٨٪، هذا بينما انخفضت الفوائض المحولة من هيئة البترول بنسبة ١٢,١٪، ومن بعض الوحدات الأخرى بنسبة ٣٤,٢٪.

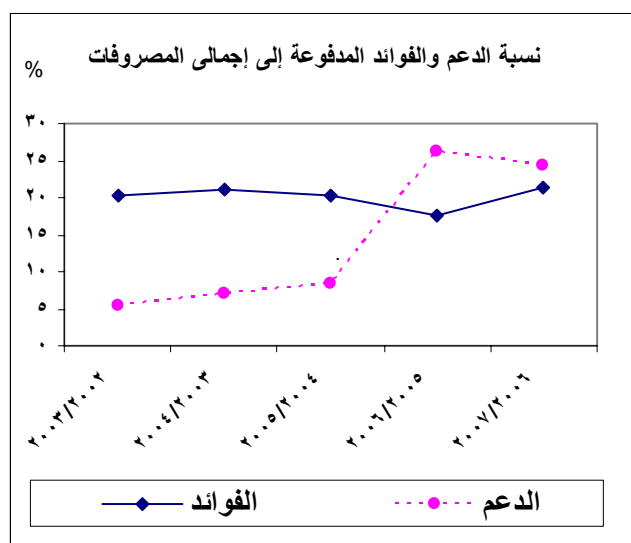
وبلغ ما تم الحصول عليه من المنح خلال السنة المالية نحو ٣,٩ مليار جنيه بزيادة ٦٣,٣٪ عن ما تم الحصول عليه خلال السنة المالية السابقة، وتعد تلك الزيادة محصلة لزيادة المنح الجارية من ناحية وانخفاض المنح الرأسمالية من ناحية أخرى.

وفي جانب المصروفات، أظهرت البيانات الفعلية المبدئية أن الاجمالي قد بلغ ٢٢٢,٠ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بزيادة قدرها ١٤,٢ مليار جنيه بمعدل ٦,٨٪ عن السنة المالية السابقة، أي أقل بشكل ملحوظ من معدل الزيادة في الإيرادات العامة خلال ذات السنة (١٩,١٪). وقد تركّز ما يقرب من ٣٨,٢٪ من تلك الزيادة فيما تم إنفاقه على الأجور وتعويضات العاملين لتصل إلى نحو ٥٢,١ مليار جنيه بما يمثل ٢٣,٥٪ من اجمالي المصروفات. وتأتى الزيادة الملحوظة في هذا البند بما يتماشى وسياسة الحكومة بشأن تحسين أحوال العاملين المدنيين بالدولة، أخذاً في الاعتبار أن البند المذكور يتضمن المزايا النقدية والعينية وكافة الزيادات والعلاوات الدورية والتشجيعية التي تقررت في بداية السنة المالية، وكذا تكاليف ضم العلاوة الخاصة السابق منحها خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١.



وارتفعت أيضاً الفوائد المحلية والخارجية على الدين العام بنحو ١٠,٩ مليار جنيه بمعدل ٢٩,٦٪ لتبلغ نحو ٤٧,٧ مليار جنيه بما نسبته ٢١,٥٪ من اجمالي المصروفات. وتعزى تلك الزيادة أساساً الى زيادة الفوائد المحلية المدفوعة لبنك الاستثمار القومي وصناديق التأمينات وباقي المصروفات المتعلقة بخدمة الدين العام بمقدار ١٠,٧ مليار جنيه بمعدل ٣١,٤٪، بينما اقتصرت الزيادة في الفوائد الخارجية على ٠,٢ مليار جنيه، وذلك تمشياً مع سياسة الدولة في عدم اللجوء الى الاقتراض من الخارج الا في اضيق الحدود. وبلغت نفقات الدفاع نحو ١٧,٧ مليار جنيه، والمشتريات من السلع والخدمات وتكاليف الصيانة الدورية اللازمة لإدارة الأعمال الحكومية نحو ١٧,٠ مليار جنيه.

وفيما يتعلق باجمالي الاستثمارات، فقد بلغ نحو ٢٥,٥ مليار جنيه بما يمثل ١١,٥٪ من اجمالي المصروفات، بزيادة قدرها ٤,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٠,٢٪ عن الاستثمارات المنفذة في السنة المالية السابقة.



وبالنسبة لأعباء الدعم، فقد بلغت نحو ٥٤,٠ مليار جنيه بما نسبته ٢٤,٣٪ من اجمالي المصروفات بانخفاض بنحو ٠,٣ مليار جنيه عن السنة المالية السابقة، كمحصلة لتخفيض الدعم المخصص لبعض المنتجات البترولية بمقدار ١,٦ مليار جنيه وفقاً للقرار سالف الذكر من ناحية، وزيادة الدعم الموجه لباقي بنود الدعم من ناحية أخرى.

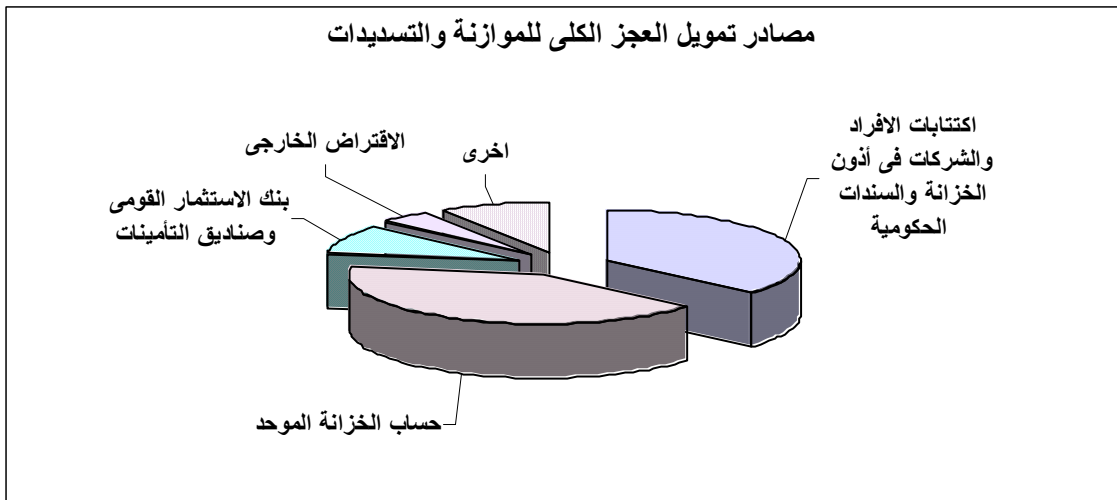
ملخص العمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة

(القيمة بالمليون جنيه)

الموارد	٢٠٠٦/٢٠٠٥ فعلي	٢٠٠٧/٢٠٠٦ فعلي مبدئي	نسبة التنفيذ	النفقات	٢٠٠٦/٢٠٠٥ فعلي	٢٠٠٧/٢٠٠٦ فعلي مبدئي	نسبة التنفيذ
اجمالي الإيرادات	١٥١٢٦٦	١٨٠٢١٥	١٠٩,٩	اجمالي المصروفات	٢٠٧٨١١	٢٢٢٠٣٠	١٠٢,٢
الإيرادات الضريبية	٩٧٧٧٩	١١٤٣٢٦	١٠٨,٢	الأجور وتعويضات العاملين	٤٦٧١٩	٥٢١٥٣	١٠١,٤
الضرائب على الدخول والأرباح	٤٨٢٦٨	٥٨٥٣٥	١٠٩,١	شراء السلع والخدمات	١٤٤٢٨	١٧٠٢٨	١١٠,٠
الضرائب على الممتلكات	١٢١٤	١٧٨٨	١٤٨,٥	الفوائد	٣٦٨١٥	٤٧٧٠٠	٩٤,٠
الضرائب على السلع والخدمات	٣٤٦٩٩	٣٩٤٣٦	١٠٦,٨	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٦٨٨٩٧	٥٨٤٤٢	١٠٠,٠
رسوم جمركية	٩٦٥٤	١٠٣٦٩	١٠٨,٠	الدعم	٥٤٢٤٥	٥٣٩٥٩	١٠٠,٣
ضرائب أخرى	٣٩٤٤	٤١٩٨	٩٨,٠	المنح	٢١٧٤	٢٥٩٩	١١٢,٣
المنح	٢٣٧٩	٣٨٨٦	١١١,٦	مزايا اجتماعية	١٢٣٣٦	١٦١٢	١٠٧,٦
إيرادات أخرى	٥١١٠٨	٦٢٠٠٣	١١٣,٢	أخرى	١٤٢	٢٧٢	٣١,٨
عوائد الملكية	٣٦٣٧٣	٤٥١١١	١٠٥,٠	المصروفات الأخرى	١٩٧٤٠	٢١٢٠٩	١٠١,٣
حصيلة بيع السلع والخدمات	٧٨٩١	٩٧٧٦	١١٤,٧	الدفاع	١٥٧٧٠	١٧٧١٨	١٠٣,٠
الاستثمارات المالية	٣٧٠٥	٤٣٧٦	٣٠٨,٤	أخرى	٣٩٧٠	٣٤٩١	٩٣,٤
أخرى	٣١٣٩	٢٧٤٠	١٤٦,٨	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٢١٢١٢	٢٥٤٩٨	١٢٦,٠

يتضح من العمليات المالية السابقة في جانبي النفقات والإيرادات لقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، وجود عجز نقدي يبلغ نحو ٤١,٨ مليار جنيه بما نسبته ٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٩,٢٪ خلال السنة المالية السابقة. وبإضافة صافي الحيازة من الأصول المالية الذي بلغ نحو ١٢,٩ مليار جنيه، يبلغ العجز الكلي لهذا القطاع نحو ٥٤,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وبما يمثل نحو ٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٨,٢٪ في السنة المالية السابقة.

وبالنسبة لتمويل العجز الكلي للموازنة العامة (٥٤,٧ مليار جنيه)، وإجراء تسديدات محلية متنوعة بلغت نحو ٢٣,٢ مليار جنيه (معظمها للجهاز المصرفي)، فقد تم ذلك عن طريق مصادر محلية غير مصرفية بلغ إجماليها ٦٧,٢ مليار جنيه، منها اكتتابات الأفراد و الشركات في أذون الخزانة العامة والسندات الحكومية (٢٨,٥ مليار جنيه)، وما توافر للحكومة لدى حساب الخزانة الموحد المفتوح بالبنك المركزي (٣١,٦ مليار جنيه)، والباقي من بنك الاستثمار القومي وصناديق التأمينات (٧,١ مليار جنيه). هذا بالإضافة إلى الاقتراض الخارجي (ما يعادل ٣,٦ مليار جنيه)، وحصول الخسصة (٠,٢ مليار جنيه) وبعض المصادر المتنوعة الأخرى (٦,٩ مليار جنيه).



٢/٣/٤ - قطاع الموازنة العامة للدولة ، وبنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي

وبإضافة العمليات المالية الخاصة ببنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي إلى العمليات المالية الخاصة بقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، ترتفع الإيرادات المحصلة بنحو ٢٥,٤ مليار جنيه لتبلغ نحو ٢٠٥,٦ مليار جنيه بما نسبته ٢٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وترتفع أيضا النفقات العامة بنحو ٢٢,٠ مليار جنيه لتبلغ نحو ٢٤٤,٠ مليار جنيه بما نسبته ٣٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

وبذلك أسفرت العمليات المالية السابقة عن عجز نقدي للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بلغ نحو ٣٨,٤ مليار جنيه. وبإضافة صافي حيازة الأصول المالية البالغ نحو ١٧,٨ مليار جنيه، يصل العجز الكلي إلى نحو ٥٦,٢ مليار جنيه.

ملخص العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(بالمليون جنيه)

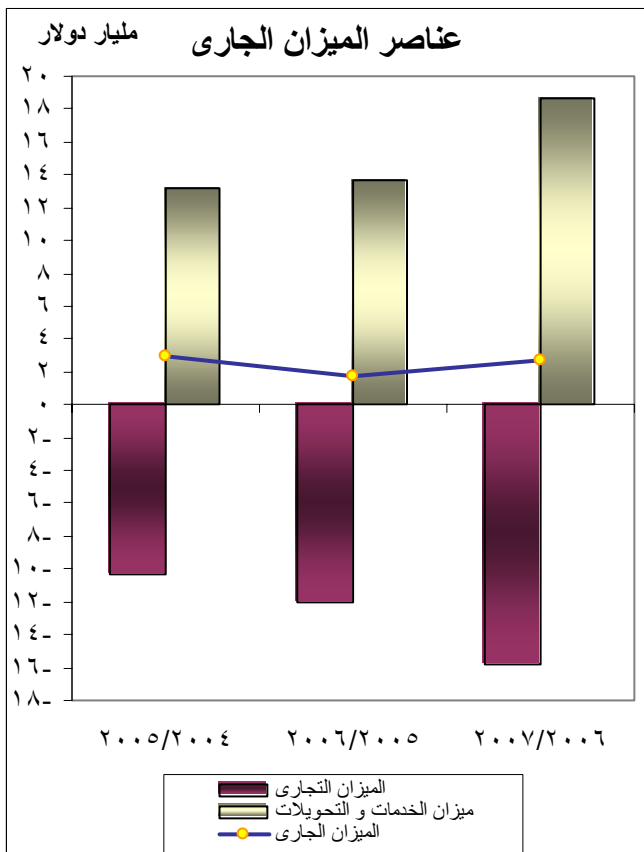
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
(فعلى مبدئى)	(فعلى)	
٢٠٥٦٥٤	١٧٥٩٢٩	إجمالى الإيرادات
٢٤٤٠١٨	٢٢٣٦٢٥	إجمالى المصروفات
٣٨٣٦٤	٤٧٦٩٦	العجز النقدى
١٧٨٤٩	٨٩٤٢	صافى حيازة الأصول المالية
٥٦٢١٣	٥٦٦٣٨	العجز الكلى
٥٦٢١٣	٥٦٦٣٨	مصادر التمويل
٣٥٤٠٤	٦٤٩٤٩	التمويل المحلى
١٧٦٦٢ -	٢٧٨٢٦	التمويل المصرفى
٥٣٠٦٦	٣٧١٢٣	التمويل غير المصرفى
٣٥٨١	٣٦٤١	الإقتراض الخارجى
٦٩٣ -	١٧٧٧-	المتأخرات
١٩٣٢٠	٤٨٠٦-	أخرى
٤٣٢ -	٣١١-	فروق إعادة التقييم
١٧٢	١٢٦	صافى متحصلات الخصخصة
١١٦٨ -	٧٠٩-	الفروق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة
٢٩	٤٤٧٥-	غير محدد

وقد تم الاعتماد فى تمويل هذا العجز، وإجراء العديد من التسديدات المحلية أساسا على مصادر التمويل المحلية غير المصرفية بجانب ما توافر للحكومة من حساب الخزانة الموحد وصافى متحصلات الخصخصة.

٤/٤ – ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

حققت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي فائضا كليا بميزان المدفوعات بلغ نحو ٥,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وبما يمثل ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة أساسية لفائض ميزان المعاملات الجارية البالغ ٢,٧ مليار دولار، و صافي التدفق للداخل لميزان المعاملات الرأسمالية و المالية البالغ ١,١ مليار دولار. و يعزى فائض المعاملات الجارية لارتفاع كل من فائض ميزان الخدمات و صافي التحويلات بدون مقابل من ناحية ، واتساع عجز الميزان التجاري من ناحية أخرى .

حيث اتسع عجز الميزان التجاري بمعدل ٣٢,٠٪ بسبب زيادة الواردات السلعية بمعدل ٢٤,٣٪، في الوقت الذي ارتفعت فيه الصادرات السلعية بمعدل ١٩,٣٪ .



وارتفع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٣٩,٨٪ ليمثل ٨,٩٪ من الناتج المحلي الاجمالى، انعكاسا للاتى:

- ارتفاع المتحصلات غير المنظورة بمعدل ١٧,٠٪ ، كنتيجة أساسية لارتفاع بند السفر (الإيرادات السياحية) بمعدل ١٠,٧٪ الذي يمثل ٣٩,٣٪ من إجمالي المتحصلات الخدمية، وكذا زيادة متحصلات رسوم المرور فى قناة السويس بمعدل ١٧,٢٪.

- تراجع المدفوعات غير المنظورة بمعدل ٣,١٪ لتقتصر على نحو ٩,٠ مليار دولار ، نتيجة لتراجع بند المدفوعات الأخرى بمعدل ٢٥,١٪، لانخفاض المبالغ المحولة للخارج بواسطة شركات البترول المصرية ، وعمولة سمسرة أوراق مالية.

أما صافى التحويلات بدون مقابل ، فقد ارتفع بمعدل ٢٧,٣٪ (يمثل ٥,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالى)، وجاء ذلك انعكاسا لزيادة التحويلات الخاصة بمعدل ٢٥,٨٪ إلى نحو ٦,٣ مليار دولار وزيادة التحويلات الرسمية بمعدل ٤٠,٠٪ لتصل إلى ٠,٨ مليار دولار.

وقد حققت المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجى صافى تدفق للداخل بلغ ١,١ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (مقابل ٣,٥ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة).

ويعزى ذلك إلى ما حققه الاستثمار الأجنبى المباشر من صافى تدفق للداخل بلغ ١١,١ مليار دولار (مقابل ٦,١ مليار دولار). فى حين حققت الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٠,٩ مليار دولار (مقابل صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٢,٨ مليار دولار).

أما صافى الأصول والخصوم الأخرى فقد حقق تدفقا للخارج بلغ نحو ١٠,٠ مليار دولار (مقابل ٥,٩ مليار دولار).

كما أسفرت عمليات الاقتراض متوسط وطويل الأجل عن صافى سداد قدره ٠,٣ مليار دولار (مقابل ١,٠ مليار دولار).

١/٤/٤ – الميزان التجاري

ارتفع حجم التجارة الخارجية لمصر خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ليصل إلى ما يقرب من ٦٠,٠ مليار دولار بمعدل نمو بلغ ٢٢,٤٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة، لترتفع نسبة إجمالي قيمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٤٦,٨٪ (مقابل ٤٥,٥٪)، مما يعكس زيادة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجى. هذا وقد ارتفعت الصادرات بمعدل ١٩,٣٪ لتبلغ نحو ٢٢,٠ مليار دولار، والواردات بمعدل ٢٤,٣٪ لتصل إلى نحو ٣٧,٨ مليار دولار.

ويرجع الارتفاع في حصة الصادرات إلى النمو المضطرب في الصادرات غير البترولية بمعدل كبير بلغ ٤٤,٧٪ لتصل إلى نحو ١١,٩ مليار دولار وبما يمثل ٥٤,١٪ من إجمالي الصادرات وخاصة السلع تامة الصنع والتي بلغت ٧,٥ مليار دولار، بمعدل نمو ٤٥,٤٪، ومجموعة السلع نصف المصنعة التي ارتفعت بمعدل ٦٦,٨٪ لتبلغ حوالى ٢,٠ مليار دولار.

أما الارتفاع في المدفوعات عن الواردات، فيعزى أساساً إلى ارتفاع الواردات من كافة المجموعات السلعية، وعلى رأسها الواردات من السلع الوسيطة بنسبة ٢٨,٦٪ من إجمالي الزيادة في الواردات، والسلع الاستثمارية بنسبة ٢٦,٥٪ من إجمالي الارتفاع المحقق في الواردات، وهو ما أسهم نحو التوسع في الاستثمار بغرض زيادة الإنتاج وزيادة دور الصادرات السلعية في دعم النمو الاقتصادى.

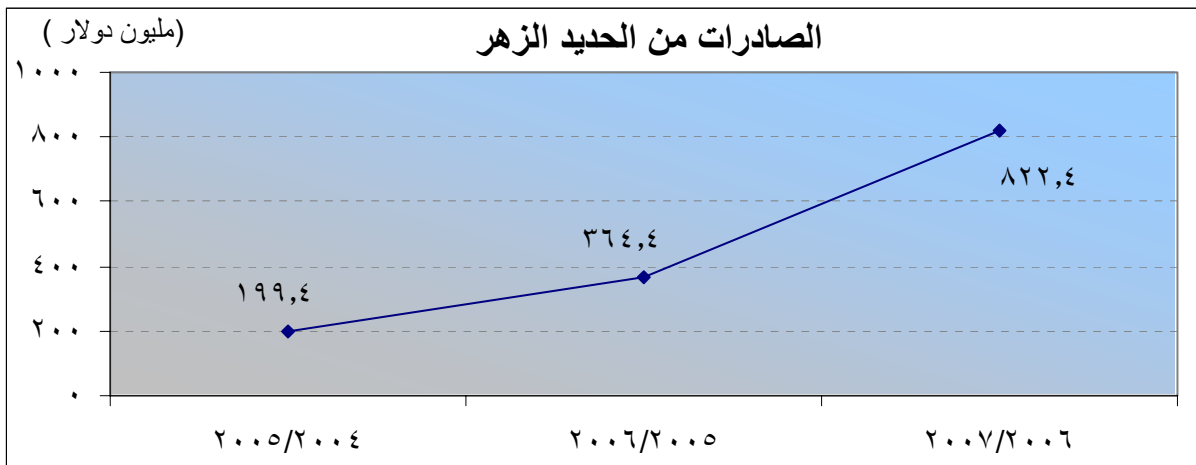
ونظراً لنمو الواردات بمعدل أكبر من نمو الصادرات، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بمعدل ٣٢,٠٪ ليصل إلى نحو ١٥,٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وبما يمثل ١٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفضت نسبة تغطية حصة الصادرات السلعية إلى المدفوعات عن الواردات السلعية من ٦٠,٦٪ إلى ٥٨,٢٪.

السنة المالية		أهم المؤشرات الاقتصادية (%)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
٤٦,٨	٤٥,٥	إجمالي حجم التجارة الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي
١٧,٢	١٧,٢	الصادرات السلعية / الناتج المحلي الإجمالي
٢٩,٦	٢٨,٤	الواردات السلعية / الناتج المحلي الإجمالي
(١٢,٤)	(١١,٢)	الميزان التجاري / الناتج المحلي الإجمالي
٥٨,٢	٦٠,٦	الصادرات السلعية / الواردات السلعية
٤٥,٩	٥٥,٤	الصادرات البترولية / إجمالي الصادرات السلعية

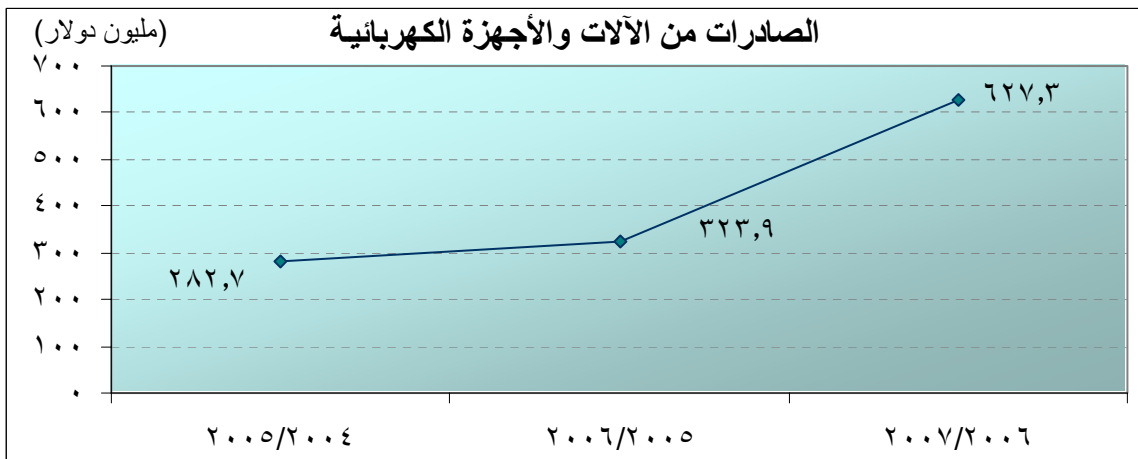
١/١/٤/٤ – التوزيع السلعي للصادرات

ارتفعت حصة الصادرات السلعية بمقدار ٣,٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، لتبلغ نحو ٢٢,٠ مليار دولار وبما يمثل ١٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ساهم القطاع العام بنسبة ٤٨,٢٪ من تلك الحصة، يليه القطاع الخاص بنسبة ٣٩,٥٪، ثم القطاع الاستثماري بنسبة ١٢,٣٪.

ويعزى هذا النمو الملحوظ إلى زيادة حصة الصادرات غير البترولية بمعدل ٤٤,٧٪، حيث ارتفعت حصة الصادرات من السلع نصف المصنعة بمعدل ٦٦,٨٪ لتصل إلى ٢,٠ مليار دولار، نتيجة لزيادة صادرات بعض السلع كان من أهمها الحديد الزهر ومنتجاته كما يوضح الشكل التالي، والألومنيوم غير المخلوط، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها.

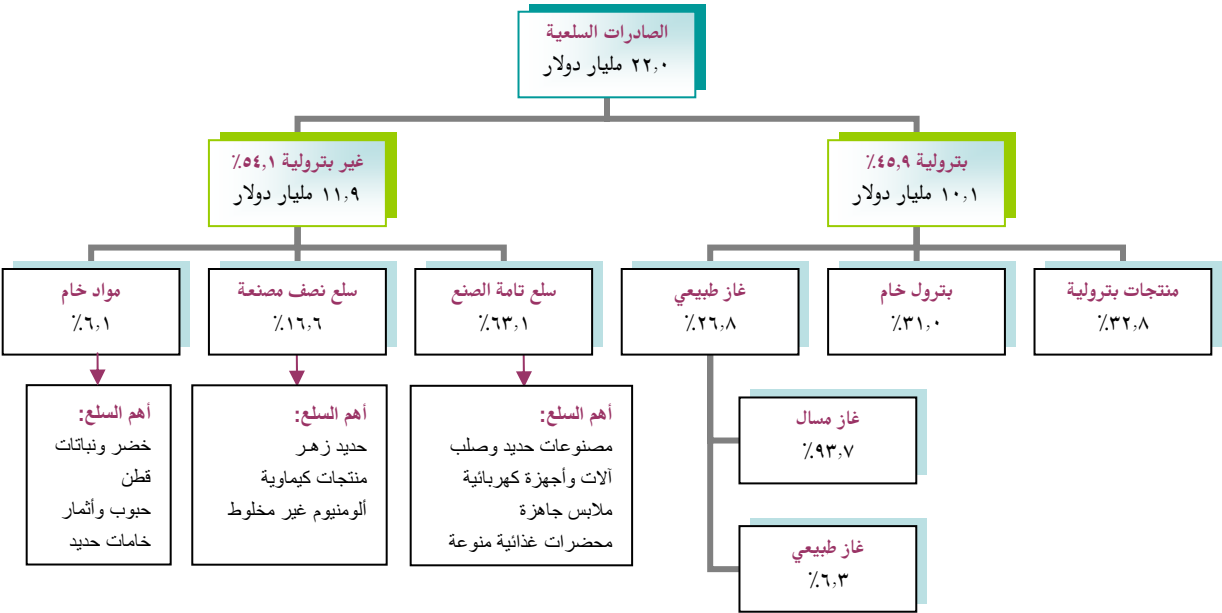


تليها الصادرات من السلع تامة الصنع، والتي ارتفعت بمعدل ٤٥,٤٪ لتصل إلى نحو ٧,٥ مليار دولار. ومن أهم السلع التي ارتفعت صادراتها الآلات والأجهزة الكهربائية كما يظهر في الشكل التالي، والأصناف المصنوعة من معادن عادية، والمحضرات الغذائية المصنوعة.



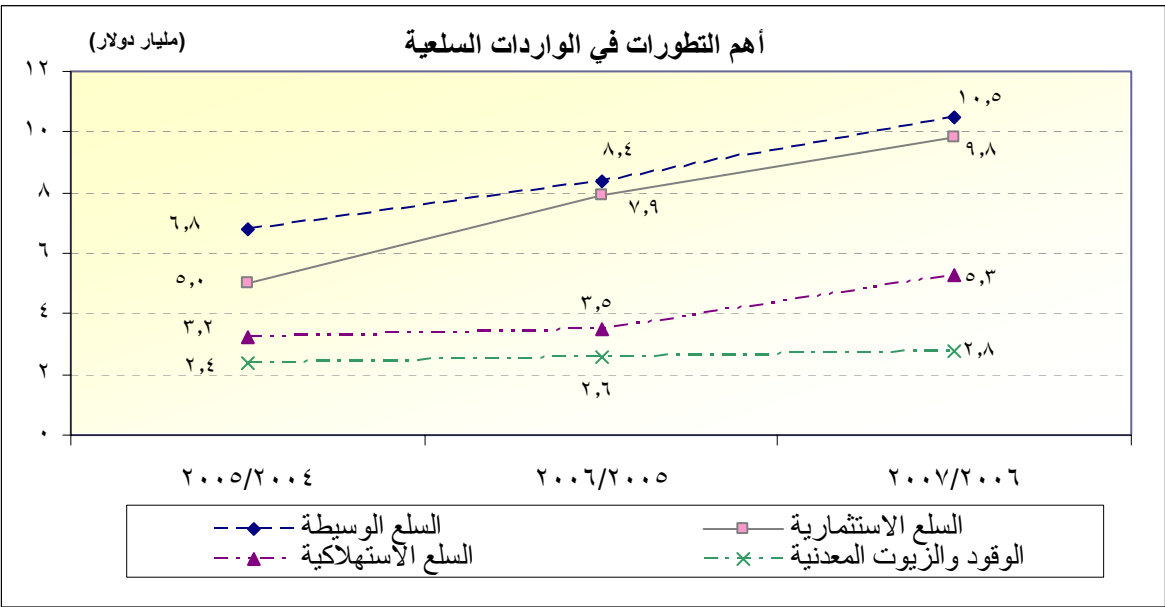
كما ارتفعت الصادرات من المواد الخام بمعدل ٨,٨٪. ومن أهم السلع التي ارتفعت صادراتها الحبوب والأثمار الزيتية، والخضر والنباتات والجذور والدرنات الغذائية.

هذا بينما تراجعت حصيللة الصادرات البترولية بمعدل ١,١٪ لتبلغ ١٠,١ مليار دولار. حيث انخفضت الصادرات كل من الغاز الطبيعي بمعدل ٣,٦٪، والبترول الخام بمعدل ٢,٧٪.

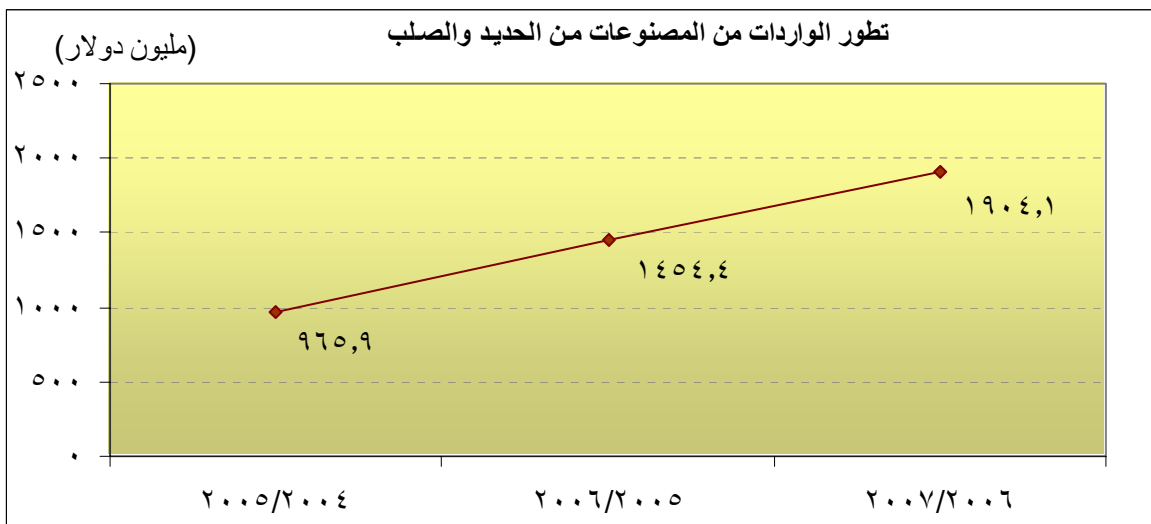


٢٠١/٤/٤ – التوزيع السلي للواردات

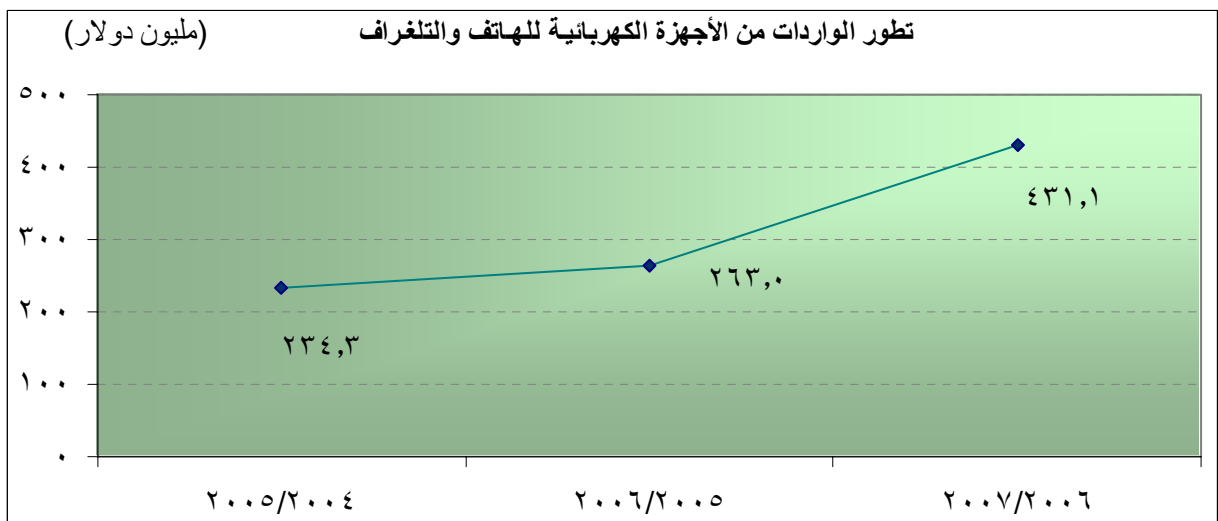
ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بما قيمته ٧,٤ مليار دولار لتصل إلى ٣٧,٨ مليار دولار، و بما يمثل ٢٩,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الواردات من كافة المجموعات السلعية، وخاصة الواردات من السلع الوسيطة، والسلع الاستثمارية، والسلع الاستهلاكية، حيث مثلت الزيادة في تلك المجموعات ٧٨,٨٪ من إجمالي الزيادة في الواردات. ويوضح الشكل التالى أهم التطورات في الواردات للثلاث أعوام المالية السابقة.



فقد ارتفعت الواردات من السلع الوسيطة بمعدل ٢٥,١٪ لتصل إلى ١٠,٥ مليار دولار، وبنسبة ٢٧,٨٪ من إجمالي الواردات، قام القطاع الخاص باستيراد ما نسبته ٦٥,٩٪ منها، يليه القطاع العام بنسبة ٢٦,٧٪، وتمثلت أهم السلع التي ارتفعت وارداتها في المنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمصنوعات من الحديد والصلب كما يتضح من الشكل التالي، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، واللدائن ومصنوعاتها، والألومنيوم ومصنوعاته. هذا بينما تراجعت الواردات من الأسمدة، والسكر الخام، و الأسمنت.



كما ارتفعت الواردات من السلع الاستثمارية بمقدار ٢,٠ مليار دولار بمعدل ٢٤,٨٪ لتصل إلى نحو ٩,٨ مليار دولار، وقد تركز الارتفاع في الأجهزة الكهربائية للهاتف والتلغراف كما يظهر في الشكل التالي، والروافع والبلدوزرات وأجزائها، والحاسبات الآلية. بينما تراجعت الواردات من المركبات لنقل الأشخاص، والآلات التي تستعمل في الزراعة.

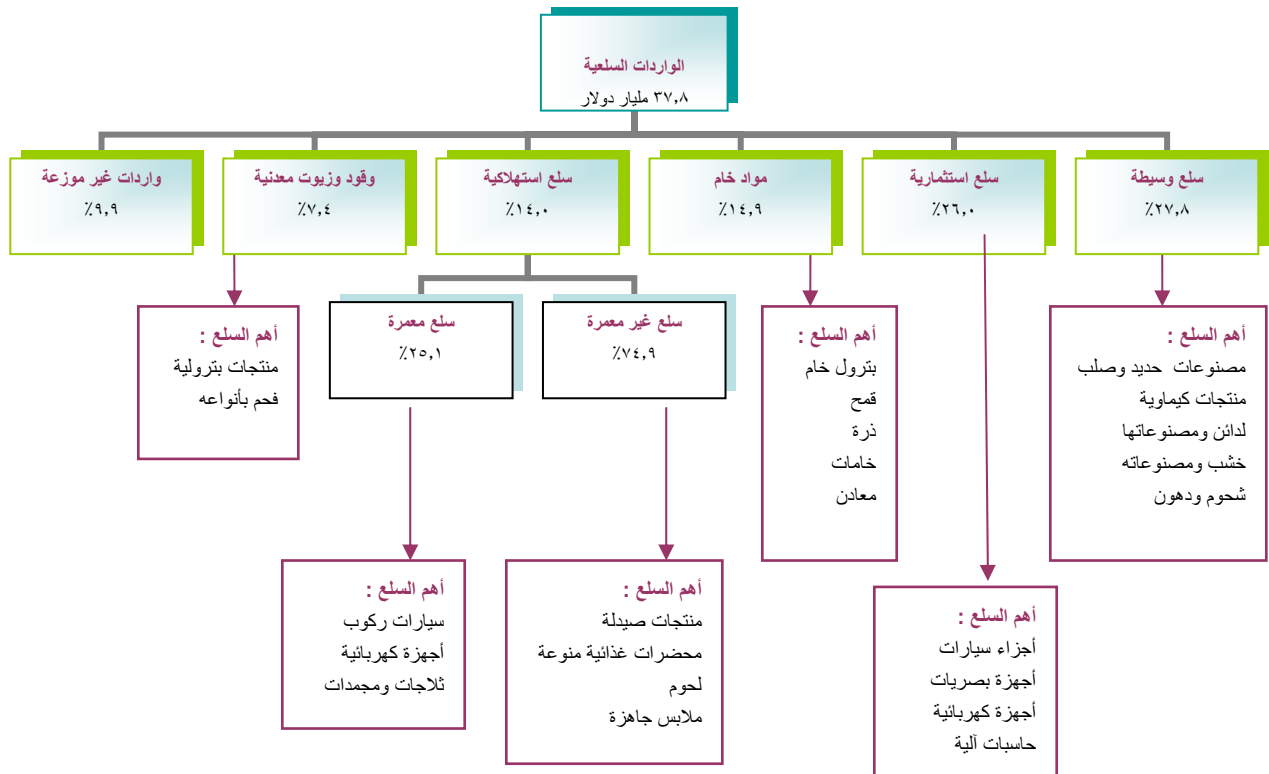


وتصاعدت الواردات من السلع الاستهلاكية بزيادة قدرها ١,٨ مليار دولار وبمعدل ٤٩,٦٪ لتبلغ نحو ٥,٣ مليار دولار بنسبة ١٤,٠٪ من إجمالي الواردات. وقد استأثر القطاع الخاص بمعظم واردات هذه المجموعة بما نسبته ٨٦,٢٪.

وارتفعت الواردات من السلع غير المعمرة بمعدل ٥٥,٣٪ لتبلغ نحو ٤,٠ مليار دولار، وجاء ذلك انعكاسا لزيادة الواردات من المنتجات الصيدلانية، واللحوم، والملابس الجاهزة، والخضر والنباتات والجذور والدرنات الغذائية. هذا بينما تراجع الواردات من العدس.

أما بالنسبة للواردات من السلع المعمرة، فقد ارتفعت بمعدل ٣٤,٨٪ لتصل إلى ١,٣ مليار دولار. وتمثلت أهم الواردات في سيارات ركوب الأشخاص، والأجهزة الآلية الكهربائية للاستعمال المنزلي.

كذلك ارتفعت الواردات من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٦,٨٪ لتصل إلى ٢,٨ مليار دولار وبما نسبته ٧,٣٪ من إجمالي الواردات. وتمت معظم هذه الواردات (٧٨,١٪) عن طريق القطاع العام. وتركزت معظم الواردات من هذه المجموعة في المنتجات البترولية (٩٢,٥٪) التي بلغت ٢,٦ مليار دولار.

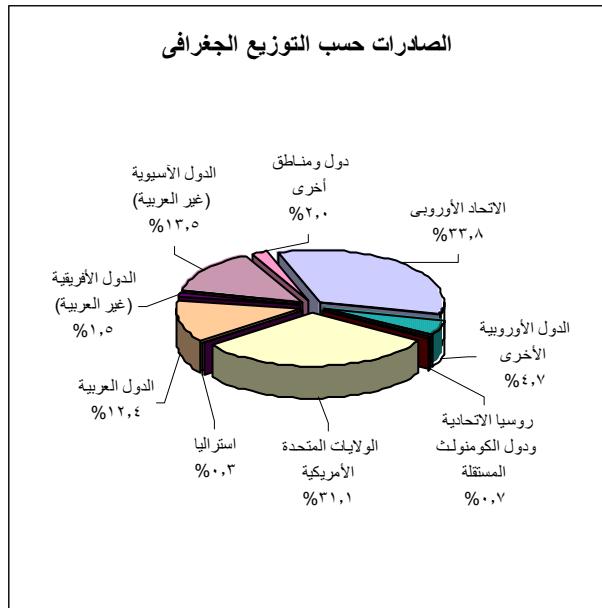
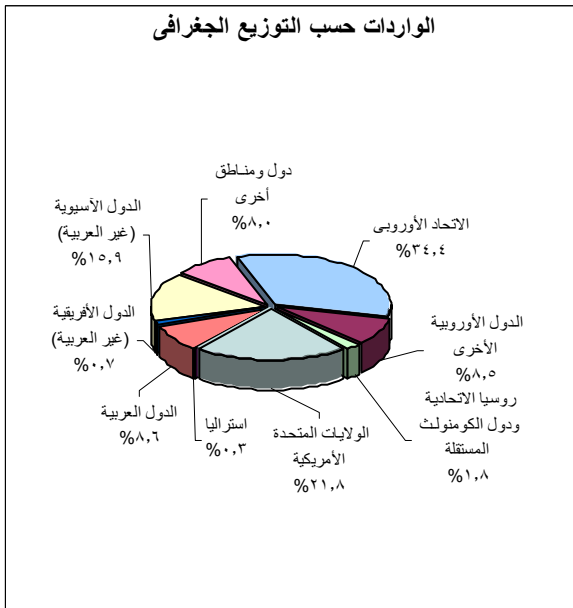


٣/١/٤/٤- التوزيع الجغرافي للمعاملات السلعية

جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المركز الأول كسوق للصادرات المصرية بما قيمته ٧,٤ مليار دولار بنسبة ٣٣,٨٪ من إجمالي حصيلة الصادرات (وتمثلت أهم الدول في إيطاليا، والمملكة المتحدة، وأسبانيا، وألمانيا، وفرنسا، وهولندا)، وكانت أهم الصادرات إليها البترول الخام ومنتجاته، والحديد الزهر، والألومنيوم غير المخلوط، والمصنوعات من الحديد والصلب. واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثاني، حيث استوعبت ما قيمته ٦,٨ مليار دولار بنسبة ٣١,١٪ من إجمالي، وتمثلت أهم الصادرات إليها في البترول الخام ومنتجاته، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والملابس الجاهزة، الحديد الزهر.

وحصلت الدول الآسيوية (غير العربية) على صادرات قيمتها ٣,٠ مليار دولار بنسبة ١٣,٥٪ (وأهمها الهند، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وهونج كونج، واندونيسيا)، وتمثلت أهم الصادرات إليها، إضافة إلى البترول الخام ومنتجاته، في الأسمدة، والملابس الجاهزة. أما بالنسبة للدول العربية فقد بلغت حصيلة الصادرات إليها نحو ٢,٧ مليار دولار بنسبة ١٢,٤٪ (وأهمها الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، والأردن، ولبنان، وتونس)، وتمثلت أهم الصادرات إليها في البترول الخام ومنتجاته، والمصنوعات من الحديد والصلب، والحديد الزهر، والأرز.

وبالنسبة للدول الأوروبية الأخرى، فقد حصلت على نحو مليار دولار بنسبة ٤,٧٪ (وأهمها سويسرا، وتركيا)، وتمثلت أهم الصادرات إليها في المنتجات البترولية، والأصناف المصنوعة من معادن عادية، والحديد الزهر. هذا بينما بلغ نصيب الدول الأفريقية (غير العربية) ما قيمته ٣٢٨,١ مليون دولار بنسبة ١,٥٪ (وأهمها كينيا، وغانا، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا). وتمثلت أهم الصادرات لدول تلك المجموعة في السكر ومصنوعاته، والآلات والأجهزة الكهربائية، والمنتجات البترولية، والمنتجات الصيدلانية. واقتصرت الصادرات إلى روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة على ما قيمته ١٥١,٩ مليون دولار، وأهم الصادرات إليها البترول الخام، والمحضرات الغذائية المنوعة، والأرز. ويوضح الشكلان التاليان الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات السلعية.

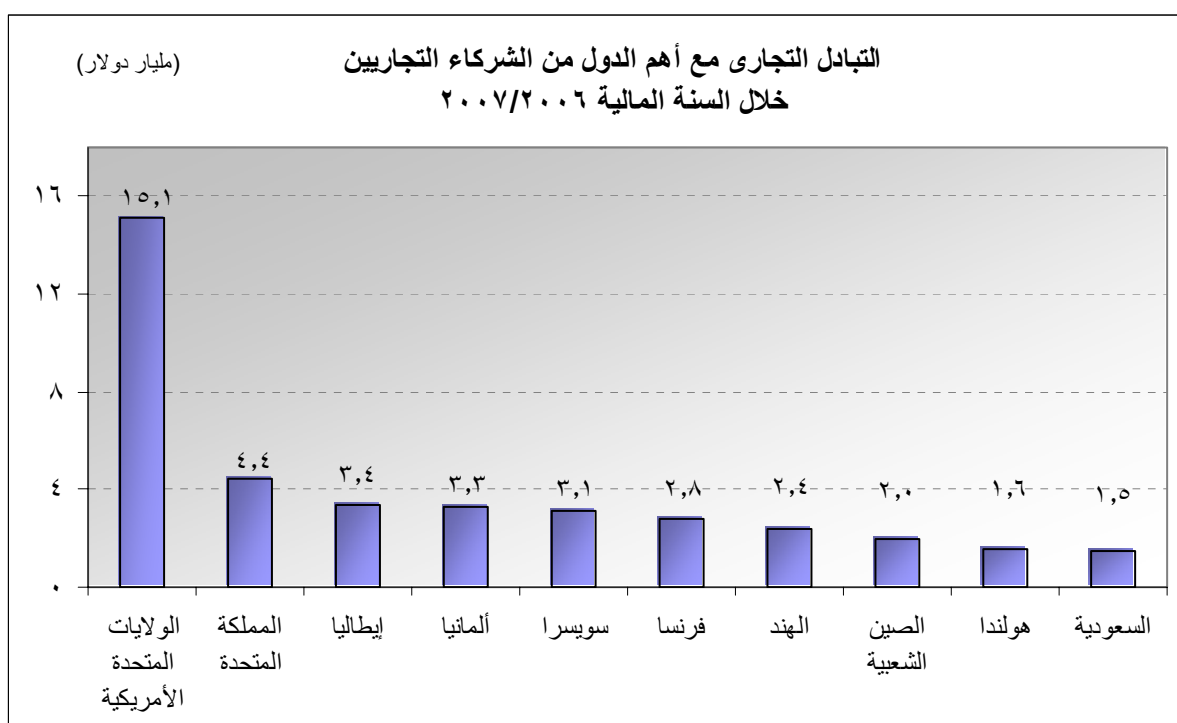


ومن ناحية أخرى استمرت دول الاتحاد الأوروبي كأهم مصدر للواردات السلعية، إذ بلغت نحو ١٣,٠ مليار دولار بنسبة ٣٤,٤٪ من إجمالي المدفوعات عن الواردات (وتمثلت أهم الدول في المملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا)، وأهم الواردات منها البترول الخام ومنتجاته، والمنتجات الصيدلانية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمصنوعات من الحديد والصلب. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت الواردات منها ٨,٣ مليار دولار بنسبة ٢١,٨٪ من الإجمالي، وأهم الواردات منها الذرة، والبترول الخام ومنتجاته، والقمح، والمصنوعات من الحديد والصلب.

واحتلت الدول الآسيوية غير العربية المرتبة الثالثة، بما قيمته ٦,٠ مليار دولار بنسبة ١٥,٩٪ (وأهمها الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، والهند، وهونج كونج)، وأهم الواردات منها أجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، والسيارات لركوب الأشخاص، والمصنوعات من الحديد والصلب. تليها الدول العربية بقيمة ٣,٢ مليار دولار بنسبة ٨,٦٪ (وأهمها السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ولبنان، وسوريا)، وتمثلت أهم الواردات منها في البترول الخام ومنتجاتها، والدائن ومصنوعاتها، والمصنوعات من الحديد والصلب. ثم الدول الأوروبية الأخرى بما قيمته ٣,٢ مليار دولار بنسبة ٨,٥٪ (وأهمها سويسرا، وتركيا)، وأهم الواردات منها الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، والقمح، والمصنوعات من الحديد والصلب، والمنتجات الصيدلانية.

بينما اقتصرت الواردات من روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة على ما قيمته ٦٨٥,٢ مليون دولار بنسبة ١,٨٪، وأهم الواردات منها المصنوعات من الحديد والصلب، والقمح، والخشب ومصنوعاته.

وبالنسبة لحجم التبادل التجاري بين مصر ودول العالم الخارجى، فقد ارتفع بمعدل ٢٢,٤٪ ليبلغ نحو ٦٠,٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦. حيث جاءت الولايات المتحدة الأمريكية كأهم شريك تجارى لمصر بما نسبته ٢٥,٢٪ من الإجمالى وبما قيمته ١٥,١ مليار دولار. تليها المملكة المتحدة بما نسبته ٧,٤٪، وبما قيمته ٤,٤ مليار دولار. وتراوحت باقى القيم ما بين ٣,٤ و ١,٥ مليار دولار كما يتضح من الشكل التالى.

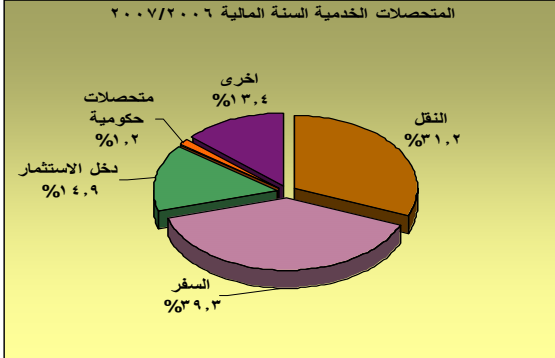


التوزيع الجغرافي للمعاملات السلعية

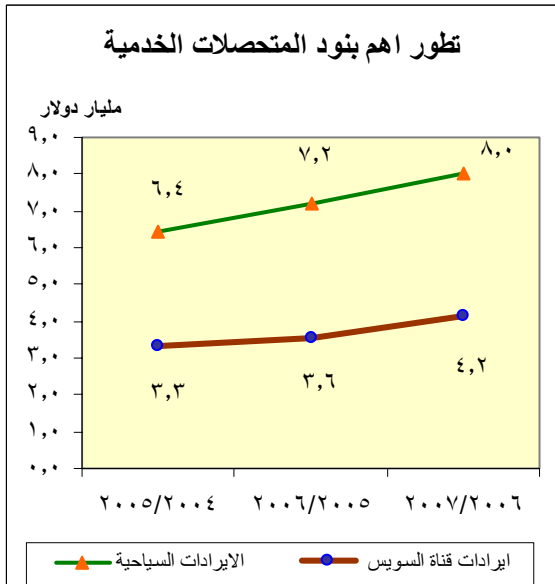
(مليون دولار)

الميزان التجاري		المدفوعات عن الواردات		حصيلة الصادرات		السنة المالية
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
(١٥٨١٦,٧)	(١١٩٨٥,٩)	٣٧٨٣٤,٢	٣٠٤٤١,٠	٢٢٠١٧,٥	١٨٤٥٥,١	المجموع الكلى
(٥٥٦٤,٩)	(٤٣٤١,٤)	١٣٠٠٥,٥	١١٢٨٩,٤	٧٤٤٠,٦	٦٩٤٨,٠	الاتحاد الأوروبي
(٢١٥٧,٠)	(١٣٧٥,٦)	٣٢٠٥,٦	٢٣٤٠,١	١٠٤٨,٦	٩٦٤,٥	الدول الأوروبية الأخرى
(٥٣٣,٣)	(٦٧٦,١)	٦٨٥,٢	٧٤٤,٨	١٥١,٩	٦٨,٧	روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة
(١٤١٢,٥)	(٩٢,٨)	٨٢٦٢,٣	٥٧٣٧,١	٦٨٤٩,٨	٥٦٤٤,٣	الولايات المتحدة الأمريكية
(٥١٤,٨)	(٦١٠,٥)	٣٢٤٤,٤	٢٧٣٥,٧	٢٧٢٩,٦	٢١٢٥,٢	الدول العربية
(٣٠٥٨,٦)	(٢٣٥٠,٨)	٦٠٢٧,٦	٤٤٤٤,٨	٢٩٦٩,٠	٢٠٩٤,٠	الدول الآسيوية (غير العربية)
٥٨,٩	٧٤,٨	٢٦٩,٢	١٧٦,٥	٣٢٨,١	٢٥١,٣	الدول الأفريقية (غير العربية)
(٤٣,٨)	(٢٦٠,٢)	١٠٧,٨	٢٧٧,١	٦٤,٠	١٦,٩	استراليا
(٢٥٩٠,٧)	(٢٣٥٣,٣)	٣٠٢٦,٦	٢٦٩٥,٥	٤٣٥,٩	٣٤٢,٢	دول ومناطق أخرى

٢/٤/٤ – ميزان الخدمات والتحويلات



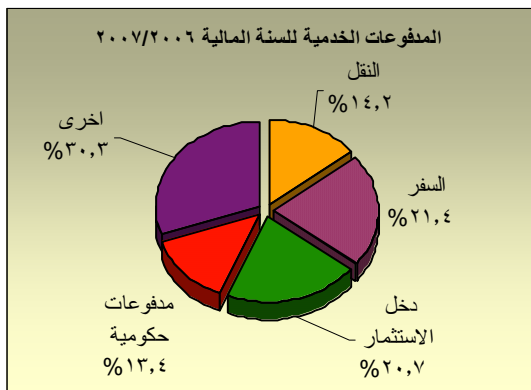
حقق ميزان الخدمات فائضا قدره ١١,٥ مليار دولار يمثل ٨,٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (مقابل ٨,٢ مليار دولار يمثل ٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة المقارنة) مسجلا بذلك ارتفاعا بمعدل ٣٩,٨٪، انعكاسا لزيادة المتحصلات الخدمية بمعدل ١٧,٠٪ لتبلغ ٢٠,٤ مليار دولار وتراجع المدفوعات الخدمية بمعدل ٣,١٪ لتقتصر على نحو ٩,٠ مليار دولار.



وتعزى الزيادة في المتحصلات الخدمية إلى ارتفاع بند متحصلات السفر (الإيرادات السياحية) بمعدل ١٠,٧٪ ليصل إلى ٨,٠ مليار دولار تمثل ٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لارتفاع عدد الليالي السياحية لتصل إلى ٩٤,٢ مليون ليلة مقابل ٨٥,١ مليون ليلة خلال السنة المالية السابقة، مع ثبات متوسط انفاق السائح عند ٨٥ دولار في الليلة.

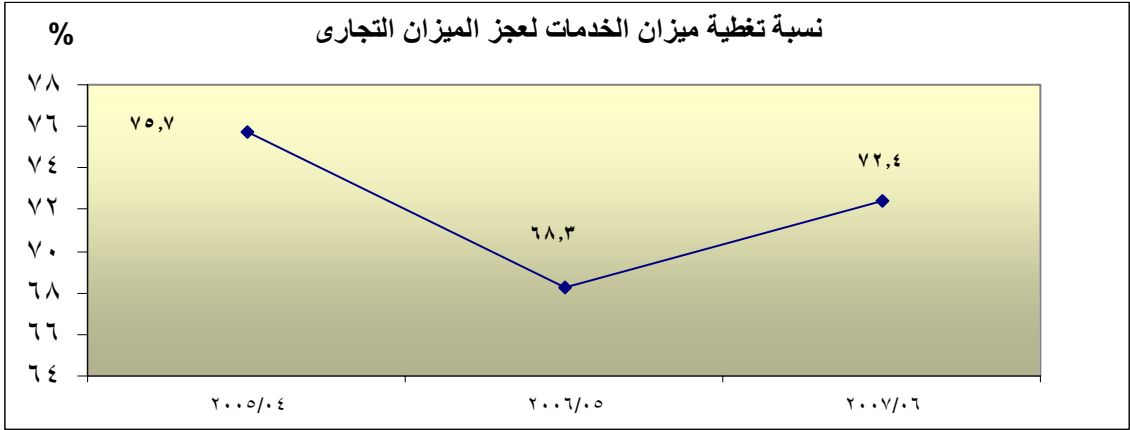
كما ارتفعت متحصلات النقل بمعدل ٢٨,٨٪ لتبلغ ٦,٤ مليار دولار، بما يمثل ٥,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كنتيجة أساسية لزيادة متحصلات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ١٧,٢٪، انعكاسا لزيادة عدد السفن العابرة والحمولة الصافية.

كذلك تصاعد بند دخل الاستثمار بمعدل ٥٢,١٪ ليصل إلى ٣,٠ مليار دولار لارتفاع كل من متحصلات دخل الاستثمارات المالية (الحافطة) ، والفوائد المحصلة على الأصول الأجنبية في الخارج.



أما المدفوعات الخدمية ، فقد تراجعت بمعدل ٣,١٪ لتصل إلى ٩,٠ مليار دولار، نتيجة أساسية لانخفاض بند المدفوعات الأخرى بمعدل ٢٥,١٪ وهو ما يعزى إلى تراجع المبالغ المحولة للخارج بواسطة شركات البترول المصرية، وعمولة سمسة أوراق مالية. وكذلك تراجع بند المصروفات الحكومية بمعدل ٩,٤٪.

وقد عاودت نسبة تغطية فائض ميزان الخدمات لعجز الميزان التجاري تحسنها خلال العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنة بالعام المالى السابق.

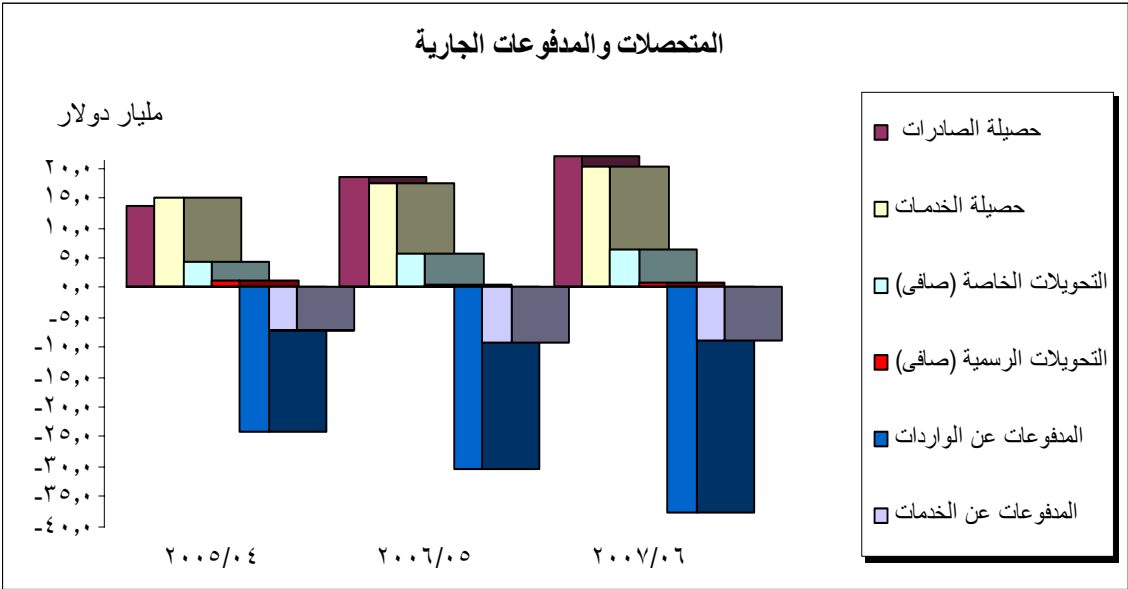


وفيما يتعلق بصافي التحويلات بدون مقابل ، فقد ارتفع بمعدل ٢٧,٣٪ ليبلغ ٧,١ مليار دولار بما يمثل ١٤,٣٪ من الحصيلة الجارية ، أو ما يعادل ٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال سنة التقرير (مقابل ١٣,٤٪ و ٥,٢٪ على التوالي خلال السنة المالية السابقة).

التحويلات بدون مقابل

		السنة المالية		
		٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
التغير %	التغير (-)			
٢٧,٣	١٥١٤,٢	٧٠٦١,٣	٥٥٤٧,١	صافي التحويلات الجارية
٤٠,٠	٢٢٨,٦	٨٠٠,٣	٥٧١,٧	١- التحويلات الرسمية (صافي)
٩٧,٢	١٨٤,٨	٣٧٥,٠	١٩٠,٢	- منح نقدية للداخل
١٢,٦	٥١,٥	٤٦١,١	٤٠٩,٦	- منح أخرى للداخل
٢٧,٤	(٧,٧)	٣٥,٨-	٢٨,١-	- منح للخارج (-)
٢٥,٨	١٢٨٥,٦	٦٢٦١,٠	٤٩٧٥,٤	٢- التحويلات الخاصة (صافي)
٢٥,٦	١٢٨٦,٨	٦٣٢١,٠	٥٠٣٤,٢	- تحويلات العاملين بالخارج
٩٢,١	٤٤,٣	٩٢,٤	٤٨,١	- تحويلات أخرى
٤٢,٦	(٤٥,٥)	١٥٢,٤-	١٠٦,٩-	- تحويلات الأجانب إلى الخارج (-)

وأُسفرت التطورات السابقة فى عناصر الحساب الجارى خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ عن فائض قدره ٢,٧ مليار دولار محصلة لارتفاع الحصيلة الجارية بمقدار ٨,٠ مليار دولار بمعدل ١٩,٤٪ لتصل إلى نحو ٤٩,٥ مليار دولار. وكذا ارتفاع المدفوعات الجارية بمقدار ٧,١ مليار دولار بمعدل ١٧,٩٪ لتصل إلى ٤٦,٨ مليار دولار .

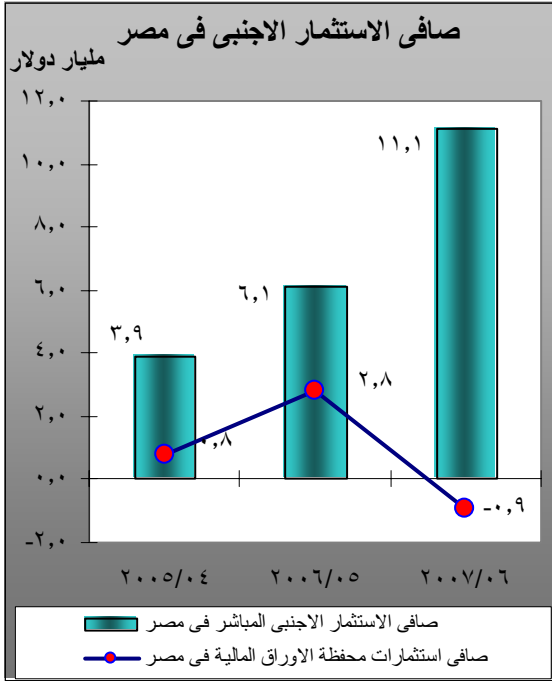


وقد تحسنت معظم مؤشرات المعاملات الخارجية الجارية على النحو الموضح فيما يلي:

السنة المالية		
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
%	%	
٥٨,٢	٦٠,٦	الصادرات السلعية / الواردات السلعية
٢٢٧,٨	١٨٨,٦	المتحصلات الخدمية / المدفوعات الخدمية
١٠٤,١	١٠٣,٠	المتحصلات الجارية (بدون التحويلات الرسمية)/المدفوعات الجارية
١٠٥,٨	١٠٤,٤	المتحصلات الجارية / المدفوعات الجارية

٣/٤/٤ – الميزان الرأسمالي و المالي

اسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ عن صافي تدفق للداخل قدره ١,١ مليار دولار (مقابل ٣,٥ مليار دولار)، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل أهمها :



– تحقيق الاستثمار الأجنبي في مصر بنوعيه (المباشر، ومحفظة الأوراق المالية) اجمالي تدفق للداخل بلغ نحو ٢٤,٢ مليار دولار، و اجمالي تدفق للخارج بلغ نحو ١٤,١ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (مقابل ٢٤,٤ مليار دولار، و ١٥,٥ مليار دولار على التوالي خلال السنة المالية السابقة).

أ- تضمن صافي الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر* و البالغ نحو ١١,١ مليار دولار صافي استثمارات في قطاع البترول تبلغ ٣,٠ مليار دولار وكذا ٢,٨ مليار دولار حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية محلية لمستثمرين أجانب (مقابل ١,٨ مليار دولار ، ٠,٩ مليار دولار على الترتيب).

ومن الجدير بالذكر إن أهم قطاعات الأنشطة النوعية للاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال فترة العرض – باستثناء قطاع البترول- تركزت في القطاع التمويلي و قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و قطاع الصناعة.

ب- أما صافي الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر* فتشمل مشتريات البنوك وشركات التأمين في مصر من السندات السيادية الدولارية بنحو ٢٩١,٦ مليون دولار (تمثل تدفقا للخارج). وكذا ٣٨٦,٠ مليون دولار تمثل صافي مبيعات الأجانب في بورصة الأوراق المالية المصرية (تمثل تدفقا للخارج) بالإضافة إلى ٢٥٩,١ مليون دولار تمثل سداد سندات وصكوك مصرية أخرى.

* يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر تملك المستثمر الاجنبي لنسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس مال الكيان الاقتصادي المقيم ، أو أن يتمتع بصوت فعال في إدارته . و في مصر يتم الاعتماد على نسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس المال.

** تمثل صافي تعاملات الأجانب في الأوراق المالية من واقع بيان الهيئة العامة لسوق المال ، بعد استبعاد مساهمة المستثمر الأجنبي في رأس مال المشروع المحلي بما يساوى أو يجاوز نسبة ١٠,٠٪ ، كما تتضمن بيانات التعاملات في السندات والصكوك المصرية .

- زيادة صافي تدفق الأصول والخصوم الأخرى للخارج (والتي تتمثل في التغير في كل من الأصول والخصوم الأجنبية للبنوك والأصول الأجنبية غير الاحتياطية للبنك المركزي ومقابل بعض البنود المدرجة في الحساب الجاري) ليبلغ نحو ١٠,٠ مليار دولار خلال فترة العرض (مقابل ٥,٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة)

- أسفرت القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل عن صافي سداد بلغ ٠,٣ مليار دولار (مقابل ١,٠ مليار دولار). وكان ذلك محصلة لما يلي:

أ- انخفاض إجمالي المسدد إلى ١,٦٧ مليار دولار (مقابل ٢,٤٥ مليار دولار) نتيجة لتراجع المسدد من القروض متوسطة وطويلة الأجل من المؤسسات الدولية بنحو ٥١,١٪، وكذلك المسدد من تسهيلات الموردين والمشتريين متوسطة وطويلة الأجل بنحو ٦١,٦٪.

ب- تراجع المستخدم ليصل إلى نحو ١,٣٥ مليار دولار (مقابل ١,٤٢ مليار دولار) لانخفاض المستخدم من التسهيلات متوسطة وطويلة الأجل بمعدل ٩٠,٨٪ والقروض الثنائية بمعدل ٣٢,٧٪.

٥/٤ - سوق الأوراق المالية

استمرت الجهود خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ في العمل على تطوير البنية التشريعية والهيكلية لسوق الأوراق المالية لتواكب التطورات الحالية والمستقبلية بهذه السوق، وبما يسهم في زيادة درجة الإفصاح والشفافية على التعاملات ويضمن حقوق المتعاملين بالسوق.

وفي هذا الإطار، صدر قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إصدار معايير المحاسبة المصرية لتتماشى مع مثيلاتها الدولية، وكذا القرار رقم ٣١٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن رفع الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع لشركات الوساطة في الأوراق المالية وبما يستهدف دعم ملاءتها المالية وقدرتها على تحمل المخاطر. كما تمت إضافة باب جديد الى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال لإعادة تنظيم قواعد شراء أسهم الشركات المساهمة بغرض الاستحواذ على ملكيتها وإدارتها، وذلك بالقرار رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٧.

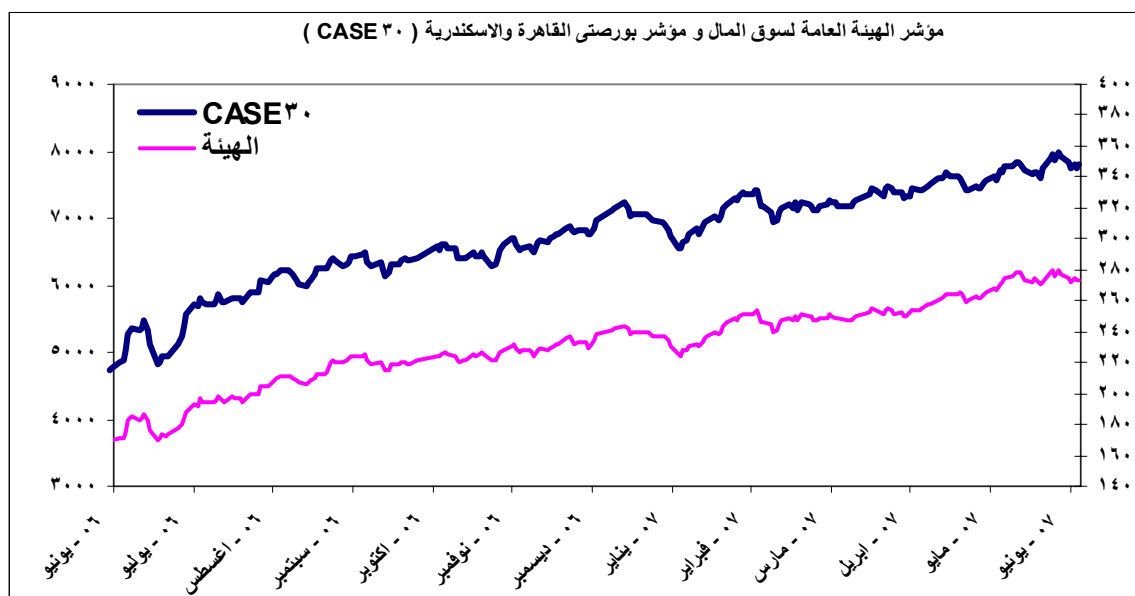
وفي مجال تنظيم السوق وزيادة درجة الإفصاح والشفافية وضمان حماية المتعاملين بها، اصدرت الهيئة قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة، وكذا تعديل ضوابط القيد في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة وتحديد مقابل خدمات دراسة القوائم المالية، كما أصدرت معيار الجودة للمؤسسات والأفراد الذين يقومون بالمراجعة والفحص المحدود للمعلومات المالية والتاريخية. كذلك صدرت ضوابط بشأن نشر الأبحاث عن الشركات النشطة المقيدة بالبورصة، وذلك بهدف ترشيد القرار الاستثماري للمتعاملين فيها. كما صدر قرار بشأن عقود واتفاقيات إعادة الشراء للسندات التي تبرمها شركات التعامل والوساطة والسمسرة، وقرار بتحديد ضوابط تجزئة الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة.

كما أصدرت الهيئة قراراً بالقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة، ودليل لوضع قواعد الحوكمة موضع التنفيذ، وصدر أيضاً قرار بمعايير الملاءة المالية للشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية، وآخر بهذه المعايير عند افتتاح فروع جديدة أو إضافة أنشطة الأوراق المالية المستحدثة. هذا بالإضافة الى قرارات بشأن ضوابط الترخيص للعاملين في شركات السمسرة في الأوراق المالية، وتنظيم نشاط تقديم الاستشارات المالية والتقييم في حالة زيادة رؤوس الأموال أو الاستحواذ، وبتعديل أحكام تداول الأوراق غير المقيدة بالبورصة، حيث يقتصر التعامل عليها في سوق نقل الملكية، واتخاذ البورصة الاجراءات اللازمة لنقل الأوراق المالية التي تم التعامل عليها بسوق الأوامر إلى سوق نقل الملكية، وقرار بتحديد مقابل خدمات فحص ودراسة عروض الشراء وطلبات طرح الأوراق المالية في اكتتاب عام أو في طرح خاص، وقرار بشأن قواعد آداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة المقيدين بسجل الهيئة.

وفي إطار رفع الكفاءة التشغيلية للسوق، طلبت الهيئة العامة لسوق المال من شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزي الإسراع بالبدء في اتمام التسوية الورقية والمالية لعمليات البيع والشراء التي تتم بجلسات التداول بالبورصة لتكون خلال يومين عمل من تاريخ اتمام العملية (T+٢)، وذلك لكافة الأوراق المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية وليس للأوراق النشطة فقط، كما تكون تلك التسوية فورية (T+٠) للعمليات الناتجة وفقاً لآلية التداول في ذات الجلسة (Same day Trading).

وتنظيماً لعملية طرح حصص المال العام في الشركات المشتركة أو شركات قطاع الأعمال العام والمقيدة أسهمها في البورصة، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٥ لسنة ٢٠٠٧ بتحديد القيمة الاسترشادية العادلة عند طرح تلك الحصص. كما صدر قرار بشأن تداول الأوراق المالية من خلال شبكة المعلومات الدولية مع استيفاء اشتراطات توفير نظم حماية وتأمين المعلومات .

وقد ساهمت تلك القرارات والإجراءات، بالإضافة إلى عمليات الإصلاح الاقتصادي والمصرفي والسياسي، في تدعيم نمو الاقتصاد المصري، مما انعكس على زيادة عدد المتعاملين بالبورصة سواء من المصريين أو العرب أو الاجانب ، وهو ما ساعد على ارتفاع مؤشرات التعامل في البورصة ، حيث ارتفع مؤشر البورصة (CASE ٣٠) بمعدل ٦٣,٥٪ خلال السنة ليصل إلى ٧٨٠٣,٤ نقطة في نهاية يونيو ٢٠٠٧ ، كما ارتفع مؤشر الهيئة العامة لسوق المال بمعدل ٦١,١٪ ليصل إلى ٢٧٣٣,٧ نقطة في ذات التاريخ .



وبالنسبة للسوق الأولية، بلغ عدد الإصدارات الجديدة التي وافقت عليها الهيئة العامة لسوق المال خلال السنة ٢٨٥٢ إصداراً بقيمة إجمالية ٩٧,٧ مليار جنيه (مقابل ٢٢٣٩ إصداراً قيمتها ٤٣,٨ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة) ، منها ١٩٣٧ إصداراً لتأسيس شركات جديدة (قيمتها ٣٥,٤ مليار جنيه) تمثل ٦٧,٩٪ من إجمالي عدد الإصدارات . أما الإصدارات الخاصة بزيادة رؤوس أموال شركات قائمة ، فبلغ عددها ٩١٣ إصداراً بقيمة قدرها ٥٨,٣ مليار جنيه بنسبة ٣٢,٠٪. واقتصرت الإصدارات الجديدة لسوق السندات على إصدارين فقط بقيمة قدرها ٤,٠ مليار جنيه.

وقد أسفرت عمليات القيد بجداول البورصة عن شطب عدد من الشركات التي لا تلتزم بالشروط والمعايير المحددة لذلك ، ليصبح عدد الشركات المقيدة ٥٤٤ شركة في نهاية يونيو ٢٠٠٧ مقابل ٦٥٦ شركة في نهاية يونيو ٢٠٠٦ . وبالرغم من ذلك ، فقد ارتفعت القيمة الاسمية لرؤوس أموال تلك الشركات إلى ١٢١,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧ مقابل ١٠٩,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٦ ، كما ارتفعت القيمة السوقية لأسهمها إلى ٦٠١,٨ مليار جنيه مقابل ٣٧٧,١ مليار جنيه ، وبما يمثل ٨٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عن السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

تطور حركة قيد الشركات ورؤوس أموالها

في نهاية يونيو	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عدد الشركات المقيدة (بالوحدة)	٨٠٣	٧٧٠	٦٥٦	٥٤٤
- بالجداول الرسمية	١٢٩	١٣٢	١٤١	١٤٧
- بالجداول غير الرسمية	٥٢٨	٦١٢	٥٠٣	٣٩٤
- بالجدول الانتقالي	١٤٦	٢٦	١٢	٣
عدد الأسهم المقيدة (بالمليون)	٦٢٥٢	٦٩٨٥	١٠٤٥٧	١٤٩٩٣
- بالجداول الرسمية	٣٦٦١	٤٢٣٦	٧٨٨١	١١٤٥٠
- بالجداول غير الرسمية	٢٣٨٣	٢٦٤٦	٢٥٦٠	٣٥٣٤
- بالجدول الانتقالي	٢٠٨	١٠٣	١٦	٩
القيمة الاسمية للأسهم (مليون جم)	٩٦٥٢٧	١٠٨٢٠٩	١٠٩١٦٥	١٢١٠٧٢
رأس المال السوقي (مليون جم)	١٧٢٨٦٥	٣٣٧٠٥٩	٣٧٧٠٧٠	٦٠١٨٢٦
نسبة رأس المال السوقي للنتاج (%)	٣٥,٦	٦٢,٦	٦١,٠	٨٢,٣

وقد شهدت هذه السنة موافقة الهيئة العامة لسوق المال على بدء نشاط سبعة صناديق استثمار جديدة ليصل بذلك عدد الصناديق إلى ٣٧ صندوقاً (٣٤ صندوقاً مفتوح، و٣ مغلقة). وقد بلغ اجمالي قيمة الوثائق المصدرة لهذه الصناديق عند التأسيس ٧,٥ مليار جنيه.

وتشير مؤشرات التعامل الكلي خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، إلى ارتفاع عدد العمليات بمعدل ٣٠,٤٪ ليصل إلى ٧,٧ مليون عملية، وكمية الأوراق المتداولة بمعدل ٦٠,٣٪ لتبلغ نحو ١١٢٥٩ مليون ورقة، كما ارتفعت قيمتها بمعدل ٨,٨٪ لتصل إلى ٢٧٧,٠ مليار جنيه.

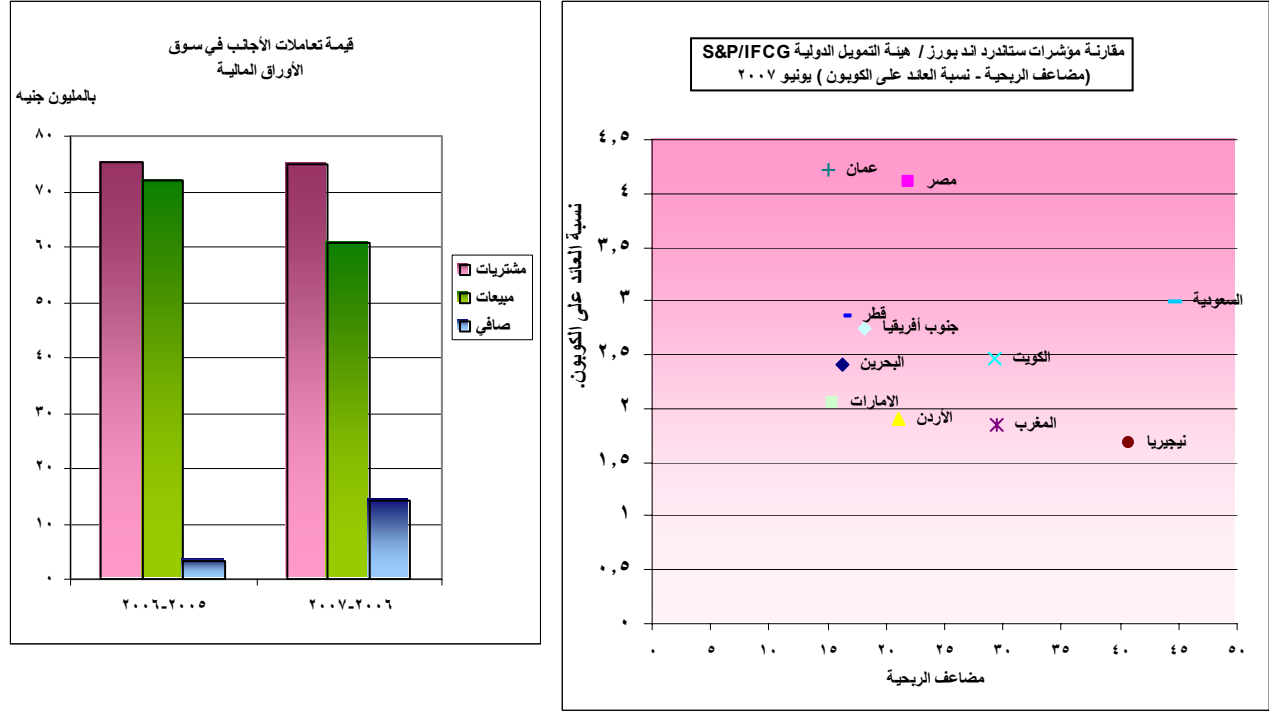
وقد تركز معظم التعامل في البورصة خلال السنة على الأسهم، وبما نسبته ٩٤,٤٪ من اجمالي قيمة التعامل (مقابل ٩٥,٤٪ خلال السنة المالية السابقة)، بينما مثل التعامل على السندات ٥,٦٪ من الاجمالي (مقابل ٤,٦٪).

تطور حركة تداول الأوراق المالية

خلال السنة المالية	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
عدد العمليات (بالألف)	١٥٠١	٢٤٣٦	٥٩٠٤	٧٦٩٨
أ - أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	١٤٦٧	٢٢٧٢	٥٦٩٦	٧٤٨٢
ب - أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	٣٤	١٦٤	٢٠٨	٢١٦
عدد الأوراق المتداولة (بالمليون)	٢١١٢	٣٢٥١	٧٠٢٤	١١٢٥٩
أ - أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	١٦٨٠	٢٣٩٢	٥٨٣٤	٩٤٥٤
ب - أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	٤٣٢	٨٥٩	١١٩٠	١٨٠٥
قيمة التداول (مليون جنيه)	٣٢٤٢٢	٨٣٧١٥	٢٥٤٦٠٩	٢٧٧٠٠٩
أ - أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	٢٧٥٤٣	٧٥٧٢٨	٢٤١٣٠٥	٢٥٩٢٣٠
ب - أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	٤٨٧٩	٧٩٨٧	١٣٣٠٤	١٧٧٧٩

المصدر : التقرير الشهري للهيئة العامة لسوق المال .

وقد شهدت سنة التقرير زيادة إقبال الأجانب على شراء الأوراق المالية المصرية، حيث أسفر تعاملهم في السوق عن صافي مشتريات بلغ ١٤,٠ مليار جنيهه (مقابل صافي مشتريات بلغ نحو ٣,٢ مليار جنيهه)، وليبلغ اجمالي قيمة تعاملاتهم ١٣٥,٧ مليار جنيهه خلال السنة مقابل ١٤٧,١ مليار جنيهه خلال السنة المالية السابقة. وقد جاء الإقبال المتزايد لتعامل الأجانب بالبورصة المصرية، إنعكاسا لارتفاع مؤشرات تقييم المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري على مدار السنتين السابقتين نتيجة للإصلاحات والسياسات التي تمت، وتدعيم توقعات هذه المؤسسات باستمرار تلك الإصلاحات. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت البورصة المصرية جاذبة للاستثمار فيها من حيث مؤشرات الربحية(نسبة العائد على الكوبون، ومضاعف الربحية) مقارنة مع البورصات الأخرى في المنطقة، وكذا على مستوى الأسواق الناشئة وفقا لمؤشر ستاندرد آند بورز وهيئة التمويل الدولية.



٦/٤ – قطاع التأمين

بلغت التوظيفات الاستثمارية لقطاع التأمين* ٢٧٨,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٢٦,٤ مليار جنيه بمعدل ١٠,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

التوظيفات الاستثمارية لقطاع التأمين

(بالمليار جنيه)						نهاية يونيو
٢٠٠٦		٢٠٠٥		الاجمالي		
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	شركات وصناديق التأمين	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	شركات وصناديق التأمين			
الاجمالي		الاجمالي				
٢٧٨,٨	٢٤٣,٤	٣٥,٤	٢٥٢,٤	٢٢١,٠	٣١,٤	الاجمالي العام
٠,٨	—	٠,٨	٠,٧	—	٠,٧	الاستثمارات العقارية
٢٤,٨	٢,٠	٢٢,٨	٢٢,٢	٢,٠	٢٠,٢	أوراق مالية
٢٤١,٤	٢٤١,٤	٠,٠	٢١٩,٠	٢١٩,٠	—	إيداعات لدى بنك الاستثمار القومي
٠,٤	—	٠,٤	٠,٤	—	٠,٤	قروض
١١,٣	—	١١,٣	١٠,٠	—	١٠,٠	ودائع ثابتة بالبنوك
٠,١	—	٠,١	٠,١	—	٠,١	استثمارات أخرى

وقد ساهمت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بالجانب الأكبر من هذه التوظيفات، حيث بلغت نسبة مساهمتها ٨٧,٣٪ من اجمالي التوظيفات الاستثمارية لقطاع التأمين وبما قيمته ٢٤٣,٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٦، في حين مثلت توظيفات شركات وصناديق التأمين ١٢,٧٪ وبما قيمته ٣٥,٤ مليار جنيه .

ويتضح من تحليل هيكل التوظيفات الاستثمارية لقطاع التأمين، تركيز معظم الاستثمارات في إيداعات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لدى بنك الاستثمار القومي والتي بلغت ٢٤١,٤ مليار جنيه وبما يمثل ٨٦,٦٪ من الاجمالي في نهاية يونيو ٢٠٠٦ . أما الاستثمارات في الأوراق المالية فقد مثلت ٨,٩٪ بقيمة ٢٤,٨ مليار جنيه ، معظمها يخص شركات وصناديق التأمين ، في حين مثلت الودائع لدى البنوك ٤,١٪ من اجمالي التوظيفات تخص بأكملها شركات وصناديق التأمين .

وتجدر الإشارة إلى أن توظيفات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي قد بلغت ٢٤٧,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧ . وقد حدث تحول في نمط تلك التوظيفات ، حيث ارتفع المستثمر في الأوراق المالية ليصبح ١٩٩,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧ مقابل ٢,٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٦ ، في حين بلغ المستثمر لدى بنك الاستثمار القومي ٤٨,٠ مليار جنيه مقابل ٢٤١,٤ مليار جنيه، وذلك بعد أن قامت الحكومة بتصفية مديونيتها لدى بنك الاستثمار القومي اعتبارا من ٢٠٠٦/٧/١ واستبدالها بسندات حكومية .

* يشمل الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، وشركات التأمين ، وصناديق التأمين الخاصة.

الملاحق

أ - القرارات الصادرة بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفي
خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

ب - القسم الاحصائي

ملحق (أ)
قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المصري
بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفي
خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧

القرارات الخاصة بتنظيم النشاط المصرفي

- صدر في ٤ يوليو ٢٠٠٦ القرارات التالية:**
- **القرار رقم ١٥٠١ بشأن إحلال العملات المعدنية محل العملات الورقية للفئات ٤/١ ، ٢/١ جنيهه خلال ثلاث سنوات ، حيث نص القرار على "التدرج في إحلال العملات المعدنية محل العملات الورقية من فئات ٤/١ ، ٢/١ جنيهه خلال ثلاث سنوات وبحيث يتم التنسيق مع وزارة المالية (دار سك العملة) ليتم السك وفقاً لخطة سنوية تنقسم الى خطط شهرية لحساب البنك المركزي المصري الذي يتحمل تكلفة السك لقاء تسلم العملات المسكوكة ، وتشكيل مجموعة عمل فنية من متخصصين في خصائص المعادن وغيرهم لدراسة مدى الحاجة الى تغيير وتخفيض وزن العملات المعدنية المسكوكة حالياً وتغيير مكوناتها بهدف تقليل احتمالات تسيلها وسهولة حملها وتخفيض تكلفة سكها" .**
 - **القرار رقم ١٥١٠ بشأن الإجراءات المطبقة على البنوك المخالفة للقواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي ، حيث نص القرار على " في حالة ثبوت عدم التزام أى من البنوك بأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية وقرار مجلس إدارة البنك المركزي بشأن القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري يتم العرض على مجلس إدارة البنك المركزي لاتخاذ أى من الإجراءات المنصوص عليها بالفقرة (أ) ، (د) من المادة (١٣٥) من القانون وهي :**
 - **توجيه تنبيه.**
 - **إلزام البنك المخالف بإيداع أرصدة لدى البنك المركزي دون عائد لكل مخالفة بنسبة قدرها ٥٪ من قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للعميل موضوع المخالفة ولمدة تعادل مدة المخالفة ، مع جبر كسر الشهر الى شهر ، وبحد أدنى لمبلغ الإيداع ١٠٠ ألف جنيه (مائة ألف جنيه) لمدة ثلاثة أشهر أيهما أكبر .**

وعلى أن يتم تطبيق ذلك الإجراء اعتباراً من مخالفات آخر سبتمبر ٢٠٠٦."
 - **القرار رقم ١٥١٢ بشأن طلب شركة الإمارات الدولية للاستثمار وآخرين إجراء الفحص التحققي للبنك الوطني للتنمية ، حيث نص القرار على " الموافقة — من حيث المبدأ — بالترخيص لشركة الإمارات الدولية للاستثمار ومصرف أبو ظبي الإسلامي والبنك التجاري الدولي الإماراتي للبدء في إجراءات عملية الفحص النافي للجهالة للبنك الوطني للتنمية ، شريطة تملك البنكين المشار إليهما ما لا يقل عن ٥١٪ من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع للبنك الوطني للتنمية حال الاستحواذ على البنك الوطني للتنمية."**

- القرار رقم ١٥١٣ بشأن طلب البنك الأهلي المتحد وآخرين تملك حتى نسبة ١٠٠٪ من أسهم بنك الدلتا الدولي ، حيث نص القرار على ” الموافقة – من حيث المبدأ – على تملك المؤسسات المالية الخليجية التالية حتى ١٠٠٪ من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع لبنك الدلتا الدولي وبحد أدنى ٨١٪ من تلك الأسهم على النحو التالي :

رقم مسلسل	راغب التملك	نسبة المساهمة
١	البنك الأهلي المتحد (البحرين)	٣١,٥٪
٢	بنك الكويت والشرق الأوسط (الكويت)	١٧,٥٪
٣	البنك الأهلي (قطر)	٥٪
٤	شركة وفرة للاستثمار الدولي (الكويت)	٢٤٪
٥	شركة استراتيجيا للاستثمار (الكويت)	٢٢٪
	الإجمالي	١٠٠٪

شريطة :

- ١ – ألا تقل نسبة مساهمة كل من البنك الأهلي المتحد (البحرين) وبنك الكويت والشرق الأوسط (الكويت) والبنك الأهلي (قطر) عن ٥٤٪ من إجمالي أسهم رأسمال بنك الدلتا الدولي .
- ٢ – الحفاظ على حقوق العاملين ببنك الدلتا الدولي بعد إتمام الإستحواذ .

ويفوض السيد الدكتور محافظ البنك المركزي المصري في إصدار الموافقة النهائية على التملك.”

صدر في ٢٥ يوليو ٢٠٠٦ القرارات التالية :

- القرار رقم ١٦٠٤ بشأن الموافقة النهائية على إندماج البنك المصري الأمريكي في بنك كاليون/مصر ش.م.م ، حيث نص القرار على :

١ – الموافقة على إندماج البنك المصري الأمريكي ش.م.م في بنك كاليون/مصر ش.م.م وشطب تسجيل البنك المصري الأمريكي المسجل تحت رقم (٦٢) من سجل البنوك بالبنك المركزي المصري إعتباراً من نهاية عمل ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ ، وذلك مع مراعاة حقوق العاملين في البنك المدمج .

٢ – الموافقة على تعديل مواد النظام الأساسي للبنك أرقام (٢،٤ ، ٦ ، ٧ ، ١٩ ، ٢١) على النحو الوارد بالبيان المرفق بالقرار، مع الأخذ في الإعتبار رأى الهيئة العامة لسوق المال .

٣ – الموافقة على مد مدة المجلس الحالي المعين من بنك كاليون/مصر في مجلس ادارة البنك المصري الأمريكي لحين اتمام الاندماج”

- القرار رقم ١٦٠٥ بشأن طلب بنك الاتحاد الوطني الإستحواذ على بنك الإسكندرية التجارى والبحرى ، حيث نص القرار على :
- ” الموافقة النهائية لبنك الاتحاد الوطني لتملك حتى نسبة ١٠٠٪ من رأس المال المصدر والمدفوع لبنك الإسكندرية التجارى والبحرى ، شريطة :

- ١- الالتزام بشراء كامل حصة المال العام المعروضة للبيع.
- ٢- التعهد والالتزام بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع لبنك الإسكندرية التجارى والبحرى الى خمسمائة مليون جنيه مصرى خلال فترة زمنية لا تتعدى ستة أشهر من تاريخ إتمام الاستحواذ.
- ٣- الحفاظ على حقوق العاملين ببنك الإسكندرية التجارى والبحرى بعد إتمام الاستحواذ. "

صدر فى الأول من أغسطس ٢٠٠٦ القرارات التالية :

- القرار رقم ١٧٠٢* بشأن السماح للمؤسسات المالية التى تقدمت بعروض مالية وفنية مبدئية بالمعينة النافية للجهالة لبنك الإسكندرية تمهيدا لتقديم العروض النهائية للإستحواذ على ٧٥٪-٨٠٪ من رأس مال البنك ، حيث نص القرار على .
"الموافقة - من حيث المبدأ - للترخيص لكل من :

- ١- كونسورتيوم البنك العربى والبنك العربى الوطنى ،
- ٢- كونسورتيوم بنك المشرق ومجموعة دى للاستثمار ،
- ٣- البنك التجارى الدولى / مصر ،
- ٤- بنك بى. ان. بى. باريبا (BNP Paribas) ،
- ٥- مجموعة سان باولو آى. إم. آى (Sanpaolo IMI) ،
- ٦- بنك إى. إف. جى. يورو بنك (EFG Eurobank) ،
- ٧- البنك الأهلى اليونانى (National Bank of Greece) ،

للبدء فى إجراءات عملية الفحص النافى للجهالة لبنك الإسكندرية".

- القرار رقم ١٧٠٣ بشأن الموافقة المبدئية على اندماج بنك التنمية الصناعية المصرى وبنك العمال المصرى ، حيث نص القرار على " الموافقة المبدئية للترخيص بالسير فى إجراءات اندماج بنك العمال المصرى فى بنك التنمية الصناعية المصرى ، ومطالبة كل من إدارة البنكين بتطبيق الإجراءات المصرفية والقانونية اللازمة لإتمام هذا الاندماج ، والاستعانة ببيوت الخبرة الموضحة فيما بعد ، والموافقة لفريقى العمل بالبنكين على الإطلاع على كافة المستندات والمعلومات عن حسابات العملاء للبدء فى إجراء الاندماج مع الالتزام بتوقيع إتفاقات حفظ سرية البيانات والمعلومات الخاصة بالبنكين طبقاً لنص المادة (٩٩) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، وكذا الموافقة على بيتى الخبرة التاليين :

- مكتب " وحيد عبد الغفار بيكر آندتيلى / محاسبون ومستشارون للفحص المالى .
- مكتب الدكتور / حمدى عبد الرحمن للفحص القانونى " .

صدر فى ١٨ أكتوبر ٢٠٠٦ القرارات التالية :

- القرار رقم ٢٢٠٧ بشأن توقيع جزاء مالى على البنوك التى تتأخر فى إرسال البيانات عبر شبكة معلومات البنك المركزى المصرى ، حيث تضمن القرار ما يلى :

* تم فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٦ إجراء عملية مزايمة بين أربع مؤسسات مالية فقط من السبع مؤسسات التى سمح لها بالمعينة النافية للجهالة.

١- يلتزم البنك المخالف بإيداع مبلغ نصف مليون جنيه لمدة ثلاثة أشهر بدون عائد لدى البنك المركزي المصري في حالة تأخره عن تقديم الإقرارات الشهرية عن الموعد المحدد بقرار مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته في ٢٦ أبريل ٢٠٠٥ وغايته اليوم الخامس من الشهر التالي الذي يتم فيه الموافقة على تقديم التمويل أو التسهيل الائتماني أو الشهر المعد عنه تلك البيانات دورياً .

٢- في حالة تكرار تأخر البنك في إرسال الإقرارات الشهرية خلال ذات السنة الميلادية يلتزم بإيداع مبلغ مليون جنيه بدون عائد لذات المدة .

٣- يتم تطبيق هذا القرار اعتباراً من إقرارات آخر نوفمبر ٢٠٠٦ .

- القرار رقم ٢٢٠٩ بشأن الموافقة النهائية على اندماج بنك مصر الدولي في البنك الأهلي سوسيتيه جنرال ، حيث نص القرار :

١- " الموافقة على اندماج بنك مصر الدولي ش.م.م في البنك الأهلي سوسيتيه جنرال ش.م.م، وفقاً لعقد الاندماج وقرارات الجمعية العامة غير العادية للبنكين في ٤ سبتمبر ٢٠٠٦ على أن ينفذ الاندماج اعتباراً من ١/١٢/٢٠٠٦ .

٢- شطب تسجيل بنك مصر الدولي المسجل تحت رقم (٥٦) من سجل البنوك بالبنك المركزي المصري اعتباراً من نهاية يوم عمل ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦ . "

- صدر في ٥ ديسمبر ٢٠٠٦ القرار رقم ٢٥٠٦ بشأن طلب تملك بنك سان باولو آي .إم .آي الايطالي لبنك الإسكندرية ، حيث نص القرار على :

" الموافقة على تملك بنك سان باولو آي .إم .آي الايطالي نسبة ٨٠٪ من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع لبنك الإسكندرية " .

- صدر في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٦ القرار رقم ٢٦٠٧ بشأن طلب البنك الأهلي التجاري / السعودية السماح له بالمعينة النافية للجهالة للبنك الوطني للتنمية ، حيث نص القرار على "١- الموافقة للبنك الأهلي التجاري (السعودية) - من حيث المبدأ - على القيام بعملية الفحص النافي للجهالة للبنك الوطني للتنمية .

٢- عدم الموافقة للبنك الدولي الاسلامي (قطر) على القيام بعملية الفحص النافي للجهالة للبنك الوطني للتنمية " .

- صدر في ٧ فبراير ٢٠٠٧ القرار رقم ٣٠٣ بشأن طلب تحالف بنك البحرين الاسلامي لإجراء المعينة النافية للجهالة لبنك الاستثمار العربي ، حيث نص القرار على " الموافقة لتحالف بنك البحرين الاسلامي - من حيث المبدأ - للقيام بالفحص النافي للجهالة لبنك الاستثمار العربي على أن يلتزم التحالف في حالة الاستحواذ على بنك الاستثمار العربي بأن يملك بنك البحرين الاسلامي ما لا يقل عن نسبة ٦٦,٧٪ من أسهم رأسمال بنك الاستثمار العربي ، ويتم توزيع النسبة الباقية على أعضاء التحالف على ألا تزيد نسبة تملك أي منهم عن ٩,٩٪ " .

- صدر في ٢٠ مارس ٢٠٠٧ القرار رقم ٦١٢ بشأن طلب كل من تحالف مصرف أبو ظبي الاسلامي ، والبنك الأهلي التجاري (السعودية) تملك حصة في البنك الوطني للتنمية، حيث نص القرار على "الموافقة - من حيث المبدأ - على تملك أى من: تحالف مصرف أبو ظبي الاسلامي /شركة الامارات الدولية للاستثمار، والبنك الأهلي التجاري (السعودية) حتى نسبة ١٠٠٪ من أسهم رأس المال المصدر والمدفوع للبنك الوطني للتنمية شريطة:

- ١- التعهد بالالتزام بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع للبنك الوطني للتنمية إلى خمسمائة مليون جنيه مصرى خلال فترة زمنية لا تتعدى ستة أشهر من تاريخ اتمام الاستحواذ.
- ٢- الحفاظ على حقوق العاملين بالبنك الوطني للتنمية بعد إتمام الاستحواذ .
- ٣- الالتزام بشراء كامل حصة المال العام المعروضة للبيع .
- ٤- الالتزام بكافة الأحكام والقوانين المنظمة لعمليات عروض الشراء وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

ويفوض السيد الدكتور محافظ البنك المركزي المصري فى إصدار الموافقة النهائية على التملك".

- صدر فى ٣ أبريل ٢٠٠٧ القرار رقم ٧٠٧ بشأن طلب بنك مصر الاستحواذ على بنك القاهرة، حيث نص القرار على "الموافقة على تملك بنك مصر لكامل أسهم رأس المال المصدر والمدفوع لبنك القاهرة".

- صدر فى ٢٤ أبريل ٢٠٠٧ القرار رقم ٨١٠ بشأن طلب تحالف مصرف أبو ظبي الاسلامي بتملك حصة حاكمية فى البنك الوطني للتنمية، حيث نص القرار على "موافقة مجلس إدارة البنك المركزي على مايلي فى حالة التوصل إلى اتفاق بين التحالف ومساهمي القطاع الخاص المالكين لنسبة ٥٢,٦٢٪ من أسهم رأسمال البنك الوطني للتنمية:

١- تعديل نسبة الملكية النهائية لمصرف أبوظبى الاسلامى فى رأسمال البنك الوطنى للتنمية لتصبح ٤٩٪ بدلاً من ٥١٪ على أن يتم تخصيص النسبة الباقية لشركة الإمارات الدولية للاستثمار شريطة مايلي:

أ - التزام مصرف أبوظبى الإسلامى بإبرام عقد إدارة فنية مع البنك طوال فترة مساهمته، يتم عرضه على مجلس إدارة البنك المركزي المصري - فى حينه - للموافقة.

ب - ألا تقل نسبة مساهمة مصرف أبوظبى الإسلامى عن ٤٩٪ فى أى وقت من الأوقات.

ج - زيادة نسبة مساهمة مصرف أبوظبى الإسلامى إلى ٥١٪ (على الأقل) قبل نهاية السنة الخامسة من تاريخ الاستحواذ.

٢- منح البنك الوطنى للتنمية فترة سماح لمدة خمس سنوات من تاريخ الاستحواذ لاستكمال تغطية عجز المخصصات وذلك شريطة:

أ - وضع خطة عمل وجدول زمنى لتغطية عجز المخصصات يتم إعدادهما من قبل مصرف أبوظبى الإسلامى ومراجعتهما واعتمادهما بمعرفة قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري خلال ٦ أشهر من تاريخ إتمام عملية الاستحواذ.

- ب - التزام مصرف أبوظبى الاسلامى وشركة الإمارات الدولية للاستثمار بزيادة رأسمال البنك الوطنى للتنمية إلى ٥٠٠ مليون جنيه خلال ٣ أشهر من تاريخ الاستحواذ، ثم زيادته إلى مليار جنيه قبل نهاية عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٢ مليار قبل نهاية عام ٢٠٠٨.
- ج - عدم توزيع أية أرباح على المساهمين حتى استكمال تغطية عجز المخصصات بالكامل.

ب- القسم الاحصائي

- (١) **البنك المركزي المصري** (صفحة رقم ٩٧)
- (١/١) المركز المالي
(٢/١) النقد المصدر حسب الفئات
(٣/١) نشاط غرف المقاصة
- (٢) **التطورات النقدية** (صفحة رقم ١٠٠)
- (١/٢) المسح المصرفي : السيولة المحلية والأصول المقابلة
(٢/٢) المسح المصرفي : الودائع بالعملة المحلية
(٣/٢) المسح المصرفي : الودائع بالعملات الأجنبية
(٤/٢) المسح المصرفي : الأصول والخصوم الأجنبية
(٥/٢) المسح المصرفي : الائتمان المحلي / صافي البنود الأخرى
(٦/٢) اجمالي الأوعية الادخارية
- (٣) **الدين المحلي والخارجي** (صفحة رقم ١٠٦)
- (١/٣) الدين المحلي للحكومة ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية
(٢/٣) موارد وتوظيفات بنك الاستثمار القومي
(٣/٣) هيكل الدين الخارجي
(٤/٣) توزيع الدين الخارجي حسب أهم العملات
- (٤) **النشاط التدريبي في الجهاز المصرفي** (صفحة رقم ١١٠)
- (١/٤) عدد المشاركين في البرامج التأهيلية والتدريبية
(٢/٤) النشاط الاجمالي للمعهد المصرفي
(٣/٤) الجهاز المصرفي المصري كما في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧
(٤/٤) مكاتب التمثيل المسجلة لدى البنك المركزي المصري في نهاية يونيو ٢٠٠٧
- (٥) **البنوك** (صفحة رقم ١١٤)
- (١/٥) المركز المالي الاجمالي
(٢/٥) الودائع وفقا للآجال
(٣/٥) الودائع وفقا للقطاعات
(٤/٥) الإقراض والخصم وفقا للقطاعات

- (٦) **المؤشرات الاقتصادية المحلية** (صفحة رقم ١١٨)
- (١/٦) الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١
- (٢/٦) الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالى بأسعار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١
- (٣/٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)
- (٤/٦) الأرقام القياسية لأسعار الجملة
- (٧) **المالية العامة** (صفحة رقم ١٢٢)
- (١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ - ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥
- (٢/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ - ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧
- (٨) **المعاملات مع العالم الخارجى** (صفحة رقم ١٢٦)
- (١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات بالجنيه المصرى
- (٢/٨) تقديرات ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكى
- (٣/٨) متوسط أسعار الصرف (بالقرش لكل عملة أجنبية)
- (٩) **التطورات فى السوق المالية** (صفحة رقم ١٣١)
- (١/٩) التعامل فى الأسهم بسوق الأوراق المالية
- (٢/٩) التعامل فى السندات بسوق الأوراق المالية
- (٣/٩) تعاملات الأجانب فى سوق الأوراق المالية
- (٤/٩) التوظيفات الاستثمارية لقطاع التأمين

(١/١) البنك المركزى المصرى : المركز المالى

البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى ٢٠٠٧/٢٠٠٦

(القيمة بالمليون جنيه)							نهاية يونيو
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
<u>١٦٠١٧٥</u>	<u>١٢٩٤٥٤</u>	<u>١٠٨٥٢٠</u>	<u>٨٨١١١</u>	<u>٨٦٢١٢</u>	<u>٦١٦٤٣</u>	<u>٥٣٣٤٩</u>	الأصول الأجنبية
٤٣٤٢٥	٧٢٧٦٣	٨٥٧٨٨	٦٥٢٦٦	٦٤٢٩٩	٤٣٥٢٩	٣٦٨٢٩	أرصدة لدى المراسلين بالخارج
١٠٧٣٦٢	٤٨٠٦٩	١٦٤٠٤	١٦٩٠٨	١٦٤٢٤	١٤٠٦١	١٠٦٢٨	أذون وأوراق مالية أجنبية
٩٣٨٨	٨٦٢٢	٦٣٢٨	٥٩٣٧	٥٤٨٩	٤٠٥٣	٥٨٩٢	ذهب وأرصدة أجنبية أخرى
<u>٢٨٧٣٧٥</u>	<u>٢٢٦٨٧٦</u>	<u>٢٨٣٠٠٩</u>	<u>٢٤٥١٤٣</u>	<u>١٩٥٦٩٨</u>	<u>١٤٧٠٦٤</u>	<u>١٢٠٢٥٥</u>	الأصول المحلية
١٦٩٦٠٨	١٦٧٦٨٥	٢١٨٤٥٠	١٧٥٥٧٩	١٣١٦٨٩	١١٣٢٣١	٩٤٥٤٥	مستحق على الحكومة ، منها
١٦٦٧٢٤	١٦٤٧٦١	٢٠٦٠٣٤	١٦٣٦٢٩	١١٦٥١٢	٩٨٤٨٤	٧٩٧٣٤	أوراق مالية حكومية
١٠	١٠	-	-	-	١٣٠	-	مستحق على بنك الاستثمار القومى
٧٦٢٣٠	١٦٥٣٧	١١٨٣٥	١٠١٨٤	١٠٦٤٩	١١٣١٤	١٢٥١٣	مستحق على البنوك فى مصر
٤١٥٢٧	٤٢٦٤٤	٥٢٧٢٤	٥٩٣٨٠	٥٣٣٦٠	٢٢٣٨٩	١٣١٩٧	أصول محلية أخرى
<u>٤٤٧٥٥٠</u>	<u>٣٥٦٣٣٠</u>	<u>٣٩١٥٢٩</u>	<u>٣٣٣٢٥٤</u>	<u>٢٨١٩١٠</u>	<u>٢٠٨٧٠٧</u>	<u>١٧٣٦٠٤</u>	الأصول = الخصوم
<u>٦٦١٦٨</u>	<u>٦٩٤٤٠</u>	<u>٧٢٨٦٣</u>	<u>٧٩٨٤٠</u>	<u>٧٥٢٦٨</u>	<u>٥٣٠٤٧</u>	<u>٤١٣٢٨</u>	الخصوم الأجنبية
<u>٣٨١٣٨٢</u>	<u>٢٨٦٨٩٠</u>	<u>٣١٨٦٦٦</u>	<u>٢٥٣٤١٤</u>	<u>٢٠٦٦٤٢</u>	<u>١٥٥٦٦٠</u>	<u>١٣٢٢٧٦</u>	الخصوم المحلية
٩٣٢٤٠	٧٩٠١٧	٦٧٥٢٧	٥٩٧٠٣	٥٢٢١٩	٤٥٤٢٧	٤٠٨٠٩	النقد المصدر
٥١٨٩٧	٥٣٠٧٩	٩٧٥١٩	٧٥٨٦٩	٥٤٢٨٤	٤١٥٠٤	٢٨٦٥٩	مستحق للحكومة
٥٤٤	٤٩٦	٨١٩	٤٨٧	٥٤٧٨	١٥٠	١٠٣٢	مستحق لبنك الاستثمار القومى
٢٢٩٧٠١	١٤٩٠٨٨	١٤٤٤١١	١٠٧٥٧٢	٨٤٩١٥	٥٦٦٨٥	٤٩٦٢٦	مستحق للبنوك
٢٢٧٠	٢٤٢٣	٢٥١٣	٢٣٢٥	١٧٩٠	٥٥٠٠	٥١٤٩	حقوق الملكية وصافى أرباح العام
٤١	٥٠	٣٠٢	٣٠٧	٢٣٥	٢٢	١٠٨	مخصصات
٣٦٨٩	٢٧٣٧	٥٥٧٥	٧١٥١	٧٧٢١	٦٣٧٢	٦٨٩٣	خصوم محلية أخرى

المصدر : البنك المركزى المصرى

(٢/١) البنك المركزي المصري : النقد المصدر حسب الفئات

نهاية يونيو	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
اجمالي النقد المصدر	<u>٤١٠٠٨</u>	<u>٤٥٦٣٣</u>	<u>٥٢٤٣٢</u>	<u>٥٩٩٢٢</u>	<u>٦٧٧٥٣</u>	<u>٧٩٢٥٣</u>	<u>٩٣٤٩٩</u>
النقد المصدر حسب الفئات	<u>٤٠٨٠٩</u>	<u>٤٥٤٢٧</u>	<u>٥٢٢١٩</u>	<u>٥٩٧٠٣</u>	<u>٦٧٥٢٧</u>	<u>٧٩٠١٧</u>	<u>٩٣٢٤٠</u>
خمس وعشرون قرشا	١١٥	١٢٨	١٣٦	١١٨	١٢٠	١٣٦	١٤٤
خمسون قرشا	٢١٦	٢٢٥	٢٣٥	٢٠٣	٢٢٠	٢٤١	٢٤٠
جنيه واحد	٤٠٥	٤٢٧	٤٥٥	٥١٥	٥١٧	٥٤٥	٥٦٥
خمس جنيهات	١١٨٧	١٠٤٧	١١١٩	١٢٢٦	١٢٧٩	١١٢١	١٠٧١
عشرة جنيهات	٥٦٥٦	٥٧٤٥	٥٧٢٨	٥٤٩٠	٥٠٧٤	٤٢٧٤	٣٤٧٠
عشرون جنيها	١١٥٨٩	١٢٠٠٥	١٢١١٠	١١٠١٠	١٠٣٢٩	٩٢٢٦	٨٧٩٦
خمسون جنيها	١٣٤٠٩	١٥٠٣٥	١٩٣٨١	٢٢٦٨٦	٢٤٥١٧	٢٧٩٥٩	٢٨١٥٢
مائة جنيه	٨٢٣٢	١٠٨١٥	١٣٠٥٥	١٨٤٥٥	٢٥٤٧١	٣٥٥١٥	٤٧٥٥٢
مائتا جنيه *							٣٢٥٠
العملة المساعدة**	<u>١٩٩</u>	<u>٢٠٦</u>	<u>٢١٣</u>	<u>٢١٩</u>	<u>٢٢٦</u>	<u>٢٣٦</u>	<u>٢٥٩</u>

المصدر : البنك المركزي المصري

* تم طرح الورقة فئة المائتي جنيه للتداول ابتداء من مايو ٢٠٠٧

** تصدرها وزارة المالية

(٣/١) البنك المركزي المصري : نشاط غرف المقاصة*

خلال السنة المالية	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
أولا : فرع القاهرة							
عدد الشيكات (بالألف)	٦٨٨١	٦٧٣٧	٩٢٥٠	٨٨٥٦	٨٦١٨		
قيمة الشيكات (بالمليون جنيه)	٢٤٩٦١٣	٢٣٢٣٢٣	٢١٥٧٠٣	٢١٥٠٩١	٢٣١٩٤٣		
ثانيا : فرع الاسكندرية							
عدد الشيكات (بالألف)	١١٨٢	١٠٣٧	٦٦٣	٦٢٦	٥٩٣		
قيمة الشيكات (بالمليون جنيه)	٣٩١٥٦	٣٥٢٠٨	٢٦٣٨٣	٣٠٦٥٢	٢٧٨٧٤		
ثالثا : فرع بورسعيد							
عدد الشيكات (بالألف)	١٦٥	١٤٤	١١٢	١٠٩	١١٠		
قيمة الشيكات (بالمليون جنيه)	٣٣٩٩	٣٠١٢	٢٤٩٥	٢٤٨١	٢٦٠٦		
رابعا : جميع الفروع							
عدد الشيكات (بالألف)	٨٢٢٨	٧٩١٨	١٠٠٢٥	٩٥٩١	٩٣٢١	٩٥٠٨	١٠٤٨٠
قيمة الشيكات (بالمليون جنيه)	٢٩٢١٦٨	٢٧٠٥٤٣	٢٤٤٥٨١	٢٤٨٢٢٤	٢٦٢٤٢٣	٢٨٨٧١٥	٣٥٦٩٠١

المصدر : البنك المركزي المصري

* اعتبارا من ٢٠٠٦ / ١ / ١ تم الغاء الغرفة اليدوية بكل من الاسكندرية و بورسعيد وتحويل جميع اعمالهما لغرفة المقاصة الالكترونية بالقاهرة.

(١/٢) المسح المصرفي : السيولة المحلية والأصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
<u>أولا : السيولة المحلية</u>	<u>٢٨٤٨٧٣</u>	<u>٣٢٨٧٢٨</u>	<u>٣٨٤٢٦٢</u>	<u>٤٣٤٩١١</u>	<u>٤٩٣٨٨٤</u>	<u>٥٦٠٣٥٦</u>	<u>٦٦٢٦٨٨</u>
<u>أ- وسائل الدفع الجارية</u>	<u>٥٣٤٤٨</u>	<u>٥٩٨٠٥</u>	<u>٦٧٢١٢</u>	<u>٧٧٦٠٦</u>	<u>٨٩٦٨٥</u>	<u>١٠٩٢٧٤</u>	<u>١٣١٢٩٠</u>
النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي	٣٨١٦١	٤٢٢٩٩	٤٨٢٥٨	٥٥٩٣٣	٦٣٠٢٩	٧٤٢٣٩	٨٦٨٦٠
الودائع الجارية بالعملة المحلية	١٥٢٨٧	١٧٥٠٦	١٨٩٥٤	٢١٦٧٣	٢٦٦٥٦	٣٥٠٣٥	٤٤٤٣٠
<u>ب- أشباه النقود</u>	<u>٢٣١٤٢٥</u>	<u>٢٦٨٩٢٣</u>	<u>٣١٧٠٥٠</u>	<u>٣٥٧٣٠٥</u>	<u>٤٠٤١٩٩</u>	<u>٤٥١٠٨٢</u>	<u>٥٣١٣٩٨</u>
الودائع غير الجارية بالعملة المحلية	١٧٠٦٨١	١٩٢٧١٨	٢١٢٠١٠	٢٣٣٦١٠	٢٨٣٠٢٠	٣١٤١٨٨	٣٧٧٤٢٤
الودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية	٦٠٧٤٤	٧٦٢٠٥	١٠٥٠٤٠	١٢٣٦٩٥	١٢١١٧٩	١٣٦٨٩٤	١٥٣٩٧٤
<u>ثانيا : الأصول المقابلة</u>							
صافي الأصول الأجنبية	١٨٩٥٧	١٧٢٨٥	٢٥٤٢٩	٤٥٢٤١	٨٠٩١٣	١٣٣٣٨٥	٢١٨٦٢٩
الائتمان المحلي	٣٢١٨٧٠	٣٦٠٠٩٠	٣٨٧٤٤٦	٤٢٢٠٤٠	٤٦٦٧٧١	٥٠٩٥٣٢	٥٣١٣١٤
صافي البنود الأخرى	٥٥٩٥٤-	٤٨٦٤٧-	٢٨٦١٣-	٣٢٣٧٠-	٥٣٨٠٠-	٨٢٥٦١-	٨٧٢٥٥-

المصدر : البنك المركزي المصري

(٢/٢) المسح المصرفي : الودائع بالعملة المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
<u>إجمالي الودائع بالعملة المحلية</u>	<u>١٨٥٩٦٨</u>	<u>٢١٠٢٢٤</u>	<u>٢٣٠٩٦٤</u>	<u>٢٥٥٢٨٣</u>	<u>٣٠٩٦٧٦</u>	<u>٣٤٩٢٢٣</u>	<u>٤٢١٨٥٤</u>
<u>أولا : الودائع الجارية</u>	<u>١٥٢٨٧</u>	<u>١٧٥٠٦</u>	<u>١٨٩٥٤</u>	<u>٢١٦٧٣</u>	<u>٢٦٦٥٦</u>	<u>٣٥٠٣٥</u>	<u>٤٤٤٣٠</u>
قطاع الأعمال العام*	٢٥٥٦	٢٨١٣	٢٩٣٧	٢٨٥٧	٣٠٢٧	٤٩٣٤	٦٢٧٨
قطاع الأعمال الخاص	٦٠٣٣	٧٣٨٥	٧٩٨٩	٩٢٣٥	١٢٢٢٨	١٥٨٦٣	٢٠٦٨١
القطاع العائلي	٧٦١٠	٨٢٥٥	٨٦٧٤	١٠٣٠٦	١١٩٨٥	١٤٨٣١	١٨٣٧٨
يطرح : شيكات وحوالات مشتراه	٩١٢	٩٤٧	٦٤٦	٧٢٥	٥٨٤	٥٩٣	٩٠٧
<u>ثانيا : الودائع غير الجارية</u>	<u>١٧٠٦٨١</u>	<u>١٩٢٧١٨</u>	<u>٢١٢٠١٠</u>	<u>٢٣٣٦١٠</u>	<u>٢٨٣٠٢٠</u>	<u>٣١٤١٨٨</u>	<u>٣٧٧٤٢٤</u>
قطاع الأعمال العام*	١٠٢٥٨	١١١١٦	١٠٩٩٠	١٢٥٥٧	١٣٧٠٠	١٥٤٦٥	١٧١٨٦
قطاع الأعمال الخاص	٢٣٠٤٧	٢٤٢٠٩	٢٢٠٩٩	٢٥٩٨٤	٢٧٤٣٩	٢٥٥٨٠	٥٦٨٢٣
القطاع العائلي	١٣٧٣٧٦	١٥٧٣٩٣	١٧٨٩٢١	١٩٥٠٦٩	٢٤١٨٨١	٢٧٣١٤٣	٣٠٣٤١٥

المصدر : البنك المركزي المصري

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخرى غير الخاضعة له

(٣/٢) المسح المصرفي : الودائع بالعملات الأجنبية							
(القيمة بالمليون جنيه)							
نهاية يونيو	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
<u>إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية</u>	<u>٦٠٧٤٤</u>	<u>٧٦٢٠٥</u>	<u>١٠٥٠٤٠</u>	<u>١٢٣٦٩٥</u>	<u>١٢١١٧٩</u>	<u>١٣٦٨٩٤</u>	<u>١٥٣٩٧٤</u>
<u>أولا : الودائع الجارية</u>	<u>٦٧٤٢</u>	<u>٨٢٦٧</u>	<u>١٢١٥٩</u>	<u>١٦٢٨٠</u>	<u>١٨١٤٠</u>	<u>١٨٥٣٤</u>	<u>٢٦٩١٧</u>
قطاع الأعمال العام*	٢٣٦	٣١١	٤٧٥	٨٧٨	١٢٤٩	٩٣٥	٩٤٧
قطاع الأعمال الخاص	٣٩٣٦	٤١٥٥	٦١٢٣	٨٨٩١	١٠٢٣٤	١٠٤١٧	١٨٤٥٣
القطاع العائلي	٢٧٥٣	٣٩٩٢	٥٦٨٩	٦٦٩٧	٦٨٢٣	٧٣٩٢	٧٦٨٩
يطرح : شيكات وحوالات مشتراه	١٨٣	١٩١	١٢٨	١٨٦	١٦٦	٢١١	١٧٢
<u>ثانيا : الودائع غير الجارية</u>	<u>٥٤٠٠٢</u>	<u>٦٧٩٣٨</u>	<u>٩٢٨٨١</u>	<u>١٠٧٤١٥</u>	<u>١٠٣٠٣٩</u>	<u>١١٨٣٦٠</u>	<u>١٢٧٠٥٧</u>
قطاع الأعمال العام*	٢٣٤٤	١٨٨٣	٢٤٠٣	٢٥٥٤	٢٩٤٦	٤٧٣٤	٥٧٧٤
قطاع الأعمال الخاص	١٣٦٢٩	١٥٢٧٢	١٩٠٥٦	٢٠٦٥٩	٢١١٠٣	٢٨٨٤٥	٣٠٦٤١
القطاع العائلي	٣٨٠٢٩	٥٠٧٨٣	٧١٤٢٢	٨٤٢٠٢	٧٨٩٩٠	٨٤٧٨٢	٩٠٦٤٢

المصدر : البنك المركزي المصري

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخري غير الخاضعة له

(٤/٢) المسح المصرفي : الأصول والخصوم الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	نهاية يونيو
<u>٢١٨٦٢٩</u>	<u>١٣٣٣٨٥</u>	<u>٨٠٩١٣</u>	<u>٤٥٢٤١</u>	<u>٢٥٤٢٩</u>	<u>١٧٢٨٥</u>	<u>١٨٩٥٧</u>	<u>صافي الأصول الأجنبية</u>
<u>٣٠٤٩٦٨</u>	<u>٢١٨٩٨٢</u>	<u>١٧٤٣٢٨</u>	<u>١٤٥٢٩٧</u>	<u>١٢٦٠٦٨</u>	<u>٩٠١٢٥</u>	<u>٧٨٦٣٠</u>	<u>أولا : الأصول الأجنبية لدى</u>
١٦٠١٩٧	١٢٩٤٧٧	١٠٨٧٣٧	٨٨٣١٣	٨٦٢٨٧	٦١٨٩٤	٥٣٥٩٩	البنك المركزي
١٤٤٧٧١	٨٩٥٠٥	٦٥٥٩١	٥٦٩٨٤	٣٩٧٨١	٢٨٢٣١	٢٥٠٣١	البنوك
<u>٨٦٣٣٩</u>	<u>٨٥٥٩٧</u>	<u>٩٣٤١٥</u>	<u>١٠٠٠٥٦</u>	<u>١٠٠٦٣٩</u>	<u>٧٢٨٤٠</u>	<u>٥٩٦٧٣</u>	<u>ثانيا : الخصوم الأجنبية لدى</u>
٦٤٨٢٥	٦٨١٧٦	٧١٤٤٣	٧٨٤٥٥	٧٣٩٤٤	٥٢٠٧٨	٤٠٥٩٦	البنك المركزي
٢١٥١٤	١٧٤٢١	٢١٩٧٢	٢١٦٠١	٢٦٦٩٥	٢٠٧٦٢	١٩٠٧٧	البنوك

المصدر : البنك المركزي المصري

(٥/٢) المسح المصرفى : الائتمان المحلى / صافى البنود الاخرى							
(القيمة بالمليون جنيه)							
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	نهاية يونيو
٥٣١٣١٤	٥٠٩٥٣٢	٤٦٦٧٧١	٤٢٢٠٤٠	٣٨٧٤٤٦	٣٦٠٠٩٠	٣٢١٨٧٠	<u>أولا : الائتمان المحلى</u>
١٧٨٣٢٣	١٨٤١٣١	١٥٩٨٨٩	١٢٦٣٤٣	١٠٣٥١٨	٩٥٤٢٣	٨٣٣٢٣	- صافى المطلوبات من الحكومة (أ+ب-ج)
٢٧٨٠١١	٢٩٥٩٧٤	٣١١٣٧٥	٢٥٨١٧٨	٢٠٣٨٤٥	١٦٢٦٧٥	١٢٩٦٧٦	أ - أوراق مالية
٥٢١٥١	٢٨٠٤٤	٤١٣٦٤	٣٣٠٧٥	٣٣٤٩٣	٣٣٥٨٠	٣١٣٤٠	ب - تسهيلات ائتمانية
١٥١٨٣٩	١٣٩٨٨٧	١٩٢٨٥٠	١٦٤٩١٠	١٣٣٨٢٠	١٠٠٨٣٢	٧٧٦٩٣	ج - الودائع الحكومية
٢٤٤٤٤٦	٣٢٨٨٨	٣٧٤٢٠	٣٥٥٨٨	٣٤٩٨٦	٣١١٤٣	٢٩١٨٥	مطلوبات من قطاع الأعمال العام*
٢٦٨٦٠٧	٢٣٩٣٣٨	٢٢٨١٩٥	٢٢٣٠٩٦	٢١٤٣٠٨	٢٠٠٢٣٠	١٧٨٥٩٧	مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص
٥٩٩٣٨	٥٣١٧٥	٤١٢٦٧	٣٧٠١٣	٣٤٦٣٤	٣٣٢٩٤	٣٠٧٦٥	مطلوبات من القطاع العائلى
<u>٨٧٢٥٥-</u>	<u>٨٢٥٦١-</u>	<u>٥٣٨٠٠-</u>	<u>٣٢٣٧٠-</u>	<u>٢٨٦١٣-</u>	<u>٤٨٦٤٧-</u>	<u>٥٥٩٥٤-</u>	<u>ثانيا : صافى البنود الأخرى</u>
١١٤٥٣٤-	١٠٢١٣٩-	٩٤١٧٩-	٨٣٨٢١-	٧٦٩٠٥-	٦٨٥٧٩-	٦٢٥٣٠-	حسابات رأس المال، منها :
٤٨١٣٣-	٤٣٠٤٣-	٣٧٨٨١-	٣٤١٢٥-	٣١٧٥٠-	٢٩٢٠٥-	٢٧٣٤٣-	رأس المال والاحتياطيات
٥٣٥١٠-	٥٥٠٠٠-	٤٩٨٤٣-	٤٤٨٩١-	٤٠٣٣٤-	٣٦١٦٥-	٣١٥٨٤-	المخصصات
٢٧٢٧٩	١٩٥٧٨	٤٠٣٧٩	٥١٤٥١	٤٨٢٩٢	١٩٩٣٢	٦٥٧٦	صافى الأصول والخصوم غير الميوبة
							المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخرى غير الخاضعة له

(٦/٢) اجمالي الأوعية الادخارية

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	نهاية يونيو
<u>٦٥٥٣٧٦</u>	<u>٥٦٠٢٢٩</u>	<u>٤٩٨١٩٠</u>	<u>٤٤٥٨٨٧</u>	<u>٣٩٥٠٦٨</u>	<u>٣٣٥٦٥١</u>	<u>٢٨٩١١٨</u>	<u>اجمالي الأوعية الادخارية</u>
<u>٥٣١٣٩٨</u>	<u>٤٥١٠٨٢</u>	<u>٤٠٤١٩٩</u>	<u>٣٥٧٣٠٥</u>	<u>٣١٧٠٥٠</u>	<u>٢٦٨٩٢٣</u>	<u>٢٣١٤٢٥</u>	<u>المدخرات لدى الجهاز المصرفي</u>
٣٧٧٤٢٤	٣١٤١٨٨	٢٨٣٠٢٠	٢٣٣٦١٠	٢١٢٠١٠	١٩٢٧١٨	١٧٠٦٨١	ودائع غير جارية بالعملة المحلية
١٥٣٩٧٤	١٣٦٨٩٤	١٢١١٧٩	١٢٣٦٩٥	١٠٥٠٤٠	٧٦٢٠٥	٦٠٧٤٤	ودائع جارية وغير الجارية بالعملات الاجنبية
<u>٦٨٣١١</u>	<u>٦٣٦٩٧</u>	<u>٥٨٤٨٥</u>	<u>٦٠١٧٨</u>	<u>٥٥٢١٨</u>	<u>٤٩٠٠٨</u>	<u>٤٣٩٦٦</u>	<u>صافي مبيعات شهادات الاستثمار</u>
<u>٥٥٦٦٧</u>	<u>٤٥٤٥٠</u>	<u>٣٥٥٠٦</u>	<u>٢٨٤٠٤</u>	<u>٢٢٨٠٠</u>	<u>١٧٧٢٠</u>	<u>١٣٧٢٧</u>	<u>ودائع صندوق توفير البريد</u>

المصدر : البنك المركزي المصري

(١/٣) الدين المحلى للحكومة ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية

(القيمة بالمليون جنيه)					
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢
٦٣٧١٩٧	٥٩٣٤٩٣	٥١٠٨٠٥	٤٣٤٨٤٦	٣٧٠٦١٩	٣٢٩٨٠٠
٤٧٨١٧٣	٣٨٧٧١٩	٣٤٩١٦٩	٢٩٢٧٢١	٢٥٢١٨٥	٢٢١٢٢٤
٥٦٢٨٩٧	٣٤٩٩٥٧	٣٤٠٨٩٨	٢٧٢٠٧٤	٢٠٨٥٩٢	١٦٥٩٠٧
٢٣٠٨٤٨	٢٣١١٢٥	٢٠٠٢٨٤	١٧١٨٠٩	١٣٧١٩٢	١١٣٠٩١
٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	-
٣٨٦٨	٥١٠٩	٥١٢٢	٥٦٤٧	٤٦١٢	٢٥١١
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
١١٩	١٢٢	١٢٤	١٢٨	١٣٢	١٣٦
١١٨٦٥٧	١٠٣١٤٤	١٢٤٩٠٧	٨٣٧٧٤	٥٥٣١٨	٤٠٠٠٧
١١٨٨٦	١٢٠١٤	١٢٠٧٠	١٢٩٣٨	١٢٦١٠	٩٤٠٦
١٥٨٨	١٥٥٢	١٥١٣	١٤٢٥	١٣٤٠	١٢٦٧
١٩٧٧٩٩	٠	٠	٠	٠	٠
٨٩٢٤١-	١٠٤٨٦٠-	١٣٥٤٨٠-	١١٣٦٧٨-	٨٠٣٤٦-	٥٨٤٦٩-
٤٥١٧	٠	٠	٠	٠	٠
٠	١٤٢٦٢٢	١٤٣٧٥١	١٣٤٣٢٥	١٢٣٩٣٩	١١٣٧٨٦

٤٤٥٥٧	٤٧٣٨٧	٤٧١٧٦	٤٠٠٦٤	٣٩١٩٥	٤١١٤١
٧١٧٧-	٢٨٠٩-	١١٠٨٩-	١٣٧٠٧-	١٠٨٩٩-	٥٩٨٣-
٥١٧٣٤	٥٠١٩٦	٥٨٢٦٥	٥٣٧٧١	٥٠٠٩٤	٤٧١٢٤

المصدر: وزارة المالية ، والبنك المركزى المصرى، وبنك الاستثمار القومى .

* حيازة المؤسسات المالية المقيمة فى مصر (الجهاز المصرفى وقطاع التأمين) .

(٢/٣) موارد وتوظيفات بنك الاستثمار القومى

(القيمة بالمليون جنيه)						
الارصدة فى نهاية يونيو						
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
١٦٩١٥٢	٣٥٤٩٦٢	٣٢١٣٩٣	٢٩٤٥٥٠	٢٦٢٣٥٤	٢٣١١٤٥	- الموارد:
٢٧٤٢٨	١٣٥٧٣٥	١٢٢٩١٣	١٠٨٩٩١	٩٥٨٨٦	٨٣٧٧٩	صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة
٢٠٥٧٤	١٠٥٧٠٣	٩٦٠٩٣	٨٧١٦٦	٧٨٩٤٧	٧٠٨٧٩	صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاعى الاعمال العام والخاص
٦٨٤٨٥	٦٤٠٣٨	٥٨٤٨٥	٦٠١٧٨	٥٥٢١٨	٤٩٠٠٨	حصيلة شهادات الاستثمار
٧٥٧٩	٧٠٢٨	٦٨٥٢	٦٧٣٧	٦٥٦٠	٧٤١٧	العوائد المتراكمة لشهادات الاستثمار مجموعة (أ)
٤٨٣	٨٢٤	١٤١٨	١٧٣٨	١٧٣٦	١٣٠٣	حصيلة سندات التنمية الدولارية
٤٣٥١٨	٣٩٠٩٧	٣٣٩٠٢	٢٧٧٧٦	٢٢٣٠٠	١٧١٠٩	ودائع صندوق توفير البريد
١٠٨٥	٢٥٣٧	١٧٣٠	١٩٦٤	١٧٠٧	١٦٥٠	أخرى*
١٦٩١٥٢	٣٥٤٩٦٢	٣٢١٣٩٣	٢٩٤٥٥٠	٢٦٢٣٥٤	٢٣١١٤٥	- التوظيفات:
٠	١٤٢٦٢٢	١٤٣٧٥١	١٣٤٣٢٥	١٢٣٩٣٩	١١٣٧٨٦	للحكومة
٥١٧٣٤	٥٠١٩٦	٥٨٢٦٥	٥٣٧٧١	٥٠٠٩٤	٤٧١٢٤	للهيئات الاقتصادية
١١٤٤٦٧	١٥٨٣٨٧	١١٤٤٦٠	١٠٢٠٦١	٧٩٢٣٩	٦٧٤٣٥	للشركات القابضة والوحدات التابعة والقروض الميسرة وأخرى
٢٩٥١	٣٧٥٧	٤٩١٧	٤٣٩٣	٩٠٨٢	٢٨٠٠	أرصدة حسابات البنك لدى الجهاز المصرفى

المصدر: وزارة المالية ، والبنك المركزى المصرى، وبنك الاستثمار القومى .

* تشمل ودائع صناديق التأمين الخاصة وشهادات ادخارية وقروض وودائع الهيئات المختلفة.

(٣/٣) هيكل الدين الخارجى

(مليون دولار)

الأرصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧ ⁺
اجمالى الدين الخارجى *	٢٦٥٦٠	٢٨٦٦١	٢٩٣٩٦	٢٩٨٧٢	٢٨٩٤٩	٢٩٥٩٣	٢٩٨٩٨
القروض الثنائية المعاد جدولتها**	١٤٧٧٩	١٥٣٣٧	١٦١٩٢	١٦٣٨٥	١٥٧٣٤	١٥٢٢٩	١٤٨٤٧
الميسرة	٧٣٤٥	٧٤٥٦	٧٩٠٠	٨٠٥٣	٧٨٣٦	٧٦١١	٧٣٩٧
غير الميسرة	٧٤٣٤	٧٨٨١	٨٢٩٢	٨٣٣٢	٧٨٩٨	٧٦١٨	٧٤٥٠
القروض الثنائية الاخرى:	٣٨٩٤	٤٠٥٧	٤٣٥٠	٤٤٣٣	٤٢٩١	٤٢٩٥	٤٣٤٦
دول نادى باريس	٣٣٥٣	٣٤٠٥	٣٣٢٠	٣٢٦٤	٣٥٣٠	٣٥٩٠	٣٦٣٠
الدول الأخرى	٥٤١	٦٥٢	١٠٣٠	١١٦٩	٧٦١	٧٠٥	٧١٦
المؤسسات الدولية والاقليمية	٤٣١١	٤٦٩٨	٤٩٠٤	٥٠٨١	٥٠٥٨	٥٢٠٥	٦٨١٥
تسهيلات المشترين و الموردين	٨٩٦	٩٢٤	١١٣٣	١٣٣٣	٧٨٢	٩٨٠	٧٩٢
سندات وصكوك مصرية	٠	٩٥٣	٧٣٥	٥٨٨	٦١٤	١٨٦٢	١٥٧٠
ودائع طويلة الاجل ***	٠	٠	٠	٠	٥٠٠	٣٠٠	٠
ديون القطاع الخاص (غير المضمونة)	٤٧٣	٥٤٢	٢١٧	٨٥	١١٥	٨٩	٧٩
ديون قصيرة الاجل	٢٢٠٧	٢١٥٠	١٨٦٥	١٩٦٧	١٨٥٥	١٦٣٣	١٤٥٠
الودائع	١٣١١	١٣٣٨	١٣٠٥	١٢٦٧	٨١٩	٦٣٣	٥٣٦
تسهيلات أخرى	٨٩٦	٨١٢	٥٦٠	٧٠٠	١٠٣٦	١٠٠٠	٩١٤

المصدر : البنك المركزى المصرى - الادارة العامة للقروض الخارجية.

+ أرقام ميدنية

* تختلف عن بيانات البنك الدولى فيما يخص الديون قصيرة الأجل .

** وفق الاتفاق الموقع مع دول نادى باريس فى ١٩٩١/٥/٢٥

*** ودیعة المصرف العربى الدولى التى تم تحويلها من الدين قصير الاجل الى ودائع طويلة الاجل اعتبارا من ديسمبر ٢٠٠٤.

(٤/٣) توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات

الارصدة فى نهاية	(مليون دولار)			
	يونيو ٢٠٠٦ *		يونيو ٢٠٠٧ *	
	القيمة	%	القيمة	%
الاجمالى	٢٩٥٩٢,٦	١٠٠,٠	٢٩٨٩٨,٠	١٠٠,٠
الدولار الامريكى **	١٢٤٥٦,٦	٤٢,١	١٢٤٥٣,٠	٤١,٦
الدولار الكندى	١٦٤,٠	٠,٦	١٦٧,٠	٠,٥
الدولار الاسترالى	١٢٩,٠	٠,٤	١٣٩,٠	٠,٥
الفرنك السويسرى	٥٥٠,٠	١,٩	٥٢٦,٠	١,٨
الجنية الاسترلينى	٢٤٧,٠	٠,٨	٢٦٠,٠	٠,٩
الين اليابانى	٣٥٣١,٠	١١,٩	٣٢٠٠,٠	١٠,٧
كرون دانماركى	١٤٤,٠	٠,٥	١٤٦,٠	٠,٥
كرون نرويجى	٢٨,٠	٠,١	١,٠	٠,٠
كرونا سويدى	٣٧,٠	٠,١	٣٧,٠	٠,١
دينار كويتى	١٤٥٠,٠	٤,٩	١٦٠١,٠	٥,٤
ريال سعودى	٣٧,٠	٠,١	٣١,٠	٠,١
درهم اماراتى	٤٥,٠	٠,٢	٤١,٠	٠,١
اليورو الاوروبى	٩٤٢٧,٠	٣١,٩	٩٧٩٣,٠	٣٢,٨
حقوق السحب الخاصة	١٣٤٧,٠	٤,٥	١٥٠٣,٠	٥,٠
التغير (-)	٣٠٥,٤			

المصدر : البنك المركزى المصرى - الادارة العامة للقروض الخارجية

* أرقام مبدئية

** تتضمن التزامات أخرى تستحق بالدولار الأمريكى.

(١/٤) عدد المشاركين في البرامج التأهيلية و التدريبية

٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
<u>٠</u>	<u>٢٨٠</u>	<u>أولا : للعاملين بالجهاز المصرفي من خلال</u>
٠	٢٨٠	- برامج تدريبية على الأعمال المصرفية التخصصية (بالمحافظات)
<u>٧٠٨٣</u>	<u>٩٨٥١</u>	<u>ثانيا : للعاملين بالبنك المركزي المصري من خلال</u>
<u>٤٩٢٩</u>	<u>٨٣٥٥</u>	<u>١- برامج المعهد المصرفي</u>
٢٩٢٣	٧٩٩٥	- تخصصية و ادارية ، حاسب آلي ، لغة انجليزية
٢٠٠٦	٣٦٠	- برامج تأهيلية (تخصصية و ادارية ، حاسب آلي ، لغة انجليزية)
<u>١٠٩٩</u>	<u>١٠٦٨</u>	<u>٢- جهات تدريب خارجية</u>
٢٥٩	..	- تخصصية و ادارية ، حاسب آلي ، لغة انجليزية
٨٤٠	..	- برامج تأهيلية (تخصصية و ادارية ، حاسب آلي ، لغة انجليزية)
<u>٨٦٩</u>	<u>٢٦٦</u>	<u>٣- معمل الحاسب الآلي</u>
<u>٨٧</u>	<u>١٢٩</u>	<u>٤- بعثات بالخارج للتدريب بالمؤسسات الدولية و الاقليمية</u>
<u>٩٩</u>	<u>٣٣</u>	<u>٥- الموفدين من الخارج للتدريب بإدارات البنك المختلفة</u>
<u>٧٠٨٣</u>	<u>١٠١٣١</u>	<u>الاجمالي</u>

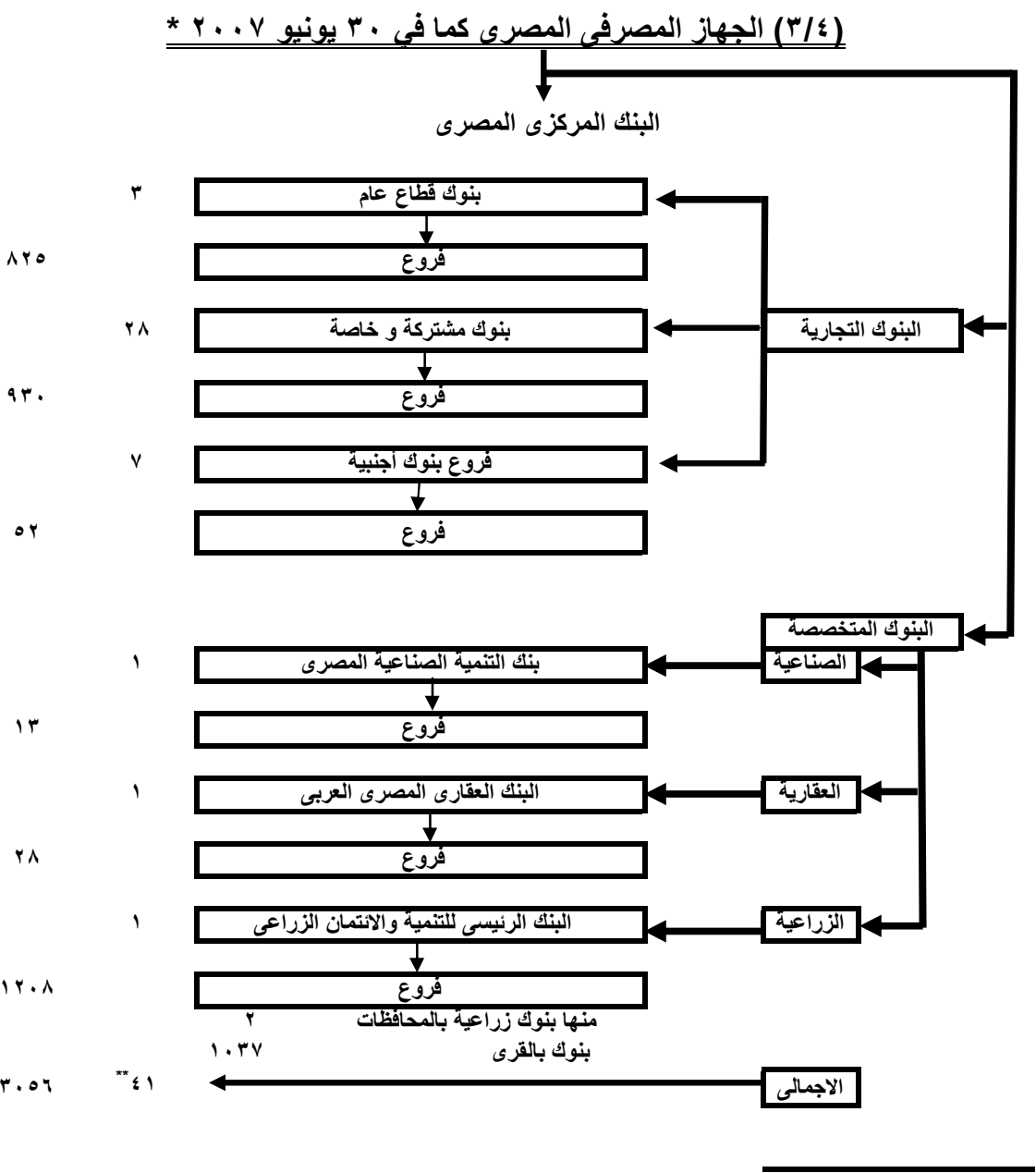
المصدر : البنك المركزي المصري .

(٢/٤) النشاط الاجمالى للمعهد المصرفى

خلال السنة المالية		٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٧/٢٠٠٦	
		<u>عدد</u>		<u>عدد</u>	
		البرامج	المشاركين	البرامج	المشاركين
<u>أولا: البرامج قصيرة الاجل من خلال :</u>		<u>٩٨٠</u>	<u>٢٠٩٠٠</u>	<u>١٠٦٦</u>	<u>٢٢٠٦٥</u>
١- برامج الخطة التدريبية		٧٤٧	١٥١١٤	٧٣٤	١٤٦٢٤
<u>- برامج مصرفية وادارية</u>		<u>٤٤٤</u>	<u>٨٨٣٥</u>	<u>٣٩٩</u>	<u>٨٢٥٧</u>
التمويل والائتمان		١٠٢	١٩١٨	٨٥	١٦٩١
العمليات المصرفية		١٧٧	٣٧٨٨	١٣٦	٢٧٧٢
الخزانة والاستثمار		٢٣	٤٣٨	٢٥	٤٥٧
المحاسبة والمراجعة		٢٥	٤٤٠	١٨	٣٥٤
الجوانب القانونية		٤٤	٩٠٣	٣٨	١٠٠٠
البرامج الاقتصادية		٦	٩٢	٣	٣٩
الجوانب الادارية و الموارد البشرية		٤٨	٨٩٥	٧٦	١٥٤١
التسويق وخدمة العملاء		١٩	٣٦١	١٨	٤٠٣
<u>- برامج تكميلية</u>		<u>٣٠٣</u>	<u>٦٢٧٩</u>	<u>٣٣٥</u>	<u>٦٣٦٧</u>
الحاسب الآلى		٢١٦	٣٦٤٩	٢٢٦	٣٧٧٠
اللغة الانجليزية		٨٧	٢٦٣٠	١٠٩	٢٥٩٧
٢- البرامج الخاصة و التعاقدية		٢٣٣	٥٧٨٦	٣٣٢	٧٤٤١
<u>ثانيا : الشهادات المتخصصة</u>		<u>١٠٦</u>	<u>٧١١</u>	<u>١٣٧</u>	<u>٧٣٣</u>
<u>ثالثا : برامج القيادات المصرفية</u>		<u>٢٥</u>	<u>٢٢</u>	<u>٢٠</u>	<u>٢٢</u>
<u>رابعا : الندوات والمؤتمرات</u>		<u>٣٦</u>	<u>٢٠٨٦</u>	<u>٩</u>	<u>١٩٨</u>
<u>الإجمالى</u>		<u>١١٤٧</u>	<u>٢٣٧١٩</u>	<u>١٢٣٢</u>	<u>٢٣٠١٨</u>

المصدر: المعهد المصرفى المصرى .

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧



* لا يتضمن فروع البنوك المصرية بالخارج وبنكين أنشأا بقوانين خاصة ، وغير مسجلين لدى البنك المركزي (المصرف العربي الدولي ، وبنك ناصر الاجتماعي).

** مقابل ٤٣ بنكاً في نهاية يونية ٢٠٠٦ ويعزى الانخفاض الى عمليات الدمج والاستحواذ التي تتم في الجهاز المصرفي وفقاً لخطة التطوير التي ينفذها البنك المركزي المصري.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٦

(٤/٤) مكاتب التمثيل المسجلة لدى البنك المركزي المصري

في نهاية يونيو ٢٠٠٧

اسم المكتب	تاريخ التسجيل	العنوان
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	١٩٩٣/١٠/٢٠	١٩ ش عدلى - الدور الثاني - شقة ٥٩ - القاهرة
Bank of New York	١٩٩٣/١٠/٢٧	٩ شارع عبد المنعم رياض - الدقي - الجيزة
Societe Generale	١٩٩٤/٢/٦	٢ ش عبد القادر حمزة - مبني كايرو سنتر - الدور ٥ - جاردن سيتي - القاهرة
Commerz Bank AG	١٩٩٤/٥/٣١	١٥٣ ش محمد فريد - برج بنك مصر - الدور ٢٢ - القاهرة
Monte dei Paschi di Siena S.P.A	١٩٩٤/٧/٥	مبني النيل هيلتون - الملحق التجاري - الدور الثاني - حجرة ٢٤ - القاهرة
Union De Banques Arabes et Francaises (UBAF)	١٩٩٤/٨/١٥	٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة
Dresdner Bank AG.	١٩٩٤/٨/٢٣	٢١- ٢٣ ش الجيزة - برج النيل - الدور ١٢ - الجيزة
State Bank of India	١٩٩٤/١٠/٣	١٥ ش كامل الشناوي - جاردن سيتي - القاهرة
Deutsche Bank AG	١٩٩٤/١١/١٠	٦ ش بولس حنا - الدقي
Banca Intesa Banca SPA	١٩٩٥/٣/١٣	٣ ش أبو الفدا - الزمالك - القاهرة
Credit Agricole Indosuez	١٩٩٥/٧/١٧	٤٢ ش البطل أحمد عبد العزيز - المهندسين
البنك العربي الإسلامي	١٩٩٥/١٢/١١	٢١- ٢٣ ش الجيزة - برج النيل الادارى - الجيزة
JP Morgan Chase Bank	١٩٩٦/٨/٥	٣ ش أحمد نسيم - الجيزة
Bank of Tokyo Mitsubishi Ltd	١٩٩٧/٣/٤	الملحق التجاري - فندق النيل هيلتون - القاهرة (ملحق ٢٤٧)
Union Bank of Switzerland (UBS AG)	١٩٩٧/١٠/٢٢	مبني التجارة العالمي - ١١٩١ كورنيش النيل - الدور (١٣) - القاهرة
Credit Suisse	١٩٩٨/٣/١٦	٧ب شارع ابن شمر - الجيزة
Wachovia bank national association.	١٩٩٨/٥/٦	٩ ميدان الجمهورية المتحدة - الدقي
ING Bank N.V.	١٩٩٩/٧/١٢	٩ شارع حوض اللبن - جاردن سيتي - القاهرة
Credit Industriel et Commercial, CIC	١٩٩٩/٧/٢٢	٢٨ شارع شريف - القاهرة
B.H.F Bank AG	١٩٩٩/٨/٢	٨ ش السد العالي - الدقي - ١٢٣١١ - الجيزة
ABN Amro Bank N.V.	١٩٩٩/١١/١٧	٣١ شارع جزيرة العرب - المهندسين - الجيزة
Natexis Banque.	٢٠٠٠/٣/٢٢	٥٠ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
Den Norske Bank	٢٠٠١/٥/٢٧	١٩ شارع الجبلية بالزمالك
Bank of valleta plc	٢٠٠٣/٧/١٠	١٠٦ ش محيي الدين أبو العز - الدقي
Sumitomo Mitsui Banking Corporation	٢٠٠٤/١/١٩	٣ ش ابن كثير كورنيش النيل الجيزة دور ١٤ ش ٦
Bank Hofmann A G	٢٠٠٤/٤/٢٢	٥٣ شارع مصدق - برج النهضة - الدقي
.American Express Bank LTD	٢٠٠٥/٩/١٢	ش شيخة فاطمة ستار كابيتال ٢ مكتب رقم ٢١-٢٢ مصر الجديدة

المصدر : البنك المركزي المصري

(١/٥) البنوك : المركز المالى الاجمالى

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	نهاية يونيو
الأصول							
٧٧٠٥	٦٨١٣	٦٥٩٤	٥٤١٢	٥٥٥٧	٤٤٥٣	٣٤٨٥	نقدية
١٧٦٠٩٨	١٩٣٩٦٥	١٧٠٦٥٩	١٣٧٤٣١	١١١٣٣٧	٨٧٧٢٦	٧١١٤٢	أوراق مالية واستثمارات فى أنون على الخزانة منها :
١٧٦١٧	٢١٥٦٣	-	-	-	-	-	صكوك البنك المركزي
٢١٧٣٦٣	١٢١٦٩٥	١٢٤٩٨٦	١١٦٢٩٠	١١٠٨٧٤	٨٣٢٤٤	٦٧٠٤٧	أرصدة لدى البنوك فى مصر
١٢٤٣٦٦	٧٢٥٥٤	٥١٢٠٤	٤٣٢٩٠	٢٩٧٩٨	٢٠٠٠٢	١٦٢٥٢	أرصدة لدى البنوك فى الخارج
٣٥٣٧٤٦	٣٢٤٠٤١	٣٠٨١٩٥	٢٩٦١٩٩	٢٨٤٧٢١	٢٦٦١٠٠	٢٤١٤٧٠	أرصدة الاقراض والخصم
٥٨٦٤٥	٤٢٤٩٤	٤١٩٩٠	٣٤٨١٤	٣٥٦٥٠	٣٣٩٣٩	٢٨٩٦٦	أصول اخرى
٩٣٧٩٢٣	٧٦١٥٦٢	٧٠٣٦٢٨	٦٣٣٤٣٦	٥٧٧٩٣٨	٤٩٥٤٦٤	٤٢٨٣٦٢	الأصول = الخصوم
الخصوم							
٣٣٠٣٧	٢٧١١٢	٢٢٩٤٩	٢٠٣٤٦	١٨١٥٥	١٢٥٣١	١٢٠٣٨	رأس المال
١٢٥٥٢	١٣٤١٨	١٢٤١٩	١١٤٥٤	١١٨٠٥	١١٢٣٨	١٠١٥٦	الاحتياطيات
٥٣٤٦٩	٥٤٩٥٠	٤٩٥٤١	٤٤٥٨٤	٤٠٠٩٩	٣٥٨٦٩	٣١٢٠٠	المخصصات
٢٦٣٥١	١٧٥٢٦	١٤٢٥٤	١٥٠١٢	١٤٨٦٦	١٤٠٥٧	١١٩٢٢	سندات وقروض طويلة الأجل
٨٢٦١٩	٢١٤٨٨	٢٢٦٧١	٢٩٩٣٣	٣٥٥٧٩	٣٥٠٩٤	٢٨١٥٨	التزامات قبل البنوك فى مصر
١٠٠٠٦	٨٧٧٠	١٢٢٦٢	١٠٣٣٢	١٦٢٤٧	١١٨٣٠	١١٤٨٦	التزامات قبل البنوك فى الخارج
٦٤٩٩٥٣	٥٦٨٨٤١	٥١٩٦٤٩	٤٦١٦٩٧	٤٠٣١٤٤	٣٤٠٨٦٨	٢٩١٢٢٥	اجمالى الودائع
٦٩٩٣٦	٤٩٤٥٧	٤٩٨٨٣	٤٠٠٧٨	٣٨٠٤٣	٣٣٩٧٧	٣٢١٧٧	خصوم اخرى

المصدر : البنك المركزي المصري

(٢/٥) البنوك : الودائع وفقا للأجال

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	نهاية يونيو
٦٤٩٩٥٢	٥٦٨٨٤١	٥١٩٦٤٩	٤٦١٦٩٧	٤٠٣١٤٤	٣٤٠٨٦٨	٢٩١٢٢٥	<u>اجمالى الودائع</u>
٧٨٧٥٨	٦٢٤٣١	٥١٥٥٧	٤٦٧٤٢	٣٧٢٣٣	٣٠٩١٣	٢٦٦٧٨	ودائع جارية
٥٤٢٩٨٢	٤٧٩٨٠٥	٤٤٥١٣٢	٣٨٩٤٨٣	٣٤٢٥٣٥	٢٨٦٩٥٣	٢٤٤٨٥٨	ودائع لأجل وحسابات توفير
٢٨٢١٢	٢٦٦٠٥	٢٢٩٦٠	٢٥٤٧٢	٢٣٣٧٦	٢٣٠٠٢	١٩٦٨٩	ودائع مجمدة أو محتجزة
٤٦٣٣١٩	٤٠١١٤٣	٣٦٩٠٦٧	٣١٠٨٧٠	٢٧٨١٧٩	٢٥٠١٠٦	٢١٨٢٣٨	<u>أولا : بالعملة المحلية</u>
٥٠٣٦٥	٤١٧٩٣	٣١٦٠٦	٢٧١٦٨	٢٢٩٢٩	٢١٠٦٣	١٨٣٥٤	ودائع جارية
٣٩٦٣٥١	٣٤٥٩٥٣	٣٢٤٦٦٤	٢٦٩٥٠٥	٢٤٢٠٥٨	٢١٣٣٨٥	١٨٦٥٤٥	ودائع لأجل وحسابات توفير
١٦٦٠٣	١٣٣٩٧	١٢٧٩٧	١٤١٩٧	١٣١٩٢	١٥٦٥٨	١٣٣٣٩	ودائع مجمدة أو محتجزة
١٨٦٦٣٣	١٦٧٦٩٨	١٥٠٥٨٢	١٥٠٨٢٧	١٢٤٩٦٥	٩٠٧٦٢	٧٢٩٨٧	<u>ثانيا : بالعملات الأجنبية</u>
٢٨٣٩٣	٢٠٦٣٨	١٩٩٥١	١٩٥٧٤	١٤٣٠٤	٩٨٥٠	٨٣٢٤	ودائع جارية
١٤٦٦٣١	١٣٣٨٥٢	١٢٠٤٦٨	١١٩٩٧٧	١٠٠٤٧٧	٧٣٥٦٨	٥٨٣١٣	ودائع لأجل وحسابات توفير
١١٦٠٩	١٣٢٠٨	١٠١٦٣	١١٢٧٦	١٠١٨٤	٧٣٤٤	٦٣٥٠	ودائع مجمدة أو محتجزة

المصدر : البنك المركزي المصري

(٣/٥) البنوك : الودائع وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)							
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	نهاية يونيو
٦٤٩٩٥٣	٥٦٨٨٤١	٥١٩٦٤٩	٤٦١٦٩٧	٤٠٣١٤٤	٣٤٠٨٦٨	٢٩١٢٢٥	<u>إجمالي الودائع</u>
٤٦٣٣٢٠	٤٠١١٤٣	٣٦٩٠٦٧	٣١٠٨٧٠	٢٧٨١٧٩	٢٥٠١٠٦	٢١٨٢٣٨	<u>الودائع بالعملة المحلية</u>
٣٧٢٣٣	٤٩٤٢٢	٥٧٦٤٩	٥٤١٢٠	٤٦٠٧١	٣٨٥٧٨	٣١٠٦٤	القطاع الحكومي
٢٣٤٦٤	٢٠٣٩٩	١٦٧٢٧	١٥٤١٤	١٣٩٢٩	١٣٩٣٠	١٢٨١٤	قطاع الأعمال العام*
٧٧٥٠٤	٤١٤٤٤	٣٩٦٦٨	٣٥٢١٩	٣٠٠٨٨	٣١٥٩٤	٢٩٠٧٩	قطاع الأعمال الخاص
٣٢١٧٩٣	٢٨٧٩٧٣	٢٥٣٨٦٥	٢٠٥٣٧٥	١٨٧٥٩٤	١٦٥٦٤٨	١٤٤٩٨٦	القطاع العائلي
٣٣٢٦	١٩٠٥	١١٥٨	٧٤٢	٤٩٨	٣٥٦	٢٩٥	عالم خارجي**
١٨٦٦٣٣	١٦٧٦٩٨	١٥٠٥٨٢	١٥٠٨٢٧	١٢٤٩٦٥	٩٠٧٦٢	٧٢٩٨٧	<u>الودائع بالعملات الأجنبية</u>
٣٠٣٢٩	٢٩٢٩٠	٢٧٢٥٢	٢٦١٨٧	١٨٩٧٧	١٣٣٢٨	١٠٩٤٣	القطاع الحكومي
٦٧٢١	٥٦٦٨	٤١٩٥	٣٤٣٢	٢٨٧٨	٢١٩٤	٢٥٨٠	قطاع الأعمال العام*
٤٩٠٩٣	٣٩٢٦٣	٣١٣٣٧	٢٩٥٥٠	٢٥١٧٩	١٩٤٢٦	١٧٥٦٥	قطاع الأعمال الخاص
٩٨٣٣١	٩٢١٧٤	٨٥٨١٣	٩٠٨٩٩	٧٧١١١	٥٤٧٧٥	٤٠٧٨٢	القطاع العائلي
٢١٥٩	١٣٠٣	١٩٨٥	٧٥٩	٨٢٠	١٠٣٩	١١١٧	عالم خارجي**

المصدر : البنك المركزي المصري

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخرى غير الخاضعة له.

** متضمنة الودائع المقابلة للمعونة الأمريكية.

(٤/٥) البنوك : الاقراض والخصم وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)							نهاية يونيو
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	اجمالي أرصدة الاقراض والخصم
٣٥٣٧٤٦	٣٢٤٠٤١	٣٠٨١٩٥	٢٩٦١٩٩	٢٨٤٧٢٢	٢٦٦١٠٠	٢٤١٤٧٠	
٢٤٨٥٤٤	٢٣٨٩٢٦	٢٣٣١٤١	٢٢٨١٥٩	٢١٨٦٩٦	٢١٣٠٠٨	١٩٣٩٨١	الأرصدة بالعملة المحلية
١٠٧٨٨	١١٢٨٥	١٠٩٣٨	٩٩٦٣	٩٠٤٩	٩٩٠١	٩٥٢١	القطاع الحكومي
١٨٠٩٧	٢٦٢٦٩	٣٠١٦٤	٢٧٦٩٠	٢٦٨٣٥	٢٥٨٣١	٢٤٧٤٢	قطاع الأعمال العام*
١٦٣٢٩٢	١٥٠٤٩١	١٥٢١٩٣	١٥٤١٦٢	١٤٩١١٨	١٤٤٤٤٦	١٢٨٦١٨	قطاع الأعمال الخاص
٥٥٤٥٣	٥٠١٥٨	٣٩٣٥٤	٣٥٩٥٥	٣٣٢٨٥	٣٢٢٢٥	٢٩٧٧٧	القطاع العائلي
٩١٤	٧٢٣	٤٩٢	٣٨٩	٤٠٩	٦٠٥	١٣٢٣	عالم خارجي
١٠٥٢٠٢	٨٥١١٥	٧٥٠٥٤	٦٨٠٤٠	٦٦٠٢٦	٥٣٠٩٢	٤٧٤٨٩	الأرصدة بالعملة الأجنبية
١٥٨٩٦	٩٧١٢	١١٠٨٠	٦٢٤٠	٤٢٤٨	٤٦٦١	٣٨٥٣	القطاع الحكومي
٦٠٩١	٦٣٧٣	٧٠٧٨	٧٧٤٠	٨٠٥١	٥٠٦٠	٤١٩٨	قطاع الأعمال العام*
٧٦٠٢٠	٦٤١٨٤	٥٣٥٠٢	٥١٦٦٨	٥٠٨٢٧	٤٠٦٧٠	٣٦٣٨٨	قطاع الأعمال الخاص
٤٤٨٥	٣٠١٧	١٩١٣	١٠٥٩	١٣٥٠	١٠٧٠	٩٨٨	القطاع العائلي
٢٧١٠	١٨٢٩	١٤٨١	١٣٣٣	١٥٥٠	١٦٣١	٢٠٦٢	عالم خارجي

المصدر : البنك المركزي المصري

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخرى غير الخاضعة له.

١/٦) الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج									
وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠٠١/٢٠٠٢									
(بالمليون جنيه)									
القطاعات	٢٠٠٦/٢٠٠٥			٢٠٠٧/٢٠٠٦			معدلات النمو (%)		
	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى
الناتج المحلى الاجمالى	١٤١٧٣٩,١	٢٨٤٤١٠,٨	٤٢٦١٤٩,٩	١٥٠٢٠٦,٧	٣٠٥٩٨٧,٣	٤٥٦١٩٤,٠	٦,٠	٧,٦	٧,١
الزراعة والرى والصيد	١٠,٣	٦٦١٥٩,٧	٦٦١٧٠,٠	١٠,٨	٦٨٥٩٤,٥	٦٨٦٠٥,٣	٤,٩	٣,٧	٣,٧
الاستخراجات	٣١٨٠٠,٧	٥٧٧٠,٣	٣٧٥٧١,٠	٣٢٩٠٦,٦	٦١٣٠,٤	٣٩٠٣٧,٠	٣,٥	٦,٢	٣,٩
بترول	١٤٢٢٥,٠	٢١٧٤,٠	١٦٣٩٩,٠	١٣٩٩٤,٠	٢٢٩٧,٠	١٦٢٩١,٠	١,٦-	٥,٧	٠,٧-
غاز	١٧٢١٩,٠	٣١١٩,٠	٢٠٣٣٨,٠	١٨٥٤٠,٠	٣٣٣٣,٠	٢١٨٧٣,٠	٧,٧	٦,٩	٧,٥
أخرى	٣٥٦,٧	٤٧٧,٣	٨٣٤,٠	٣٧٢,٦	٥٠٠,٤	٨٧٣,٠	٤,٥	٤,٨	٤,٧
الصناعات التحويلية	١٠٣٨٢,٩	٧٠٢٥٨,٠	٨٠٦٤٠,٩	١٠٩٨٦,١	٧٥٥١٣,٠	٨٦٤٩٩,١	٥,٨	٧,٥	٧,٣
تكرير البترول	١٧٨٧,٠	١٢١٤,٠	٣٠٠١,٠	١٧٤٦,٠	١٢٠١,٠	٢٩٤٧,٠	٢,٣-	١,١-	١,٨-
صناعات تحويلية أخرى	٨٥٩٥,٩	٦٩٠٤٤,٠	٧٧٦٣٩,٩	٩٢٤٠,١	٧٤٣١٢,٠	٨٣٥٥٢,١	٧,٥	٧,٦	٧,٦
الكهرباء	٦٧٢٧,٩	١١١٢,٠	٧٨٣٩,٩	٧١٥٨,٦	١١٧٤,٧	٨٣٣٣,٣	٦,٤	٥,٦	٦,٣
المياه	١٨٤٩,٨	٠,٠	١٨٤٩,٨	١٩٨٢,١	٠,٠	١٩٨٢,١	٧,٢	-	٧,٢
التشييد والبناء	٢٣٦٨,٣	١٧٣١٨,٩	١٩٦٨٧,٢	٢٦٥١,٥	٢٠١٥٥,١	٢٢٨٠٦,٦	١٢,٠	١٦,٤	١٥,٨
النقل والتخزين	٤٤٢٥,٢	١٦٩١٠,٦	٢١٣٣٥,٨	٤٧٦٣,٥	١٨٢٨٥,٢	٢٣٠٤٨,٧	٧,٦	٨,١	٨,٠
الاتصالات	٤٦٥,٥	٩٠٢٢,٠	٩٤٨٧,٥	٥٢٩,٢	١٠٢٩١,٤	١٠٨٢٠,٦	١٣,٧	١٤,١	١٤,١
قناة السويس	١٤٢٦٢,٠	٠,٠	١٤٢٦٢,٠	١٦٣٨٠,١	٠,٠	١٦٣٨٠,١	١٤,٩	-	١٤,٩
تجارة الجملة والتجزئة	٢٠٤١,٩	٤٧٠٥٤,٣	٤٩٠٩٦,٢	٢١٩٦,٦	٥٠٩٦٩,٨	٥٣١٦٦,٤	٧,٦	٨,٣	٨,٣
الوساطة المالية والانشطة المساعدة	١٥٨٤٦,٦	٨٥٤٩,٤	٢٤٣٩٦,٠	١٦٩٣٧,٦	٩٢٠٠,٥	٢٦١٣٨,١	٦,٩	٧,٦	٧,١
التأمين	٥٩٧,٠	٢١٨,٠	٨١٥,٠	٦٣٧,٠	٢٣١,٢	٨٦٨,٢	٦,٧	٦,١	٦,٥
التأمينات الاجتماعية	٩٧٦٤,٠	٠,٠	٩٧٦٤,٠	١٠٤١٦,٤	٠,٠	١٠٤١٦,٤	٦,٧	٠,٠	٦,٧
المطاعم والفنادق	١٧٣,٩	١٣٩٩٦,٠	١٤١٦٩,٩	١٩٦,٥	١٥٨٥٠,٦	١٦٠٤٧,١	١٣,٠	١٣,٣	١٣,٢
الانشطة العقارية	٦٣٦,٤	١٤٩٤١,٠	١٥٥٧٧,٤	٦٦٤,٨	١٥٥٨٩,٠	١٦٢٥٣,٨	٤,٥	٤,٣	٤,٣
الملكية العقارية	٢٦٧,٥	٧٨٩٨,٠	٨١٦٥,٥	٢٧٧,٦	٨٢٢٦,٢	٨٥٠٣,٨	٣,٨	٤,٢	٤,١
خدمات الأعمال	٣٦٨,٩	٧٠٤٣,٠	٧٤١١,٩	٣٨٧,٢	٧٣٦٢,٨	٧٧٥٠,٠	٥,٠	٤,٥	٤,٦
الحكومة العامة	٣٩٥٤٦,٠	٠,٠	٣٩٥٤٦,٠	٤٠٨٩٨,١	٠,٠	٤٠٨٩٨,١	٣,٤	-	٣,٤
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٨٤٠,٧	١٣١٠٠,٦	١٣٩٤١,٣	٨٩١,٢	١٤٠٠١,٩	١٤٨٩٣,١	٦,٠	٦,٩	٦,٨
التعليم	٠,٠	٣٠١٣,٨	٣٠١٣,٨	٠,٠	٣١٧٧,١	٣١٧٧,١	٠,٠	٥,٤	٥,٤
الصحة	٨٤٠,٧	٤٧٥٦,١	٥٥٩٦,٨	٨٩١,٢	٤٩٩١,٢	٥٨٨٢,٤	٦,٠	٤,٩	٥,١
اخرى	٠,٠	٥٣٣٠,٧	٥٣٣٠,٧	٠,٠	٥٨٣٣,٦	٥٨٣٣,٦	٠,٠	٩,٤	٩,٤

(٢/٦) الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى

بأسعار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١

<u>القيمة بالمليار جنيه</u>		<u>الهيكـل(%)</u>		<u>معدل النمو(%)</u>	
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٤٥٤,٣	٤٨٦,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦,٨	٧,١
<u>١- الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (٢+٥-٦)</u>					
٤٦٣,٨	٥٠٦,٢	١٠٢,١	١٠٤,٠	٧,٢	٩,١
<u>٢- اجمالى الانفاق المحلى (٣+٤)</u>					
٣٧٨,٨	٣٩٤,٢	٨٣,٤	٨١,٠	٦,٠	٤,١
<u>٣- الاستهلاك النهائى</u>					
٣٢٥,٨	٣٣٩,٥	٧١,٧	٦٩,٨	٦,٤	٤,٢
<u>الاستهلاك النهائى الخاص</u>					
٥٣,٠	٥٤,٧	١١,٧	١١,٢	٣,١	٣,٢
<u>الاستهلاك النهائى الحكومى</u>					
٨٥,٠	١١٢,٠	١٨,٧	٢٣,٠	١٣,٣	٣١,٨
<u>٤- التكوين الرأسمالى الاجمالى</u>					
٨٥,٠	١١٢,٠	١٨,٧	٢٣,٠	١٣,٣	٣١,٨
<u>الاستثمارات</u>					
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
<u>التغير فى المخزون</u>					
١٤٤,٣	١٧٧,٩	٣١,٨	٣٦,٦	٢١,٣	٢٣,٣
<u>٥- الصادرات السلعية والخدمات</u>					
١٥٣,٨	١٩٧,٦	٣٣,٩	٤٠,٦	٢١,٨	٢٨,٥
<u>٦- الواردات السلعية والخدمات</u>					
٧٥,٥	٩٢,٣	١٦,٦	١٩,٠	١١,٥	٢٢,٣
<u>٧- الادخار المحلى الاجمالى (١-٣)</u>					

المصدر : وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

(٣/٦) الارقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية) (١٠٠=٢٠٠٠/٩٩)

الرقم العام	يوليو					معدلات التضخم %	
	الوزن النسبى					يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦		
	١٠٠,٠	١٣٥,٠	١٤٤,٨	١٥٧,١	٧,٢	٨,٥	
الطعام والشراب	٣٨,٩	١٥٠,٧	١٦٨,٢	١٨٤,٤	١١,٦	٩,٦	
الدخان	٢,٨	١٣٦,١	١٤٦,٢	١٤٦,٢	٧,٤	٠,٠	
الملابس والاقمشة وأغطية القدم	١٠,٤	١٣٠,٨	١٣١,٩	١٣٨,٤	٠,٨	٤,٩	
المسكن والمياه والكهرباء والوقود	١١,٧	١١٢,٤	١١٤,٩	١٢١,٥	٢,٢	٥,٧	
الاثاث والمعدات المنزلية والصيانة	٤,٩	١٣٢,٥	١٣٨,٠	١٤٤,٧	٤,٢	٤,٩	
الرعاية الصحية	٤,٦	١٢٠,٣	١٢٥,٠	١٢٩,٠	٣,٩	٣,٢	
النقل والمواصلات	٥,٦	١٢٥,٥	١٢٧,٠	١٣٩,٥	١,٢	٩,٨	
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٢,٠	١٨٠,٧	٢١٦,٦	٢١٩,١	١٩,٩	١,٢	
الثقافة والترفيه	٥,٩	١١٩,٥	١٢٨,٢	١٥٣,٢	٧,٣	١٩,٥	
التعليم	٥,٧	١١٩,٥	١٢٥,٠	١٣٨,٩	٤,٦	١١,١	
المطاعم والفنادق	٢,٥	١٣٠,١	١٣٠,١	١٤١,١	٠,٠	٨,٤	
الخدمات المتنوعة	٥,٠	١٢١,١	١٢٤,٣	١٣٨,٧	٢,٧	١١,٥	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (النشرة الشهرية للارقام القياسية لأسعار المستهلكين) .

(٤/٦) الأرقام القياسية لأسعار الجملة (٢٠٠٠/٩٩=١٠٠)

المجموعات	الوزن النسبى	يونيو			معدلات التضخم %	
		٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	يوليو / يونيو	يوليو / يونيو
					٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
الرقم العام		١٠٠,٠	١٦٧,٥	١٧٧,١	١٩٢,٣	٥,٧
منتجات المزرعة	٣٤,٤	..	٢٠٧,٢	٢٢٤,٨	..	٨,٥
المواد الغذائية	١٨,٢	..	١٧٢,٥	١٨١,٦	..	٥,٣
المشروبات والتبغ	٢,٧	..	١٦٩,٠	١٩٦,١	..	١٦,٠
الخياط والمنسوجات	٣,٩	..	١٧٣,٢	١٧٤,٣	..	٠,٦
الملابس الجاهزة	١,٤	..	١٢٤,٥	١٢٤,٥	..	٠,٠
الجلود والاحذية	٠,٢	..	١٧٤,٩	١٨٢,٥	..	٤,٣
الخشب ومنتجاته	١,٥	..	١٦٧,١	١٩١,٩	..	١٤,٨
الورق والطباعة	١,٧	..	١٥٤,٣	١٥٧,٣	..	١,٩
الكيمياويات ومنتجاتها	٧,٤	..	١٢٦,٤	١٢٧,٤	..	٠,٨
الوقود ومنتجاته	١٠,٥	..	١٢٥,١	١٤٢,٩	..	١٤,٢
منتجات المطاط والبلاستيك	٠,٦	..	١٤٢,٧	١٤٦,٧	..	٢,٨
منتجات تعدينية غير معدنية	٣,٥	..	١٣٢,٣	١٤٦,١	..	١٠,٤
المعادن	٥,٢	..	٢٤٨,٢	٣٠٢,٤	..	٢١,٨
منتجات معدنية وماكينات ومعدات	٥,٤	..	١٦٤,٢	١٧٣,٢	..	٥,٥
وسائل النقل	٢,٨	..	١٧٥,٤	١٨٩,٥	..	٨,٠
منتجات تحويلية أخرى	٠,٦	..	٢٠٥,٧	٢٢٣,٩	..	٨,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (النشرة الشهرية للارقام القياسية لأسعار الجملة) التى تصدر كل شهرين .

* سلسلة جديدة إعتباراً من سبتمبر ٢٠٠٥ اتخذ فيها الوسط الحسابى لأسعار شهور السنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ كأساس جديد ، وإستخرجت الأوزان بإستخدام متوسط عامى (٢٠٠٠/٩٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) لقيم الإنتاج الصناعى والزراعى الإجمالية ، وذلك لتلافى تأثير التغيرات الكبيرة والمفاجئة التى تحدث فى إنتاج بعض السلع فى حالة إختيار عام واحد .

.. غير متوافر .

(١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى)

٢٠٠٥/٢٠٠٤		٢٠٠٤/٢٠٠٣		خلال السنة المالية
قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى	قطاع الموازنة العامة	
١٣٢٩٢٦	١١٠٨٦٤	١٢٣٩٦٤	١٠١٨٨١	اجمالى الايرادات
٧٥٧٥٩	٧٥٧٥٩	٦٧١٤٧	٦٧١٤٧	الايرادات الضريبية
٢٨٥٣	٢٨٥٣	٥٠٥١	٥٠٥١	المنح
٢٣٦١١	١٧٧٥٨	٢٠٢٥٢	١٤٨٢٤	عوائد الملكية
٧١٩٧	٧١٩٧	٧٧٥٥	٧٧٥٥	حصيلة بيع السلع و الخدمات
٣١٤٦	٣١٤٦	٢٥٦٩	٢٥٦٩	الاستثمارات المالية
٢٠٣٦٠	٤١٥١	٢١١٩٠	٤٥٣٥	أخرى
١٧٠٧٩٠	١٦١٦١١	١٥٣٣٦٦	١٤٥٩٨٨	اجمالى المصروفات
٤٢٠١٢	٤١٥٤٦	٣٧٦٣٠	٣٧٢٦٦	الأجور و تعويضات العاملين
١٢٧١٤	١٢٦١٣	٩٤٠٩	٩٣٤٠	شراء السلع و الخدمات
٢٩٨٠٥	٣٢٧٨٠	٢٧٥١٧	٣٠٧٠٤	الفوائد
٤١٢٢٣	٢٩٧٠٥	٣٤٨٣٩	٢٤٧٤٧	الدعم و المنح و المزايا الاجتماعية
٢١٧٣٨	٢١٦٩٢	٢١١٠٤	٢١٠٨٠	المصروفات الأخرى
٢٣٢٩٨	٢٣٢٧٥	٢٢٨٦٧	٢٢٨٥١	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)
٣٧٨٦٤	٥٠٧٤٧	٢٩٤٠٢	٤٤١٠٧	العجز النقدى
٧٤٠٤	٨٩٦	١٠٥٥١	١٧٧٠	صافى حيازة الأصول المالية
٤٥٢٦٨	٥١٦٤٣	٣٩٩٥٣	٤٥٨٧٧	العجز الكلى

المصدر : وزارة المالية.

تابع (١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومي ، و صناديق التأمين الاجتماعي)

(بالمليون جنيه)

٢٠٠٥/٢٠٠٤		٢٠٠٤/٢٠٠٣		خلال السنة المالية
قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي	قطاع الموازنة العامة	
٤٥٢٧٠	٥١٦٤٣	٣٩٩٥٤	٤٥٨٧٧	<u>مصادر التمويل</u>
٥٣٩٩٨	٦٣٥٦٩	٣٦٧٣٨	٤٥٣٣٤	<u>التمويل المحلي</u>
٢٩٤٦٢	٣١٣٩٥	٢٣٤٧٩	٢١٠٠٢	<u>التمويل المصرفي</u>
٢٤٤٣٤	٢٤٧٦٤	٢٨٤٨٨	٢٣٥٠٦	البنك المركزي
٥٠٢٨	٦٦٣١	٥٠٠٩-	٢٥٠٤-	البنوك الأخرى
٢٤٥٣٦	٣٢١٧٤	١٣٢٥٩	٢٤٣٣٢	<u>التمويل غير المصرفي</u>
٧١٢١	١٣٤٣٣	٤٧٩٧	٢٤٢٧٤	من بنك الاستثمار القومي
٠	١٩٨٥	٠	١٤٢-	من صناديق التأمينات
١٦٧٥٦	١٦٧٥٦	٢٠٠	٢٠٠	من مصادر غير مصرفية أخرى
٦٥٩	٠	٨٢٦٢	٠	اقتراض من بنك الاستثمار القومي
٠	٠	٠	٠	الحسابات الخاصة بالهيئات الاقتصادية
٤٢٤٣-	٤٢٤٣-	٥٠٣	٥٠٣	<u>الاقتراض الخارجي</u>
٢٤٧٧-	٢٤٧٧-	١٠٧٥-	١٠٧٥-	<u>المتأخرات</u>
٥٠٧٤	١٨٧٦	٣١٥٩	٤٨٦	<u>أخرى ، منها :</u>
٣٩٣٥-	٣٩٣٥-	١٤٨٦	١٤٨٦	الحسابات الخاصة بوحدة الموازنة
١٠١٢	١٠١٢	١٥	١٥	<u>صافي متحصلات الخصخصة</u>
٣٠٨٤-	٣٠٨٤-	٢٦٦-	٢٦٦-	<u>الفروق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة</u>
١٠٧٥-	١٠٧٥-	٦٠٦-	٦٠٦-	<u>غير محدد</u>
٧,٠%	٩,٤%	٦,١%	٩,١%	نسبة العجز أو الفائض النقدي / الناتج المحلي الاجمالي
٨,٤%	٩,٦%	٨,٢%	٩,٥%	نسبة العجز أو الفائض الكلي / الناتج المحلي الاجمالي
٢٤,٧%	٢٠,٦%	٢٥,٥%	٢١,٠%	نسبة الايرادات / الناتج المحلي الاجمالي
٣١,٧%	٣٠,٠%	٣١,٦%	٣٠,١%	نسبة المصروفات/ الناتج المحلي الاجمالي

المصدر : وزارة المالية.

(٢/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومى ، و صناديق التأمين الاجتماعى)

(بالمليون جنيه)

خلال السنة المالية		٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٧/٢٠٠٦ (مبدئى)	
قطاع الموازنة العامة		قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى		قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى	
اجمالى الايرادات		١٥١٢٦٦	١٧٥٩٢٩	١٨٠٢١٥	٢٠٥٦٥٤
الايرادات الضريبية		٩٧٧٧٩	٩٧٧٧٩	١١٤٣٢٦	١١٤٣٢٦
المنح		٢٣٧٩	٢٣٧٩	٣٨٨٦	٣٨٨٦
عوائد الملكية		٣٦٣٧٣	٤٣٣٩٣	٤٥١١١	٥٠٥٩٣
حصيلة بيع السلع و الخدمات		٧٨٩١	٧٨٩١	٩٧٧٦	٩٧٧٦
الاستثمارات المالية		٣٧٠٥	٣٧٠٥	٤٣٧٦	٤٣٧٦
أخرى		٣١٣٩	٢٠٧٨٢	٢٧٤٠	٢٢٦٩٧
اجمالى المصروفات		٢٠٧٨١١	٢٢٣٦٢٥	٢٢٢٠٣٠	٢٤٤٠١٨
الأجور و تعويضات العاملين		٤٦٧١٩	٤٧٢٥٨	٥٢١٥٣	٥٢٧٤٦
شراء السلع و الخدمات		١٤٤٢٨	١٤٤٩٣	١٧٠٢٨	١٧١٢١
الفوائد		٣٦٨١٥	٣٤٨١٢	٤٧٧٠٠	٣٨٣٦٨
الدعم و المنح و المزايا الاجتماعية		٦٨٨٩٧	٨٦٠٥٦	٥٨٤٤٢	٨٨٦٨٤
المصروفات الأخرى		١٩٧٤٠	١٩٧٦٢	٢١٢٠٩	٢١٥٧١
شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)		٢١٢١٢	٢١٢٤٤	٢٥٤٩٨	٢٥٥٢٨
العجز النقدى		٥٦٥٤٥	٤٧٦٩٦	٤١٨١٥	٣٨٣٦٤
صافى حيازة الأصول المالية		-٦١٥٩	٨٩٤٢	١٢٨٨٣	١٧٨٤٩
العجز الكلى		٥٠٣٨٦	٥٦٦٣٨	٥٤٦٩٨	٥٦٢١٣

المصدر : وزارة المالية.

تابع (٢/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومى ، و صناديق التأمين الاجتماعى)

خلال السنة المالية		٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٧/٢٠٠٦ (فعلى مبدنى)	
قطاع الموازنة العامة		قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى		قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى	
مصادر التمويل		٥٠٣٨٦		٥٤٦٩٨	
التمويل المحلى		٥٤٣٨١		٣٣٢٨٦	
التمويل المصرفى		١٤٨٠٢		٢٠٩٢٦-	
البنك المركزى		١١٤٦٣-		٣١٤٦	
البنوك الاخرى		٢٦٢٦٥		٢٤٠٧٢-	
التمويل غير المصرفى		٣٩٥٧٩		٥٤٢١٢	
من بنك الاستثمار القومى		١٢٥٩٩		١٤٣	
من صناديق التأمينات		١١٠٠٠		٦٨٦١	
من مصادر غير مصرفية أخرى		١٥٩٨٠		٢٨٥٢٨	
اقتراض من بنك الاستثمار القومى		٠		٠	
الحسابات الخاصة بالهيئات الاقتصادية		٠		١٨٦٨٠	
الاقتراض الخارجى		٣٦٤١		٣٥٨١	
المتأخرات		١٧٧٧-		٦٩٣-	
أخرى ، منها :		٤٨٩-		١٩٩٢٢	
الحسابات الخاصة بوحداث الموازنة		١٢٩٥٢		١٢٩٥٢	
فروق اعادة التقييم		٣١١-		٤٣٢-	
صافى متحصلات الخصخصة		١٢٦		١٧٢	
الفروق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة		٧٠٩-		١١٦٨-	
غير محدد		٤٤٧٦-		٣٠	
نسبة العجز أو الفائض النقدى / الناتج المحلى الاجمالى		٩,٢%		٥,٧%	
نسبة العجز أو الفائض الكلى / الناتج المحلى الاجمالى		٨,٢%		٧,٥%	
نسبة الايرادات / الناتج المحلى الاجمالى		٢٤,٥%		٢٤,٦%	
نسبة المصروفات/ الناتج المحلى الاجمالى		٣٣,٦%		٣٠,٤%	

المصدر : وزارة المالية.

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٦

(١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية				
التغير (-)	٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٧/٢٠٠٦	
	قيمة	%	قيمة	%
رصيد المعاملات الجارية	١٠١١٦,٤		١٥٥٤٨,٤	
رصيد المعاملات الجارية (بدون التحويلات)	(٢١٨٣٦,٢)		(٢٤٨٤١,١)	
المتحصلات	٢٠٦٤٩١,٣	١٠٠,٠	٢٤٢٤٠٠,٤	١٠٠,٠
حصيلة الصادرات**	١٠٦١٦٠,٨	٥١,٤	١٢٥٧٩٢,٤	٥١,٩
النقل : منها	٢٨٤٦٣,٢	١٣,٨	٣٦٤٠١,٧	١٥,٠
رسوم المرور فى قناة السويس	(٢٠٤٧٥,٠)	(٩,٩)	(٢٣٨٢٢,٩)	(٩,٨)
السفر	٤١٦٣١,١	٢٠,١	٤٥٧٩٣,٦	١٨,٩
دخل الاستثمار	١١٥١٥,٠	٥,٦	١٧٣٩٠,٩	٧,٢
متحصلات حكومية	٢٠٦١,٤	١,٠	١٤٤٧,٦	٠,٦
متحصلات أخرى	١٦٦٥٩,٨	٨,١	١٥٥٧٤,٢	٦,٤
المدفوعات	٢٢٨٣٢٧,٥	١٠٠,٠	٢٦٧٢٤١,٥	١٠٠,٠
مدفوعات عن الواردات**	١٧٥١٤٩,٧	٧٦,٧	٢١٦١١٠,٥	٨٠,٩
النقل	٦٩٨٩,٩	٣,١	٧٢٧٠,٤	٢,٧
السفر	٩٣١٨,٤	٤,١	١٠٩٥٦,٣	٤,١
دخل الاستثمار:منها	٨٤٦٧,٦	٣,٧	١٠٦١٥,٧	٤,٠
فوائد مدفوعة	(٣٣٠٥,٢)	(١,٤)	(٣٤١٤,٥)	(١,٣)
مصروفات حكومية	٧٥٦٧,٤	٣,٣	٦٧٨٢,٧	٢,٥
مدفوعات أخرى	٢٠٨٣٤,٥	٩,١	١٥٥٠٥,٩	٥,٨
التحويلات	٣١٩٥٢,٦	١٠٠,٠	٤٠٣٨٩,٥	١٠٠,٠
الخاصة (صافى)	٢٨٦٢٤,٩	٨٩,٦	٣٥٧٥٩,٩	٨٨,٥
الرسمية (صافى)	٣٣٢٧,٧	١٠,٤	٤٦٢٩,٦	١١,٥

* أرقام أولية .

** تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة .

تابع (١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة المالية		
٢٠٠٦/٢٠٠٥	*٢٠٠٧/٢٠٠٦	
قيمة	قيمة	
٢٠٢٥٠,٥	٦٥٠٣,٠	<u>الحساب الرأسمالي والمالي</u>
٢١٦,٣-	٢٢٣,٩-	<u>الحساب الرأسمالي</u>
٢٠٤٦٦,٨	٦٧٢٦,٩	<u>الحساب المالي</u>
٨٣٥,٩-	٣٠٥٦,٥-	الاستثمار المباشر في الخارج
٣٥١٦٩,٠	٦٣٢٠,٩,٥	الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (صافي) **
٤١٨٦,٧-	٣١٨٣,٣-	استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج
١٥٩٣٨,٩	٥٣٢٨,١-	استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي) ، منها :
١٥٥١٨,٨	٣١٥٤,٥-	سندات
٢٥٦١٨,٥-	٤٤٩١٤,٧-	الاستثمارات الأخرى
٨٢٠٨,٣	١٢٢٩٩,٨	<u>صافي الاقتراض</u>
٥٣٣٢,٣-	٥٦٦,٥-	قروض متوسطة وطويلة الأجل
٤٥٧٩,٠	٧٣٧٦,٥	المستخدم
٩٩١١,٣-	٧٩٤٣,٠-	المسدد
٥٨٠,٥-	١٢٦٩,٥-	تسهيلات موردين ومشتريين متوسطة الأجل
٣٥٩٧,٨	٣٢٩,١	المستخدم
٤١٧٨,٣-	١٥٩٨,٦-	المسدد
١٤١٢١,١	١٤١٣٥,٨	تسهيلات موردين ومشتريين قصيرة الأجل (صافي)
٢٩٣٦٢,٢-	٦١٦٠,٥,٧-	<u>أصول أخرى</u>
١٧,٦	١٢٣٠,٨-	البنك المركزي
٢٤١٤١,٠-	٥٦٦٠,٤,١-	البنوك
٥٢٣٨,٨-	٣٧٧٠,٨-	أخرى
٤٤٦٤,٦-	٤٣٩١,٢	<u>خصوم أخرى</u>
١٢,٧	٩١,٤	البنك المركزي
٤٤٧٧,٣-	٤٢٩٩,٨	البنوك
١١٦٣٦,٦-	٨١٢٥,٣	<u>صافي السهو والخطأ</u>
١٨٧٣٠,٣	٣٠١٧٦,٧	<u>الميزان الكلي</u>
١٨٧٣٠,٣-	٣٠١٧٦,٧-	<u>التغير في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي، الزيادة (-)</u>

المصدر : البنك المركزي المصري

* أرقام أولية .

** تشمل على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول، و كذا حصيلة بيع شركات محلية لمستثمرين أجانب .

(٢/٨) تقديرات ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون دولار)

السنة المالية					
التغير (-)	٢٠٠٦/٢٠٠٧ *		٢٠٠٥/٢٠٠٦		
	قيمة	%	قيمة	%	
٩٤٣,٧	٢٦٩٥,٦	١٧٥١,٩			رصيد المعاملات الجارية
(٥٧٠,٥)	(٤٣٦٥,٧)	(٣٧٩٥,٢)			رصيد المعاملات الجارية (بدون التحويلات)
٦٥٣٢,٧	١٠٠,٠	٣٥٨٩٣,٠	١٠٠,٠	٤٢٤٢٥,٧	المتحصلات
٣٥٦٢,٤	٥١,٩	١٨٤٥٥,١	٥١,٤	٢٢٠١٧,٥	حصيلة الصادرات**
١٤٢٤,٢	١٥,٠	٤٩٤٧,١	١٣,٨	٦٣٧١,٣	النقل : منها
(٦١٠,٨)	(٩,٨)	(٣٥٥٨,٨)	(٩,٩)	(٤١٦٩,٦)	رسوم المرور فى قناة السويس
٧٧٧,١	١٨,٩	٧٢٣٤,٦	٢٠,١	٨٠١١,٧	السفر
١٠٤٢,٩	٧,٢	٢٠٠١,٨	٥,٦	٣٠٤٤,٧	دخل الاستثمار
(١٠٤,٧)	٠,٦	٣٥٨,٢	١,٠	٢٥٣,٥	متحصلات حكومية
(١٦٩,٢)	٦,٤	٢٨٩٦,٢	٨,١	٢٧٢٧,٠	متحصلات أخرى
٧١٠٣,٢	١٠٠,٠	٣٩٦٨٨,٢	١٠٠,٠	٤٦٧٩١,٤	المدفوعات
٧٣٩٣,٢	٨٠,٩	٣٠٤٤١,٠	٧٦,٧	٣٧٨٣٤,٢	مدفوعات عن الواردات**
٥٨,٠	٢,٧	١٢١٤,٩	٣,١	١٢٧٢,٩	النقل
٢٩٨,٠	٤,١	١٦١٩,٦	٤,١	١٩١٧,٦	السفر
٣٨٥,٨	٤,٠	١٤٧١,١	٣,٧	١٨٥٦,٩	دخل الاستثمار:منها
(١٠,٩)	(١,٣)	(٥٨٦,٥)	(١,٥)	(٥٩٧,٤)	فوائد مدفوعه
(١٢٤,٠)	٢,٥	١٣١٩,٩	٣,٣	١١٩٥,٩	مصروفات حكومية
(٩٠٧,٨)	٥,٨	٣٦٢١,٧	٩,١	٢٧١٣,٩	مدفوعات أخرى
١٥١٤,٢	١٠٠,٠	٥٥٤٧,١	١٠٠,٠	٧٠٦١,٣	التحويلات
١٢٨٥,٦	٨٨,٧	٤٩٧٥,٤	٨٩,٧	٦٢٦١,٠	الخاصة (صافى)
٢٢٨,٦	١١,٣	٥٧١,٧	١٠,٣	٨٠٠,٣	الرسمية (صافى)

* أرقام أولية .

** تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة .

البنك المركزي المصري - التقرير السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧

تابع (٢/٨) تقديرات ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون دولار)

السنة المالية		
٢٠٠٦/٢٠٠٥	*٢٠٠٧/٢٠٠٦	
قيمة	قيمة	
٣٥١١,٣	١١٣٣,٧	الحساب الرأسمالي والمالي
٣٧,٦-	٣٩,٠-	الحساب الرأسمالي
٣٥٤٨,٩	١١٧٢,٧	الحساب المالي
١٤٥,٣-	٥٣٥,٦-	الاستثمار المباشر في الخارج
٦١١١,٤	١١٠٥٣,٢	الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (صافي) **
٧٢٩,١-	٥٥٧,٥-	استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج
٢٧٦٤,٠	٩٣٦,٧-	استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر (صافي) ، منها :
٢٦٩٠,٢	٥٥٠,٧-	سندات
٤٤٥٢,١-	٧٨٥٠,٧-	الاستثمارات الأخرى
١٤٢٥,٨	٢١٤٨,٥	صافي الاقتراض
٩٢٧,٥-	٩٤,٧-	قروض متوسطة وطويلة الأجل
٧٩٥,٦	١٢٩٥,٠	المستخدم
١٧٢٣,١-	١٣٨٩,٧-	المسدد
١٠١,٢-	٢٢١,٧-	تسهيلات موردين ومشتريين متوسطة الأجل
٦٢٥,٤	٥٧,٧	المستخدم
٧٢٦,٦-	٢٧٩,٤-	المسدد
٢٤٥٤,٥	٢٤٦٤,٩	تسهيلات موردين ومشتريين قصيرة الأجل (صافي)
٥١٠٢,٨-	١٠٧٧٠,٣-	أصول أخرى
٣,٣	٢١٥,٣-	البنك المركزي
٤١٩٧,٧-	٩٩٠٠,٥-	البنوك
٩٠٨,٤-	٦٥٤,٥-	أخرى
٧٧٥,١-	٧٧١,١	خصوم أخرى
٢,٢	١٦,٠	البنك المركزي
٧٧٧,٣-	٧٥٥,١	البنوك
٢٠٠٩,٨-	١٤٥٣,٠	صافي السهو والخطأ
٣٢٥٣,٤	٥٢٨٢,٣	الميزان الكلي
٣٢٥٣,٤-	٥٢٨٢,٣-	التغير في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي، الزيادة (-)

المصدر : البنك المركزي المصري

* أرقام أولية .

** تشمل على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول، و كذا حصيلة بيع شركات محلية لمستثمرين أجانب .

(٣/٨) متوسط أسعار الصرف

(بالقرش لكل عملة أجنبية)

في نهاية		يونيو ٢٠٠٦		يونيو ٢٠٠٧
أولاً: سعر الدولار الأمريكي في سوق الانترنت				
أدنى سعر		٥٧٥,٧٦		٥٦٩,٦٤
أعلى سعر		٥٧٥,٨٠		٥٦٩,٦٨
متوسط مرجح		٥٧٥,٧٩		٥٦٩,٦٧
ثانياً: أسعار العملات		شراء	بيع	شراء
دولار أمريكي		٥٧٥,٢٣	٥٧٧,٢٠	٥٦٨,٩٢
يورو		٧٢٠,٥٣	٧٢٣,٠٦	٧٦٨,٧٢
جنيه استرليني		١٠٤١,٩٧	١٠٤٥,٦٦	١١٤٢,٧٨
فرنك سويسري		٤٦٠,٣٣	٤٦٢,٠٦	٤٦٤,٧٧
ين ياباني ١٠٠		٤٩٣,٧٦	٤٩٥,٦٧	٤٦٤,٢٨
ريال سعودي		١٥٣,٣٧	١٥٣,٩١	١٥٢,١٩
دينار كويتي		١٩٨٨,٩٧	١٩٩٦,٤٨	١٩٨١,٣٠
درهم الإمارات		١٥٦,٦١	١٥٧,١٦	١٥٥,٤٠

المصدر : البنك المركزي المصري.

تم التعامل في سوق الانترنت اعتباراً من ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٤.

(١/٩) التعامل في الأسهم بسوق الأوراق المالية

خلال الفترة يوليو/ يونيو					
٢٠٠٧/٢٠٠٦			٢٠٠٦/٢٠٠٥		
القيمة السوقية بالمليون	الكمية بالآلف	عدد العمليات بالوحدة	القيمة السوقية بالمليون	الكمية بالآلف	عدد العمليات بالوحدة
٢٤٢٩٩٢	١٠١٥٩٥٩٣	٧٤١٧٢٦١	٢٢٧٩٥٣	٦٥٨٧١٤٩	٥٧٠٨٧٢٨
٢٢٨٣٦٥	٨٥٢١٥٠٣	٧٢١٠٦٧٦	٢١٨٤٩٦	٥٥١٧٧٦٢	٥٥٠١١٨٨
١٤٦٢٧	١٦٣٨٠٩٠	٢٠٦٥٨٥	٩٤٥٧	١٠٦٩٣٨٧	٢٠٧٥٤٠
٣٢٥٩	١٠٨٢٨٩٣	٢٧٩٤٧١	٢٥٨٠	٤٢٤٥٠٢	١٩٤٦٦٦
٢٧١١	٩١٥٩٦٦	٢٧٠٥٢٦	١٩٧٩	٣٠٣٤٨٣	١٩٤١٩٢
٥٤٩	١٦٦٩٢٧	٨٩٤٥	٦٠١	١٢١٠١٩	٤٧٤
=	=	=	٦١٥	١٠	١
-	-	-	-	-	-
-	-	-	٦١٥	١٠	١

المصدر : الهيئة العامة لسوق المال

(٢/٩) التعامل في السندات بسوق الاوراق المالية

خلال الفترة يوليو/ يونيو					
٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٦/٢٠٠٥			
القيمة السوقية	الكمية	عدد العمليات	القيمة السوقية	الكمية	عدد العمليات
بالآلاف جنيه	بالوحدة		بالآلاف جنيه	بالوحدة	
١٥٢٦٦١١٨	١٦٦٢٧٩٩٥	٩٢٣	١١٣٤٧٩٨٢	١٢١٩٧٠٥٠	٦٣٥
١٥٢٦٦١١٨	١٦٦٢٧٩٩٥	٩٢٣	١١٣٤٧٩٨٢	١٢١٩٧٠٥٠	٦٣٥
-	-	-	-	-	-
٢٣٤٩٢	٢٠٩٥٢٧	١٠	٧٣٥٠٦	٩٩٥٠٤	٤٢
٢١٢٩٢	٢٠٧٣٢٧	٩	٦٨٧٠	٦٦٧٠٠	٣
٢٢٠٠	٢٢٠٠	١	٦٦٦٣٦	٣٢٨٠٤	٣٩

المصدر : الهيئة العامة لسوق المال

(٣/٩) تعاملات الأجانب في سوق الأوراق المالية

خلال السنة المالية		٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٧/٢٠٠٦
		بالجنيه المصري	بالدولار الامريكي	بالجنيه المصري
		٢٥١٦٦	١٧٣٢٦-	١٧٨٦٨٨
		١١١٦٢	١١١٦٢	١١١٦٢
		٦٣٨٥٥٤	١٦٩٨٦	٧٦٥٥٩١
		٦١٣٣٨٨	٣٤٣١٢	٥٨٦٩٠٣
		١٣٩	٢٤-	٤٦٤
		١٢٣٢	٦٧	١٧١٠
		١٠٩٣	٩١	١٢٤٦
		٤٧٥٤,٧	٢٦٣,٧-	٢١٢٠٦,١
		٧٣٣٨٤,٧	٣٠٥,٢	٧٢٠٩٤,٩
		٦٨٦٣٠,٠	٥٦٨,٩	٥٠٨٨٨,٨

المصدر: التقرير الشهري للهيئة العامة لسوق المال.

(٤/٩) التوظيفات الاستثمارية لقطاع التأمين

الأرصدة في نهاية يونيو	٢٠٠٥				٢٠٠٦			
	شركات التأمين واعادة التأمين في الداخل	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	صناديق التأمين الخاصة*	الاجمالي	شركات التأمين واعادة التأمين في الداخل	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	صناديق التأمين الخاصة*	الاجمالي
الاجمالي العام	١٦٨١٣	٢٢١٠٠٦	١٤٥٩٧	٢٥٢٤١٦	١٨٦٩٥	٢٤٣٤٣٨	١٦٦٢٩	٢٧٨٧٦٢
أولا : الاستثمارات العقارية	٦٢٧	٠	١١٨	٧٤٥	٤٩٧	٠	٢٦١	٧٥٨
ثانيا : أوراق مالية	٩٩٩٥	٢٠٠٠	١٠٢٢٤	٢٢٢١٩	١١٠٨٥	٢٠٠٠	١١٦٩٨	٢٤٧٨٣
صكوك وسندات وأذون حكومية	٤٩٢٣	٢٠٠٠	٩٨٤٣	١٦٧٦٦	٥٧٦٢	٢٠٠٠	١١٢٢٨	١٨٩٩٠
أوراق مالية متاحة للبيع	١٦٩٦	٠	٣٦٥	٢٠٦١	١٩٧٢	٠	٤٥٤	٢٤٢٦
أوراق مالية بغرض الاحتفاظ	٣٣٧٦	٠	١٦	٣٣٩٢	٣٣٥١	٠	١٦	٣٣٦٧
ثالثا : ايداعات لدى بنك الاستثمار القومي	٠	٢١٩٠٠٦	٠	٢١٩٠٠٦	٠	٢٤١٤٣٨	٠	٢٤١٤٣٨
رابعا : قروض	٢١٥	٠	١٤٢	٣٥٧	٢٣٢	٠	١٩٨	٤٣٠
مقدمة للحكومة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
بضمانات أخرى	٢١٥	٠	١٤٢	٣٥٧	٢٣٢	٠	١٩٨	٤٣٠
خامسا : ودائع ثابتة بالبنوك	٥٩٧٦	٠	٤٠٤١	١٠٠١٧	٦٨٨١	٠	٤٣٦٣	١١٢٤٤
ودائع بالبنوك	٣٨٨٥	٠	٤٠٤١	٧٩٢٦	٤١٥٧	٠	٤٣٦٣	٨٥٢٠
شهادات الادخار	٢٠٩١	٠	٠	٢٠٩١	٢٧٢٤	٠	٠	٢٧٢٤
سادسا : استثمارات أخرى	٠	٠	٧٢	٧٢	٠	٠	١٠٩	١٠٩

المصدر: الكتاب السنوي للهيئة المصرية للرقابة على التأمين وإدارة حسابات الحكومة بالبنك المركزي المصري ؛ ووزارة المالية.

* تشمل صندوق التأمين الحكومي الخاص بالتأمين على أمناء العهد.

سلسلة المطبوعات الدورية للبنك المركزى المصرى

الاسم	اللغة	دورية الصدور
١- النشرة الإحصائية الشهرية	العربية والإنجليزية	شهرى
٢- المجلة الاقتصادية	العربية والإنجليزية	كل ثلاثة أشهر
٣- التقرير السنوى	العربية والإنجليزية	كل سنة مالية
٤- تقرير عن الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى	الإنجليزية	كل ثلاثة أشهر

ملحوظة :

- جميع مطبوعات البنك منشورة على موقع البنك المركزى المصرى بشبكة الانترنت وعلى العنوان
التالى : www.cbe.org.eg